الخدمة الاجتماعية والنهضة

الدور المهني للأخصائي الاجتماعي

أ.د. عقيل حسين عقيل

2022م

الخدمةُ الاجتماعيَّة النَّاهضة

(الدَّورُ المهني للأخصَّائي الاجتماعي)

أ د. عقيل حسين عقيل

2022م

المحتويات

الدَّورُ المهني للأخصائي الاجتماعي 7

الدّور المهني 7

الأخصَّائي الاجتماعي..... 9

الأخصائي الاجتماعي وموجبات دراسة الحالة.....14

الأخصائي الاجتماعي أثناء عمليَّة جمع المعلومات 22

الأخصائي الاجتماعي اثناء عمليّة التشخيص: 24

الأخصائي الاجتماعي أثناء معالجة الحالة 25

الأخصائي الاجتماعي اثناء عمليَّة المقابلة التقييميَّة.....26

أدوار الأخصائي الاجتماعي 28

دور الأخصائي الدَّعم لرأس المال الاجتماعي 28

دور الأخصائي الاجتماعي المدعم لقيم التطلُّع.....31

دور الأخصائي الاجتماعي المدعم لغرس الثِّقة 34

دور الأخصائي الاجتماعي المدعم لحمْل المسئوليَّة.....38

دور الأخصائي الاجتماعي المدعم لنيل التقدير 41

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم نيل الاعتراف 44

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم تفعيل الاستيعاب.....48

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم الإصلاح.....52

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم التأهيل الاجتماعي 55

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم الرَّفاه الاجتماعي 59
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم التوافق الاجتماعي.....62
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم التكيُّف الاجتماعي 66
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم الكرامة الإنسانيَّة 70
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم تقديم المساعدة الهادفة 74
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا للتحصين القيمي 78
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم استبصار الذَّات.....82
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم الاتزان الوجداني.....91
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم اعتبار الخصوصيَّة.....95
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم تفهُّم الظّروف.....100
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم تفعيل المشاركة 105
دور الأخصائي الاجتماعي وفقا لمبدأ حقّ التقبُّل 110
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا للاتزان الوجداني 116
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لمبدأ اعتماد الشفافيَّة.....120
دور الأخصائي الاجتماعي وفقا لمبدأ البدء مع العملاء والزبائن من حيث هم 125
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لمبدأ إقرار الموضوعيَّة.....129
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لمبدأ معيارية التقويم.....134
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لمبدأ أخلاقيَّات المهنة.....139
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لمبدأ تبادل الخبرة.....143

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لمبدأ تحكيم الضَّمير 148
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لمبدأ اعتماد السرِّيَّة 152
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لمبدأ حقّ تقرير المصير 158
صدر للمؤلّف 164
المؤلّفات 166
المؤلّف في سطور 185

المقدّمةُ

تعدّ مهنة الخدمة الاجتماعيَّة النَّاهضة مهنة إنسانيَّة غايتها النّهوض بالإنسان بغض النّظر عن جنسه ولونه ومعتقده وثقافته وعِرقه، ولأنَّها مهنة إنسانيَّة؛ فلها مِن الأخصائيين الممارسين مالها، ولها من المفكّرين ما لها؛ ولهذا فكما هي قابلة للممارسة المهنيَّة قابلة للإضافة والتجدّد والنُّهوض.

وما قَدِمنا عليه مِن جهدٍ في هذا المؤلَّف لعلَّه يوفّر للمتخصّصين مادّة ناهضة، تيسر لهم سُبل التعامل مع العملاء والمبحوثين، من خلال ما يقدمون عليه من دراسات يجرونها، سواء أكانت تلك الجهود المبذولة على المستوى الفردي، أم الجماعي، أم المجتمعي.

ونظرًا لكثافة مؤلَّفاتنا في هذا المضمار وغيره من الميادين والمجالات الأخرى ارتأيت أن أكتفي بكتابة المصادر والمراجع التي لم تكن من مؤلفاتنا في حواشي هذا المؤلَّف وفقًا للاقتباس سواء أكان اقتباس فكرة أم نصًّا، وتركت كتابة مؤلَّفاتنا في نهاية هذا المؤلَّف الذي بيَّنا فيه تلك المفاهيم الخاصّة بالمهنة، والتي كانت في حاجة للفرز بهدف تحديد كلّ مفهوم سواء أكان مفهوم مصطلح من مصطلحات المهنة، أم مفهوم قيمة من القيم التي تستند عليها الخدمة الاجتماعيَّة بشكلٍ رئيس أم بشكلٍ داعم.

ولهذا فكان من الأهميَّة أن نحدّد مفهوم الدّور وفقًا لما ينبغي أن يؤدّيه الاخصائي الاجتماعي والممارس المهني في مجالات الخدمة الاجتماعيَّة النَّاهضة.

وحتى لا يكون دورًا بلا هويَّة فقد كان الأخصائي الاجتماعي هو المقصود بممارسة هذا الدّور وأدائه مهنيًّا، ومن هنا كان الرّبط بين هذا المفهوم وتلك القواعد والمبادئ والأهداف المهنيَّة.

ولأوَّل مرّة تقدّم أدوار الأخصائي الاجتماعي مجتمعة في مؤلَّفٍ واحدٍ، وفقًا لتلك المبادئ والأهداف المتعارف عليها، وإلى جانب ذلك قدّمنا أدواره المأمولة وفقًا لقواعد ومبادئ وأهداف مهنيَّة جديدة ناهضة بمهنة الخدمة الاجتماعيَّة من السُّكون إلى حيويَّة الحركة الممكِّنة من مواكبة تطوَّر الحاجات وتنوّعها مشبعاتها التي تستوجب من المهنة نهضة لمواكبة حركة التغيّر والتطوّر والتقدّم دون خلل بالقيم الخيّرة والفضائل الحميدة.

أ د. عقيل حسين عقيل

2022م

الدَّورُ المهني للأخصائي الاجتماعي

الدّور المهني:

يَستمدُّ الأخصائي الاجتماعي دوره المهني من فلسفة الخدمة الاجتماعيَّة، ومن قيمها ومبادئها وهدفها؛ بهدف تنمية الأفراد والجماعات والمجتمعات، وبغاية إحداث النُّقلة، ونيل المأمولات وفقًا للقدرة، والاستعداد، والحيويَّة المتعلّقة بالإرادة والرّغبة.

ولذا فإنَّ الدّور المهني للأخصائي الاجتماعي هو أداء مهمّة منضبطة وفقًا لقواعد المهنة وفلسفتها ومبادئها وأهدافها؛ وليس بدور شخصي متبدّل، بل هو ما يَقدِم عليه الأخصائي الاجتماعي من سُلوك وعن معرفة ودراية تجاه الأفراد أو الجماعات وحسب كلّ حالة من حالاتهم الفرديَّة والجماعيَّة والمجتمعيَّة.

ومن هنا فدور الأخصائي الاجتماعي يحتوي تلك لأفعال والأنشطة التي يمارسها بحيويَّة المهنة أثناء تفاعله مع العملاء ووفقًا لتلك القيم التي لا ترى الإنسان إلَّا قيمة في ذاته، وحقوقه مصانة مكفولة.

ويختلف دور الأخصائي الاجتماعي وأسلوب عمله وتدخُّله المهني بحسب كلِّ حالة من الحالات المختلفة؛ فدوره مع الحلات الفرديَّة يختلف عن دوره مع الحالات لجماعات؛ حيث لكلٍّ منها خصوصيَّة تستوجب أسلوب خاصّ بها، سواء أكانت أسريَّة، أم مدرسيَّة، أم جماعيَّة: جماعة عمل، أم رفاق مناشط مختلفة، وسواء أكانت تجاه حقوق المرأة، أم حقوق الطّفل، أم حقوق

الشّباب، أم حقوق المعاقين وذوي الحالات الخاصَّة، وسواء أكان الدَّور الذي يلعبه مع الحالات السَّويَّة أم تلك الحالات المنحرفة التي في حاجة للدّراسة والتشخيص والعلاج.

ومع أنَّ كلمة الدَّور جاءت بدلالة مفردة، فإنَّ مفهومها بالنّسبة إلى الأخصائي الاجتماعي متعدّدٌ؛ ولهذا فأدوار الأخصائي الاجتماعي تتعدّد بتعدّد الحلات المختلفة، سواء أكانت أدواره المهنيَّة وقائيَّة، أم تنمويَّة، أم علاجيَّة.

ولأنَّ دور الأخصائي الاجتماعي مهني فهو لا يكون إلَّا دورٌ محايدٌ؛ وهنا تكمن موضوعيَّة الممارس المهنيّ وإنسانيَّته التي تميَّزت بها مهنة الخدمة الاجتماعيَّة قيمٌ وفضائلٌ؛ ولذا فلا ينبغي أن يكون دور الأخصائي الاجتماعي سلبيًّا؛ ومن هنا فهو العنصر المحايد.

ونظرًا لأهميَّة الخصوصيَّة الثقافيَّة والدِّينيَّة والعرقيَّة فلا وجود لقوالب جاهزة بين أيدي الأخصائيين الاجتماعيين؛ لتعمّم على جميع الحالات وكأنَّ أصحابها أوراق سحب بعضها من بعض؛ ولهذا فما تجيزه الثّقافة الغربيَّة لا تجيزه ثقافات أخرى، مما يجعل للعربي خصوصيَّة، وللمسلم خصوصيَّة، وللأسيوي خصوصيَّة، وللأمريكي الجنوبي خصوصيَّة، وللإفريقي خصوصيَّة، وهكذا تتعدَّد أدوار الأخصائي الاجتماعي مع تعدّد كلّ خصوصيَّة من الحلات المتعدِّدة والمختلفة.

ولأنَّ لكلِّ وظيفة دور خاصّ بها، فإنَّ للأخصائي الاجتماعي مع كلّ وظيفة دور، ووفقًا لكلِّ حالة، ومن هنا فَمِن حيث العلاقة فإنَّ دور الأخصائي الاجتماعي يتعلَّق بدور العميل، كما يتعلَّق دور الآباء مع الأبناء، وكما يتعلَّق دور المدرس مع التلاميذ والطّلبة، وكما يتعلّق دور ربّ العمل مع العاملين، وكما يتعلَّق دور الطبيب مع المرضى.

الأخصَّائي الاجتماعي:

مع أنَّ مفهوم الأخصائي الاجتماعي: هو مَن درس مهنة الخدمة الاجتماعيَّة وتخصَّص في مجالاتها ووفقًا لفلسفتها، فإنَّ تعاريف كثيرة تناولت مفاهيمه بأساليب مختلفة، ومنها:

– هو ذلك المتخصِّص في الخدمة الاجتماعية الذي يعد بحيث تتوفر لديه المهارة والقدرة على استخدام الأساس العام ومنهج حلّ المشكلة متعدِّدة المستويات؛ للتعامل مع بيئات متعدِّدة وأنماط مختلفة من العملاء؛ لإحداث التغييرات اللازمة التي تؤدِّي إلى زيادة الأداء الاجتماعي إلى أقصى درجة ممكنة[1].

– هو ذلك المتخصِّص في الخدمة الاجتماعيَّة الذي يُعَدّ صاحب المهارة والقدرة على العمل مع مختلف المواقف ومع مجموعات متنوِّعة من العملاء، ويساهم في حلِّ

[1] ابراهيم احمد عبد المجيد " دراسة تقويمية لدور أخصائي العمل مع الجماعات في تنمية القدرات الابتكارية " رسالة ماجستير غير منشورة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، 1991م، ص 38.

أو مواجهة مجموعة من المشكلات الفرديَّة والاجتماعيَّة باستخدام مهارته للتدخُّل المهني، وعلى مستويات مختلفة تتراوح ما بين الفرد والجماعة والمجتمع[2].

– هو شخصٌ تم إعداده علميًّا ومِهنِيًّا في إحدى كليَّات ومعاهد الخدمة الاجتماعيَّة؛ لممارسة المهنة في إطار المؤسَّسات الاجتماعيَّة المختلفة، لمساعداتها على الوصول إلى أهدافها وتحقيقها بكفاءة وفعاليَّة[3].

– هو الشّخص المؤهَّل للعمل في أي مجال من المجالات الاجتماعيَّة والتعليميَّة، على اختلاف أهدافها التنمويَّة والوقائيَّة والعلاجيَّة، ضمن المفاهيم التي تتضمنها الخدمة الاجتماعية على اختلافاتها الفلسفيَّة، مع ثباته على المبادئ والمعايير الأخلاقيَّة التي تقوم عليها، بالإضافة لالتزامه بنطاق العمل التي ترسمها له المؤسَّسة أو الجمعيَّة التَّابع لها في مجال عمله، دون خرق أيٍّ من نصوص العمل المتفق عليها، أو التعدي أو التدخل في المجالات الأخرى المكملة لعمل المؤسّسة[4].

---

[2] نجلاء محمَّد محمَّد صالح، استخدام أخصائي الجماعة لتكنيك المناقشة الجماعية وتحقيق النمو الاجتماعي للمودعات بالمؤسسات الإيوائية، "رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، 2000م، ص 83.

[3] زينب معوّض الباهي، مفاهيم الخدمة الاجتماعية في مجالات الممارسة المهنية، مكتبة الرائد، القاهرة: 2005م، 32.

[4] نصيف فهمي منقريوس وآخرون، العمل مع الجماعات وتطبيقاتها في الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة: 2003م، ص 58.

وعليه فإنَّ للأخصائي الاجتماعي رسالة تقوم على الحد من المشاكل الاجتماعيّة، التي تواجه الأفراد والجماعات وتعيق المجتمع من التطوُّر والتقدُّم والنُّهوض الذي لا يتمّ إلَّا بحقوقٍ تمارس، وواجبات تؤدّى، ومسؤوليَّات تُحمل.

ولذا فرسالة الأخصائي الاجتماعي تمتدُّ في دائرة الممكن إصلاحًا ومعالجة دون الاغفال عمَّا هو متوقّعٍ وغير متوقّع؛ حيث لا استغراب وكل شيء ممكن؛ فالأفراد قد يقع منهم الفعل الشاذ، كما يقع عليهم، وفوق ذلك لكلِّ مشكلة حلّ، دون أن يكون الحلُّ لصالح أحد على حساب أخر.

ولأنَّ الأخصائي الاجتماعي يعي أنَّ الأفعال الشاذّة، والمنحرفة، والمتطرِّفة، والمرعبة، تُرتكب في حالة غياب العقل عن ذات المجتمع، وعن ضميره الأخلاقي والإنساني؛ فإنَّه يعرف أن دوره يوجب عليه إيقاظ المنحرفين والشاذين والمتطرفين والمرعبين من غفلتهم وسوء تقديرهم إلى ما يجب أن يكونوا عليه أناس اسوياء.

وبهذه الكيفيَّة وعلى يد الأخصائي الاجتماعي يتمكّن المنحرفون من الصّحوة واليقظة ويعرفوا بأنفسهم أنَّهم قد ارتكبوا الخطاء أو الجُرم، أو الاثم ويعرف أنَّ الفرصة قد باتت بين يديه توبة واستغفارًا وتصحيحًا وإصلاحًا ومعالجةً.

إذن: ما هو العلاج؟

العلاج: تفطين العقل والضَّمير مِن الغفلة إلى معرفة الحقيقة، ومعرفة الحقيقة تتضح بنواهي الدّين والتقيد بقيم المجتمع وأعرافه وقوانينه؛ وذلك بتصحيح المعلومات المنحرفة عن طريق إجراء عدد من المقابلات المتلاحقة

التي يتم من خلالها تحديد أسباب الانحراف، وإمكانيَّة علاجه، وتبيان المعلومات الخيِّرة التي يرغبها المجتمع؛ ولأنَّ الإنسان بطبعه يأمل الحياة السَّعيدة المطمئنة فإنَّ المنحرفين كغيرهم من الأسوياء يحبّون السّعادة ويبحثون عنها مثلما غيرهم يبحث عنها، إلّا أنَّ الفارق بينهم تلك المعلومات الخاطئة التي تحصلوا عليها، وأدت بهم إلى نتائج خاطئة فوقعوا في الانحراف الذي أبعدهم عن بلوغ الحياة الآمنة؛ ولذا فإن لم تصحح معلومات المنحرف الخاطئة بمعلومات صحيحة صائبة فقد يتكرر الانحراف أو يصبح مركبًا.

إذن: لا ينبغي أن ييأس الأخصائي الاجتماعي ويقنط، حتى وإن استشعر قلقًا اثناء اجراءه للمقابلات الأولى، بل عليه أنْ يعرف أنَّ المقابلات الأوَّليّة لا يُعوَّل عليها كثيرًا؛ لأنَّها تفتقد إلى جوانب الطمأنينة والثّقة؛ ولذا فإن لم يُزَال الشكّ من المبحوث تجاه الباحث، وإذا لم يطمئن له ويتقبَّله فلن يستجيب له، وقد يظهر ما لا يبطن، أو يقول ما ليس له علاقة بموضوع المقابلة.

لذلك ينبغي ألَّا ييأس الأخصائي الاجتماعي من دراسة أيِّ ظاهرة، أو مشكلة وبخاصّة إذا لم يمض عليها زمن التهدئة، ويقصد بزمن التهدئة الفترة الضروريَّة لامتصاص الغضب أو التشنّج من أجل الفتور والسّكينة والترويض المطمئن للنفس.

عليه: ينبغي على البحَّاث والأخصائيين ألّا ييأسوا أو يكلّوا من أداء واجبهم الاجتماعي في التعامل مع الحالات والأفراد والمجتمعات من أجل بقاء النَّوع الإنساني على الود والمحبّة، ويكون المجتمع منتظمًا على الحريّة والعدل

والمساواة، ويكون أفراده مُتَّقِين لا غِلَّ في صدورهم بل يكونون أخوة متحابين: {إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آَمِنِينَ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ}[5].

إذن: وسيلة المقابلة مهمّة جدًّا في إزالة الغلّ من الصدور التي امتلأت به، وتطهيرها منه يجعل أفراد المجتمع في تسامح ومودّة، وعندما يتقابلون وهم لا غلّ بينهم يصبحون إخوانًا متحابّين؛ ولذلك تعدُّ المقابلة أداة لإصلاح ذات البين.

ولكي يمارس الاخصائي دوره بنجاح فعليه أن ينتبه إلى أهميَّة جنس الباحث والمبحوث من حيث الآتي:

أ – تأثيرها على الموضوع: عندما يتعلّق الموضوع، أو جوانب منه بمعلومات لها صلة بالأنوثة أو الذُّكورة، أو بالعلاقات الجنسيّة، أو الشذوذ الجنسي، يفضّل أن يكون الباحث من نفس نوع المبحوث؛ لأنَّ هناك قضايا يمكن تناولها بين الإناث، ولا يمكن تناولها بأريحيَّة مع الذّكور وبشكل واضح، وكذلك هناك قضايا يمكن تناولها بين الذُّكور، ويصعب تناولها مع الإناث.

ب – تأثيرها على الباحث والمبحوث: قد تتكوّن علاقة عاطفيّة بين الباحثة والمبحوث، أو بين الباحث والمبحوثة مما يؤثِّر على طبيعية البحث أو الحالة موضوع الدِّراسة؛ وذلك لأنَّ العلاقة العاطفيَّة يسيطر عليها الجانب الشّخصاني أكثر من الجانب العلمي والمهني، وحتى لا تتأثر الدِّراسة بذلك،

[5] الحجر: 45 – 47.

ينبغي أن تترك الحالة إلى باحثة أو باحث آخر لاستكمال الدِّراسة بموضوعيَّة يُراعى فيها قواعد المنهج، وطرق البحث، وأساليبه، ووسائله العلميَّة.

ويلاحظ عند مراعاة جنس الباحث والمبحوث أنَّه ليس بالضَّرورة أن يتم هذا الفرز النَّوعي في الدّراسات المسحيّة والاستطلاعيّة والميدانيّة، التي تتناول البحث في المواضيع التي تتساوى فيها أهميَّة الطّرفين، ولم تكن تحتوي على أسئلة تستوجب الفرز النَّوعي بين الجنسين، ومع ذلك فلكل ثقافة مجتمع، فما يعدّ محرجًا بين بعض الثّقافات أو الأعراف لا يعد كذلك لدى أعراف وثقافات أخرى.

الأخصائي الاجتماعي وموجبات دراسة الحالة:

1 – تحديد الموضوع تحديدًا دقيقًا؛ من حيث المشكلة التي يتمركز عليها، ومن حيث الأهداف، والفروض، وكذلك المجالات الأساسية (اجتماعيَّة سياسيَّة اقتصاديَّة عاطفيّة، نفسيّة)، والوسائل التي تُمكِّن الباحث من تجميع المعلومات، وتحليلها، وتشخيص الحالة لأجل نتائج موضوعيَّة ومعالجات تُسهم في إعادة الأفراد إلى بيئاتهم الاجتماعيَّة أفرادًا أسوياء يؤدّون وظائفهم من خلال حقوق تمارس، وواجبات تؤدَّى، ومسئوليَّات يتم حمْلها.

2 – وضوح الهدف من إجراء المقابلة لدى الباحث والمبحوث: أي ينبغي أن يعرف الباحث جيّدًا الأهداف التي يسعى للوصول إليها، أو تحقيقها بحيث لا يضل طريقه؛ فالباحث من دون أهداف واضحة ومحددة كمن يقود سيارة في الليل من دون إضاءة؛ ولهذا المبحوث إذا لم يعرف الأهداف من

وراء المقابلة لا يستجيب للباحث؛ ولذا فالهدف هو الدليل الذي يرشد الباحث والمبحوث إلى مرامي البحث ومقاصده بموضوعيَّة.

3 – وضوح المفاهيم: لأنَّ مفاهيم اللغة المستعملة بين الباحث والمبحوث إنْ لم توضَّح يكون هناك لبس في المعاني والألفاظ وما تدل عليه المفاهيم أو المصطلحات، فوضوح المفاهيم يُسهِّل عمليَّة الإجابة والاستجابة من المبحوث، ولأنَّ أكثر المفاهيم تحتوي على أكثر من معنى؛ لذا ينبغي توضيحها للمبحوث، وإذا استعمل المبحوث ألفاظًا غير واضحة، أو غير مفهومة لدى الباحث فعليه أن يطلب تفسيرها من المبحوث دون أن يحسّسه بالملل، أو القلق وعدم الرّضا.

4 – مراعاة الظَّرف الزَّماني للمقابلة: ينبغي ألا تكون المقابلة مفاجئة دون علم المبحوث بموعدها، بل ينبغي أن يحدد الموعد مسبقًا، ومع ذلك قد يؤجلّ الموعد إذا استجدَّ على الباحث أو المبحوث ظرفٌ لا يسمح بإجراء المقابلة موضوعيًّا.

فعلى سبيل المثال: إذا كان المبحوث يمارس نشاطًا رياضيًّا أو فنيًّا أو أدبيًّا، وجاء الباحث يطلب منه ترك هذا النشاط لإجراء المقابلة، فإنَّ الوقت الذي اختياره الباحث غير مناسب؛ فقد يترك المبحوث ممارسة النشاط مؤقّتًا ولكنَّه قد يكون على مضض طوال مدة المقابلة، وهذا يؤثِّر على درجة تفاعله واستجاباته للباحث والموضوع.

وقد يكون المبحوثان زوج وزوجته وتجرى لأحد أبنائهما عمليَّة جراحيّة وقت حضور الباحث لإجراء المقابلة، فإذا طلب منهما، أو من أحدهما أن يبدأ معه المقابلة فيكون الباحث على خطأ كبير؛ لأنَّه لم يراع الظَّرف النَّفسي، والظَّرف الزَّماني للمبحوثين، وكذلك الظَّرف الأخلاقي والمنطقي والموضوعي.

5 – مراعاة الظَّرف المكاني: بما أنَّ المقابلة تتطلّب انتباهًا كبيرًا من الباحث وإصغاءً وتتبعًا لكل ما يقوله المبحوث فإنَّ ذلك يستوجب اختيار اماكن مناسبة يتوافر فيها الهدوء والاطمئنان.

فإذا لم يكن المكان هادئًا ببعده عن الضوضاء، أو الحركة العامَّة، أو أماكن ممارسة الأنشطة فإنَّ ذلك يؤثِّر على تركيز كل من الباحث والمبحوث، وأحيانًا المبحوث لا يرغب أن يراه أحد في أماكن التحقيق أو المقابلات العامَّة مما يتطلب البعد عنها؛ حتى لا يؤثِّر سلبيًّا على استجاباته.

وينبغي ألَّا تكون المقابلة في المكاتب الخدميَّة التي يتردّد عليها كل من له مصلحة أو خدمة مما يقلق المبحوث ويشتّت انتباه الباحث، وعندما يسترسل المبحوث في إعطاء المعلومات تكون مهمّة الباحث الإصغاء الجاد، ولكن إذا لَحِظَ المبحوث أن الباحث يقاطعه بشكل يؤثِّر على انسياب المعلومات التي يرى أنَّها مهمّة حسب استفسار الباحث له، فإذا لحظ المبحوث كثرة الاتصال الهاتفي للباحث في أثناء إجرائه المقابلة معه فيكون غير مبالٍ بالموضوع، وغير متحمّس للمقابلة في هذه الأماكن التي تكثر فيها الضوضاء، وتُعرِّضه إلى عدم الإحساس بسريّة موضوعه وتؤدِّي إلى عدم ثقته في الباحث.

6 – مرونة الأسئلة وتنوّعها: المقابلة المهنيّة ينبغي أن تتميّز بعناصر التشويق، وعدم التقيّد بصيغ جامدة تحسس المبحوث بالملل والقلق، وألَّا تكون شرطويَّة (بوليسية) من حيث الأسلوب في الصياغة والتعبير، وأن تكون قابلة للتعديل والتغيير إذا لم تحقق تقبُّل الباحث والمبحوث.

وأن تكون صيغ الأسئلة متنوِّعة؛ حتى لا يشعر المبحوث أو المبحوثون بالملل، وأن تكون مهذّبة التعبير، وألَّا تقتصر على نوع واحد من الأسئلة، كأن تكون كل الأسئلة مقفلة، أو كل الأسئلة مفتوحة، بل يُفضَّل تحديد الصيغ وفق الموقف، وأهداف المقابلة وفروضها العلميَّة، أي: ينبغي أن تكون حسب الموضوع.

رأي المبحوث مهمٌّ حين تصاغ الأسئلة المفتوحة، وأهداف المقابلة قد تتطلّب صياغة الأسئلة المقفلة، أو المقفلة المفتوحة في وقت واحد؛ وأن تكون الأسئلة مباشرة عند الموقف الذي يتطلّب صياغةً وعرضًا مباشرًا ولا يؤثِّر على نفسيّة المبحوث، أو يثير شكوكه في الموضوع، أو في الباحث، مثل: الأسئلة التي تتعلّق بالعمر، أو المستوى التعليمي، أو الوظيفة، أو الحالة الاجتماعيَّة.

ولا تقتصر الأسئلة عند هذا الحد المباشر؛ بل تتعداه إلى الأسئلة غير المباشرة فيما يتعلّق بنوع الحالة، أو الانحراف، أو الممتلكات والدخول الخاصَّة، أو العلاقات العاطفيَّة.

7 – تحفيز المبحوث على الاستجابة: يتحفَّز المبحوث للبحث والدِّراسة عندما تتضح أمامه أهميَّة الدِّراسة والبحث بأنَّها من أجله ولصالحه بوصفه فردًا

مهمًّا في المجتمع، وأنَّ كل البشر قد يتعرّضون إلى الخطأ بإرادة أو بغيرها، بوعي أو من دون وعي، والخطأ قد يكون نتيجة توافر معلومات خاطئة، أو لعدم توافر أيّ معلومات عن الموضوع، وهذا بالإمكان إصلاحه من خلال تصحيح المعلومات الخاطئة، أو بتوافر معلومات سليمة وواضحة.

ويفضل أن يجيد الباحث الإنصات لكلّ ما يقوله المبحوث، ويترك له حريّة التعبير التي تخفّف من همومه، وبخاصّة في المقابلة الأولى التي يتم فيها إحساس المبحوث بأهميّته من خلال تشجيع الباحث له بإنصات واهتمام عاليين، ومن خلال طمأنته بإمكانيّة الإصلاح.

وينبغي أن يُنبّه الباحث المبحوث بأنْ لا يستهزئ أو يستهين بمكانته في المجتمع، وأن يعرف أنَّ المجتمع في حاجة لجميع أفراده، وأنَّ المجتمع قادرٌ على إعطاء فرص لهم، وهم قادرون على تصحيح أخطائهم التي وقعوا فيها نتيجة المعلومات الخاطئة التي تشرَّبوها.

كل هذه تساعد المبحوثين على تقبُّل حالاتهم وتحفِّزهم على إصلاحها من خلال استثارة الدّافع للاستجابة التي تتحقق بدور الباحث وخبرته المهنيّة والعلميَّة، وقدرته على خلق مناخ يُمكِّن المبحوث من التفاعل مع الموضوع والباحث.

8 – الانتباه ورحابة الصّدر: قد تكون الدِّراسة مستهدفة حالات سويّة، وقد تكون مستهدفة حالات غير سويَّة أو شاذَّة، ولكلٍّ منها اعتبارات تميُّزها عن الأخرى من حيث الظَّرف الشَّخصي أو الظَّرف العام؛ فالحالات السويَّة

كثيرًا ما تكون الأسئلة الموجَّهة إلى عناصرها مباشرة، ونتائجها غير محرجة للمبحوث، أمَّا الحالات غير السّويَّة كثيرًا ما يتعمد أصحابها الالتجاء إلى الأساليب الدّفاعيّة، والملتوية والتهرب من الإجابات المستهدفة باستفسارات الباحث.

وفي كلتا الحالتين ينبغي أن يتميَّز الباحث برحابة الصّدر، والانتباه الجاد لما يقوله المبحوث أو المبحوثون في أثناء المقابلة، والذين قد يكون من بينهم من يعاني من الحالات الآتية:

أ – سرعة الإجابة: بعض الأفراد تكون إجابتهم عن الأسئلة سريعة جدًّا لدرجة إدغامهم بعض الحروف، أو بعض الكلمات، وبسرعة قد تجعل الباحث غير قادرٍ على تتبُّع ما يقوله المبحوث إذا لم يكن جيد الانتباه، وله القدرة على تقبُّل هذا النَّوع من الحالات، والتعامل معها بلين ومنطق وهدوء.

ب– بطء الإجابة: هناك بعض المبحوثين بطيئو الإجابة، وبدرجة هدوء عالية وفتور كبير كأن يخرج المبحوث الكلمة ويترك فترة زمنيّة لإخراج الكلمة أو الجملة التي تليها، وقد تكون هذه طبيعته، وقد تكون مصطنعة من أجل استفزاز الباحث ومضايقته بذكاء المبحوث وقدرته على التلاعب بأحاسيسه، مما يستوجب الانتباه لمثل هذه الحالات وأخذها في الاعتبار مع فائق الحيطة والحذر.

ت – المعاناة من التأتأة: يختلف بطء الإجابة عن الذي يعاني من التأتأة من حيث إخراج الكلمات وعدم وضحها؛ فالأوّل يستغرق زمنًا ما بين الكلمة

والتي تليها، أمَّا الثَّاني فيستغرق زمنًا في إخراج الكلمة الواحدة مما يجعله يحتاج إلى وقتًا أكثر من غيره في أثناء إجراء المقابلة معه، والمبحوث لا يعدُّ هذا الوقت تضيعًا للجهد الذي يبذله الباحث من أجل استقراء حالته ودراستها دراسة علميَّة.

ث – ضعف السَّمع: قد يكون من بين المبحوثين ضعاف السَّمع، أو قد يكون المبحوث الوحيد المستهدف بالمقابلة ضعيف السَّمع، مما يستوجب من الباحث التحدث بصوت عال وتكرار النطق أحيانًا أكثر من مرّة؛ لعدم وضوح الكلمات عند المبحوث، وألّا يحسسه بالضيق منه بظهور علامات عدم الانبساط على وجه الباحث، أو صدور كلمات غير حسنة قد تقع في سمع المبحوث فتضايقه، وتكون حاجزًا بين تفاعلهما وعائقًا لاستكمال الدِّراسة أو البحث.

9- عدم الاستهزاء بالمبحوث: لكلِّ فرد ظروف خاصّة، وإمكانات مختلفة وقدرات واستعدادات جعلت بين أفراد المجتمع فروقا فردية، وجعلت منهم الفقير ومشبع الحاجة والغني، وجعلت منهم المبصر وفاقد البصر، والأعرج وسوي البنية، وجديد الملابس ورثها، كل هذه وغيرها ينبغي ألا تجعل الباحث يستهزئ بالمبحوث؛ قال تعالى: {لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَنْ يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَابًا أَلِيمًا}[6].

[6] الفتح 17.

10 . تسجيل إجابات المبحوثين: تُسجل إجابات المبحوثين حتى لا تضيع المعلومات التي تم الاستماع إليها من مصادرها؛ ولذا ينبغي أن تسجّل بوضوح، حسب خطّة علميَّة واضحة الأسباب والأهداف، ويراعى في أثناء التسجيل ظروف المبحوثين، ودرجة سماحهم للباحث بتسجيل كل ما يقولونه أو يعبِّرون عنه، وحسب نوع الحالة ودرجة تقبُّل المبحوث لحالته أو مشكلته وتقبُّله للباحث يتم تحديد زمن التسجيل؛ فقد يكون التسجيل أوَّلًا بأوَّل؛ حتى لا تضيع المعلومات والبيانات التي يدلي بها المبحوث.

ويؤخذ على هذا النَّوع أنَّه قد يشكّ المبحوث في الباحث إذا لم يتأكد من حرصه على سريَّة المعلومات التي يدلي بها إليه.

وقد يكون التسجيل في نهاية المقابلة؛ لتفادي حساسيَّة المبحوث من التسجيل في أثناء المقابلة، ويؤخذ على هذا النَّوع أنَّ الباحث قد ينسى شيئًا من المعلومات التي قالها المبحوث وهي هامة لدراسة حالته، أو لتشخيصها وعلاجها.

وقد يستعين الباحث بالوسائل التقنية كأجهزة التسجيل المسموعة والمرئيَّة في أثناء المقابلة، سواء أكانت بعلم المبحوث أم من دون علمه، شريطة ألا يحس بأنَّ الباحث يتجسس عليه؛ فإذا اكتشف جهاز التسجيل دون أن يعلم مسبقًا بذلك أو أنَّه لم يؤخذ رأيه بهذا الخصوص، فقد يؤدِّي إلى فقدان الثّقة، وهذه علّة ينبغي تجنّبها مهنيًّا.

لذلك يفضل أن تكون المقابلة موضوعيَّة علميَّة؛ تراعي أحاسيس المبحوث وخصوصيَّاته، والارتقاء به إلى معرفة الأهميَّة من تسجيل المقابلة معه؛ حتى يتقبَّل الدِّراسة، ويصل الباحث إلى تحقيق أهدافه.

ومن ثمَّ فحسب المواقف والظّروف ودرجة التفاعل يتمّ تسجيل المقابلات، وهذه متروكة التقدير من قبل الباحث وخبراته التي تفيد المقابلة.

أمَّا في حالة إجراء المقابلات المقنَّنة، والتي تستهدف دراسة مسحيَّة يقوم بها الباحث وفريق من المساعدين المدرّبين فتعد الأسئلة مسبقًا، وتختبر استمارة المقابلة قبل تعميمها على مجتمع الدِّراسة، أو عيّنة استطلاع الرّأي العام، أو أي عيِّنة يكون اختيارها لأجل التعرف على مؤشرات الظواهر المدروسة؛ على أن تكون الأسئلة المطبوعة واضحة اللغة، والأسلوب والمعنى، ولا تسمح بالفتاوى المختلفة من فريق البحَّاث المساعدين؛ حتى لا تكون الإجابات عنها متضاربة من قبل المبحوثين.

الأخصائي الاجتماعي أثناء عمليَّة جمع المعلومات:

هذا النَّوع من المقابلات قد يكون من أجل اختيار أطباء أو فنيين، أو من أجل اختيار مدربين، أو قد تكون من أجل دراسات استطلاعيَّة، أو حالة انحراف، أو مشكلات عمل أو أسرة، ويهتم الباحث أو أخصائي خدمة الفرد في دراسته للحالات الفرديَّة بتجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات ذات العلاقة المباشرة بمشكلة العميل، والمعلومات والبيانات الثانويَّة التي لها صلة بالحالة بشكل غير مباشر؛ فبعض البيانات والمعلومات يتم التعرّف عليها من

ملف الحالة، أمَّا في حالة عدم استيفائها فيهتم الباحث بمعرفتها من العميل شخصيًّا في أثناء المقابلة وهي: تاريخ الحالة، والمستوى التعليمي للفرد، والمستوى الاقتصادي، ونوع العمل والمهنة أو الحرفة، والدِّيانة والجنسيَّة، وعدد أفراد الأسرة ممتدة كانت أم نواة، والنَّوع ذكر أم أنثى، فكل هذه المعلومات مهمّة ولا حرج في إعطائها، ويمكن تسجيلها في المقابلة الأولى؛ لأنَّها لا تحتوي على عناصر الإحراج.

ثم ينتقل الباحث أو الأخصائي الاجتماعي إلى تجميع المعلومات المتعلّقة بالحالة؛ من حيث نوع الحالة اجتماعيَّة أم اقتصاديَّة أم سياسيَّة أم نفسيّة أم ثقافيَّة أم ذوقيَّة، وكذلك معرفة عمر الحالة وزمن وقوعها، والبحث عن المتغيرات المتداخلة التي أنتجتها، سواء أكانت (أسريَّة) أم جاءت نتيجة دور قام به أحد أفراد الأسرة، أم نتيجة ردود أفعال، أم نتيجة إهمال، أم مرض، أم إجبار من آخرين، سواء أكانت له علاقة بهم أم لم تكن.

وينبغي في أثناء هذه المقابلة مراعاة فلسفة المؤسَّسة وخدماتها وشروطها ولوائحها وقوانينها؛ حتى يتسنى للأخصائي معرفة عمَّا إذا كانت الحالة المدروسة تتوافق معها أم لا؛ لكي يُمكِنه تحويل الحالات التي لا تتناسب وفلسفة المؤسَّسة إلى مؤسّسات أخرى أكثر فائدة ومنفعة.

وعلينا أن نعرف أنَّ كل البحوث والحالات بمختلف أغراضها وأهدافها وغاياتها تعتمد أساسًا على تجميع المعلومات والبيانات، ولا يمكن إجراء أيِّ دراسة وتكاملها إلَّا بالمعلومات، وعلى ضوء المعلومات وطبيعة الحالة يصدر

القرار، أو الحكم، أو العلاج، سواء أكان من القاضي، أم الطبيب، أم الأخصائي الاجتماعي، أم الأخصائي النفسي.

الأخصائي الاجتماعي اثناء عمليّة التشخيص:

تعتمد المقابلة التشخيصيَّة على المعلومات التي تم تحليلها عن الحالة أو الظَّاهرة أو المشكلة، ويتم التركيز فيها على العوامل المتداخلة، من حيث تباينها وتبيان العلاقات التي تربطها وحدة واحدة، والتي أظهرت الظَّاهرة أو الحالة من الكمون إلى العلانيّة السُّلوكيّة، مما جعل مرتكبيها نزلاء مؤسّسات الرِّعاية والخدمة الاجتماعيَّة.

والتشخيص: diagnosis عمليَّة مهنيّة يتمّ من خلالها مقارنة النتائج المبدئية التي وصل إليها البحَّاث، أو الأطباء، أو الأخصائيّون الاجتماعيّون والنفسيّون من عمليَّة تحليل المعلومات ومقارنتها مع واقع شخصيّة العميل والحالة التي يعاني منها؛ حتى يتمكّن كل منهم من معرفة المستوى القيمي، أو الصحي، أو النّفسي الذي عليه حالة المبحوث ليعمل كل من البحَّاث والأخصائيين وفقًا لتخصصاتهم على عودته إلى ما يُمكِّنه من أداء وظائفه الاجتماعيَّة، مما يجعل دور الأخصائي الاجتماعي متصدرًا لهذه الأدوار من أجل أن يعيد العميل إلى القواعد القيميَّة المعتمدة من المجتمع، ومن ثم دفعه إلى ما يحقق له النُّقلة، ولا تتم عمليَّة التشخيص على الإطلاق بتغييب العميل أو من يتعلّق الأمر به كما هو حال عمليَّة التحليل التي لا ضرورة لها في ذلك.

ولذا تُنسب عمليَّة التشخيص إلى شُخوص العميل ووجوده أمام الطبيب أو الأخصائي النّفسي أو الأخصائي الاجتماعي ومشاركته له في هذه العمليَّة، والفرق كبير بين عمليتي التحليل التي تتمركز على تحليل المعلومات، والتشخيص التي تتمركز على شخصيّة العميل وعلاقته بالمعلومات المحللة.

الأخصائي الاجتماعي أثناء معالجة الحالة:

تتداخل المقابلات من أجل تكامل دراسة الظاهرة أو الحالة؛ فمن دون توافر معلومات مناسبة لا يمكن أن يكون هناك تشخيص قيِّم، ومن دون تشخيص وتحليل علمي وموضوعي يعتمد على الخبرة والمهارة الفنيّة للباحث أو للأخصائي الاجتماعي لا يمكن أن يكون هناك علاج علمي هادف.

لذا تعتمد المقابلة العلاجيَّة على حقيقة أنَّ الإنسان معرَّض للخطأ، ويمكن معالجته، وإصلاح حاله من خلال تحقيق أهداف المقابلة العلاجيَّة.

وتتم عمليَّة العلاج من خلال أنشطة تصمّم لمعالجة أو رعاية أو تخفيف حدة أثر مرضي، أو عجز، أو مشكلة اجتماعيَّة، أو نفسيّة، أو اقتصاديَّة، أو سياسيَّة.

ولذلك فالعلاج عمليَّة مهنيّة تترتّب على عمليَّة التشخيص، يقوم بها أطباء، أو أخصائيّون اجتماعيّون ونفسيّون لهم من المهارات ما يُمكِّنهم من تحديد مكامن العلل وتحديد الحلول المناسبة لكل علّة أو سبب في ضوء ما

تمكّنوا من بلوغه من معرفة موضوعيَّة، ووصف ما يجب أن يُفعل من قبل المدروس حالته، أو المريض، أو العميل، ومن قبل الذين لهم علاقة به.

وعليه: العلاج تصحيح المعلومات الخاطئة بمعلومات صائبة، مع تقديم المساعدة الهادفة التي تُمكِّن العميل من الاعتماد على نفسه، ومن تحمّل مسئوليَّاته في ضوء إمكاناته وقدراته واستعداداته، وبالتفاعل مع الآخرين ومشاركتهم من أجل مستقبَّل أفضل.

ولذا يستند العلاج على قيمة تفطين العقل والضمير من غفلتهما إلى رؤية الحقيقة، ورؤية الحقيقة تتضح بنواهي الدّين، والتقيُّد بقيم المجتمع وأعرافه وقوانينه وباتباع ما يجب والانتهاء عمَّا لا يجب من خلال تبيان الصَّواب من الخطاء وتبيان الحقّ من الباطل؛ وذلك بتصحيح المعلومات المنحرفة عن طريق إجراء عدد من المقابلات المتلاحقة التي يتم فيها تحديد أسباب الانحراف، وإمكانيّة علاجه، وتبيان المعلومات الخيِّرة التي يرغبها المجتمع، ويحترم من يقوم بها.

الأخصائي الاجتماعي اثناء عمليَّة المقابلة التقييميَّة:

هي المقابلة التي تتميَّز بمدى مهارة الباحث وخبرته، ومرونته في تتبُّع التغيّرات الطّارئة على المبحوث؛ وذلك بالتفاعل الإيجابي معه، وبما يُمكِّنه من معرفة ما حققته الحلول العلاجيَّة من نتائج إيجابيَّة، وما خلَّفته من نتائج سلبيَّة قد تكون ناتجة عن عدم تنفيذ العميل لبعض الحلول العلاجيَّة بالشكل المطلوب، أو قد تكون ناتجة عن خلل كامن في المعلومة الخاطئة، أو التشخيص

غير الدّقيق، أو الحلول غير السّليمة؛ مما يستوجب على الباحث أو الأخصائي الاجتماعي والنّفسي اعتماد قيمة التوضيح، وتبيان الأخطاء التي من مسبّباتها قصور الفرد أو الجماعة أو العميل عن عمليَّة التنفيذ للحلول، أو اعتماد قيمة التنبُّه للأخطاء الكامنة من جراء التطبيق غير الصَّحيح لإحدى عمليَّات الدِّراسة؛ وذلك بما يُمكِّنه من تقويمها بالتصويب والتصحيح إلى ما هو صواب، أو بالتعديل والتغيير والإصلاح إلى ما هو أفضل تحقيقًا لمستهدفات الدِّراسة بشكلها الشُّمولي.

أدوار الأخصائي الاجتماعي

دور الأخصائي الدَّعم لرأس المال الاجتماعي:

1 . ترسيخ القيم الاجتماعيَّة لدى الأفراد والجماعات والمجتمعات في مجالات الحياة المتعدّدة بما يُمكّنهم من تحقيق الانتماء والاعتزاز.

2 . ترسيخ القيم الحميدة التي تجعل الأفراد والجماعات في حالة انتماء أخلاقي، وتجعل المجتمع مستوعبًا لهم بما يعزز مكوّنات الشخصيَّة الاجتماعيَّة المتفائلة والمتعاونة.

3 . ترسيخ القيم السياسيَّة لدى الأفراد والجماعات والمجتمعات؛ حتى يتمكنوا من ممارسة حقوقهم وتأدية واجباتهم وحمْل مسئوليَّاتهم بإرادة.

4 . ترسيخ القيم السياسيَّة التي تُمكَّن الأفراد والجماعات والمجتمع بأسره من اتخاذ قرارات واعية، والعمل على تنفيذها، وحمْل المسئوليَّة بشأنها.

5 . ترسيخ القيم الإنتاجيّة التي تُمكِّن أفراد المجتمع من تنميّة قدراتهم على التفكير والتخطيط المتزن والعمل المنتج الذي يُسهم في إشباع حاجاتهم المتطوّرة.

6 . ترسيخ القيم الاقتصاديّة لدى الأفراد والجماعات والمجتمعات؛ حتى يتمكّنوا من المشاركة والتعاون على زيادة الإنتاج وإشباع الحاجات المتطوّرة.

7 . ترسيخ القيم الثّقافيّة لدى الأفراد والجماعات والمجتمعات حتى يتمكّنوا من المعرفة الوافرة والبحث العلمي الذي يُمكِّنهم من صناعة المستقبل الأفضل.

8 . ترسيخ القيم الثّقافيّة التي تُمكِّن الأفراد من التمييز معرفةً وسلوكًا وتفتح أمامهم آفاقًا واسعة تجاه التفكير الإنساني.

9 . ترسيخ القيم النّفسيَّة لدى الأفراد والجماعات والمجتمعات؛ حتى يتمكّنوا من تحقيق التوازن الانفعالي والاعتدال السّلوكي.

10 . ترسيخ القيم النّفسيّة التي تُطمئن أفراد المجتمع وتقوّي إرادتهم وتغرس الثِّقة فيهم وتجعلهم متفاعلين ومتفائلين وفي حالة إقدام ومشاركة على كل ما هو جديد ومفيد.

11 . ترسيخ القيم الذّوقيّة لدى الأفراد والجماعات والمجتمعات؛ حتى تتحقَّق لهم الرفعة الفنيّة والجماليّة والرّوحيّة في القول والفعل والسّلوك.

12 . ترسيخ القيم الذّوقيّة المحقّقة للرّقي القيمي الذي يُمكّن الأفراد من الفطنة والوعي بما هو ظاهر وبما هو كامن وكشف العلاقة الرابطة بينهما والرُّقي من خلالها إدراكًا إلى ما هو أكثر أهميّة.

13 . تحفيز أفراد المجتمع وجماعاته على كل ما من شأنه أن يحقّق لهم التفاعل الاجتماعي المتوازن.

14 . تحريض أفراد المجتمع على التفاعل الاجتماعي؛ ليتمكَّنوا من التقارب والتوافق المحقق للانسجام.

15 ـ تأكيد أهميّة التفاعل المتزن الذي لا يتحقق إلى بتقبُّل أفراد المجتمع لبعضهم بعضًا، وتقدير ظروفهم المشتركة، والعمل على تذليل الصِّعاب التي قد تعترض طريقهم.

16 ـ تحفيز أفراد المجتمع على التفاعل المتزن البنّاء.

17 ـ تقوية إرادة الأفراد والجماعات والمجتمعات؛ حتى يتمكّنوا من الممارسة الحرّة والإقدام الواعي دون تردد على كل ما يتعلق بهم من أمر.

18 ـ تفطين الأفراد إلى أهميّة الإرادة وتقويتها؛ ليزيد العزم والتصميم على التفاعل الاجتماعي المحقق للوحدة.

19 ـ دفع الأفراد إلى كل ما من شأنه أن يؤدّي بهم إلى صنع المستقبل الأفضل.

20 ـ تحفيز الأفراد والجماعات والمجتمعات على الوحدة التي تعزز قوَّتهم الاجتماعيَّة والاقتصاديّة والسياسيّة.

21 ـ البحث عن مصادر إشباع الحاجة وتوجيه الأفراد والجماعات إليها؛ حتى تستثمر الطّاقات العامّة للمجتمع الذي يعمل الأخصائي الاجتماعي في ميادينه الاجتماعيَّة والسياسيّة والاقتصاديّة.

22 ـ حث أفراد المجتمع على مواكبة التغيرات الحديثة التي تُسهم في تذليل الصِّعاب وإشباع الحاجات البشريّة المتنوّعة.

دور الأخصائي الاجتماعي المدعم لقيم التطلُّع:

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المستمد من القواعد القيميَّة بما يمكّن من تدعيم قيم التطلّع، وفقًا للآتي:

1 – تحريض أفراد المجتمع على العمل الممكّن من تذليل الصُّعوبات التي تعوقهم وتعرقلهم عن مواصلة تقدّمهم.

2– تحفيز أفراد المجتمع على رفع مستوى معيشتهم إلى كل ما من شأنه أن يجعلهم قادرين على مواجهة الصُّعوبات وقادرين على تحدّيها بقوّة أكثر؛ حتى يتمكَّنوا من البناء والإنجاز، ومن ثم بلوغ الغايات التي من ورائها.

3 . إسناد المجتمع بالخبرة والمشورة البنّاءة والتخطيط الناجح.

4 . تبني الأفكار التي تُحفّز على العمل البناء من أجل مواكبة حركة التغيّر السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي هو في حالة حركة مع حركة الزمن.

5 – حث مؤسَّسات المجتمع وتنظيماته على تحسين الخدمات المقدّمة للأفراد والجماعات والمجتمعات من أجل تطوير مستوياتهم القيميَّة وإحداث التغيير المحقّق للتفاعل البنّاء.

6 – تفطين الأفراد إلى أهميّة التعاون المعزّز للقوَّة والمحقّق لما هو أفضل وأحسن.

7 – حث أفراد المجتمع على تبادل الخبرات بما يدفعهم لاستيعاب الجديد والمفيد المحقق للرقي الاجتماعي.

8 . حث أفراد المجتمع على العمل الذي من شأنه أن يُسهم في رفع مستوى معيشتهم.

9 . تبني الأفكار التي تؤدّي إلى تحسين الخدمات وما يستحدث من أساليب ميسرة للتعامل مع العملاء.

10 . التعاون مع المؤسَّسات؛ بتبادل الخبرات والتعرّف على كل جديد مفيد تيسيرًا لعمليتي العلاج والإصلاح.

11 – توعية أفراد المجتمع من أجل تحقيق الشخصيّة الناضجة المستوعبة والمتمكّنة من تحقيق الأفضل.

12 – تمكين أفراد المجتمع من صنع المستقبل الأكثر فائدة؛ بتعزيز أهميّة الشخصيّة المتفاعلة المدركة لما لها ولِما عليها.

13 . التعاون مع الخبراء في كل ما يفيد أفراد المجتمع وينهض بمستوياتهم الاجتماعيَّة والاقتصاديّة والسياسيّة والنّفسيّة والذّوقيّة والثّقافيّة.

14 . رفع المستوى الثّقافي للعملاء أفراد أو جماعات؛ حتى يتهيؤوا للتطلّع تجاه كل موجب.

15 . تحريض المسئولين على مواكبة حركة التغيّر الاجتماعي والعمل على تطوير مؤسَّسات المجتمع على استيعاب الجديد المفيد، والعمل على تطويره إلى الأفضل؛ حتى تعود المنافع على أفراد المجتمع وجماعاته.

16 ـ العمل على إحداث النُّقْلَة في الشخصيات الأنانيّة أو الإنسحابيَّة أو حتى الذّاتيّة وجعلها شخصيّات متطلّعة، مع غرس روح الأمل في تحقيق المستوى الموضعي.

17 ـ العمل على رفع كفاءة الشخصيّة؛ لتكون ناضجة مدركة لما حولها.

18 ـ إشعار كل مفردة من مفردات المجتمع بأنَّها قادرة على المشاركة والإسهام في صُنع المستقبل.

19 ـ التعامل مع الصعوبات التي تواجه العملاء أو المجتمع وفق إستراتيجيّة مرسومة في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع، وإشراك أفراد المجتمع في تنفيذها.

20 ـ التأكيد على أهميَّة الصحة توعية وإرشادًا؛ من أجل التكامل في سبيل أداء الوظائف الاجتماعيَّة، والعيش في بيئة نظيفة خالية من الأمراض والآفات.

21 ـ توعية أفراد المجتمع بأهمية الاكتفاء الذّاتي والعمل من بعده على دفع الأفراد والجماعات على ما يُحفّزهم على ضمان المستقبل الأفضل وفقًا للحاجات المتطوِّرة.

22 ـ إعداد البرامج الأدبيّة والترفيهيّة والعلميّة والفكريّة وحث أفراد المجتمع على الانخراط في جماعات وفقًا للرَّغبة والاهتمام، وتمكينهم من ممارسة الأنشطة المتنوِّعة والمتعدِّدة، والأخذ بأيدي المتفوّقين منهم والأكثر مهارة؛

لأجل رعايتهم والاهتمام بتنمية قدراتهم ومواهبهم؛ حتى يُسهموا في إحداث النُّقْلَة الاجتماعيَّة المواكبة لتغيرات العصر وطموحات المجتمع.

23 ـ حث أفراد المجتمع الذين يعمل الأخصائي الاجتماعي معهم على التفكير الحر الذي يمدّهم بممارسة الحرّية بكلّ إرادة.

24 ـ دفع الأفراد والجماعات إلى مواكبة حركة التغيّر الاجتماعي والإنساني والتطلّع إلى ما يفيد.

25 ـ استثارة مشاعر العملاء بما يحفّزهم على المشاركة في صنع المستقبل وتمكينهم فعلًا وعملًا.

26 ـ التأكيد للعملاء أنَّ الصِّعاب لا تصمد أمام المتحدّين فعليهم تحديها بالتطلّع إلى الأجود.

27 – تفطين العملاء إلى قيمة المستقبل الأفضل؛ حتى يتمكَّنوا من المشاركة من صناعته.

دور الأخصائي الاجتماعي المدعم لغرس الثِّقة:

1 ـ غرس الثِّقة في نفوس أفراد المجتمع بأنَّهم قوَّة ولهم ما يميّزهم من الخصوصيّة، وأنَّه من الممكن أن يكونوا على أفضل حال إذا استثمروا إمكاناتهم.

2 ـ غرس الثِّقة في نفس الفرد وفي القيم الاجتماعيَّة الموجبة من أولويّات الدّور المهني للأخصائي الاجتماعي.

3 . غرس الثِّقة في أنفس الجماعة من خلال المشاركة الفعّالة في إعداد البرامج والمشاركة في تنفيذها والقيام بها يعدّهم إلى أداء الواجبات على المستوى المجتمعي.

4 . تنمية قدرات أفراد المجتمع وغرس الثِّقة بينهم؛ حتى يتمكّنوا من تحقيق أهدافهم الاجتماعيَّة وفقا للخطط والإستراتيجيّات المرسومة.

5 . تهيئة الاستعدادات الاجتماعيَّة لما يجب والتطلّع بها إلى ما يُحدث النُّقْلَة.

6 . غرس الثِّقة في المجتمع الذي يعمل الأخصائي الاجتماعي معه من خلال مؤسَّساته العاملة، ومن خلال الخطط التي يشارك الأخصائي الاجتماعي في رسمها مع بقيّة الخبراء والفنيين في المجتمع، دون الإغفال عن مشاورة أفراد المجتمع وأخذ وجهات نظرهم تجاه المستقبل الذي يأملونه أو يتطلّعون إليه.

7 . تنمية قدرات العميل أو العملاء الذين يتولى الأخصائي الاجتماعي حالاتهم بالدّراسة، أو التأهيل والإصلاح؛ حتى يتمكّنوا من المشاركة في تغيير أحوالهم إلى الأفضل.

8 . تقوية الإمكانات الماديّة وتدعيمها بالمعلومة والمعرفة الواسعة المساندة للتطوّر والتقدّم، واستثمارها فيما يفيد أفراد المجتمع.

9 . تحفيز أفراد المجتمع على المشاركة الفعّالة، ودفع مؤسَّساتهم إلى الإقدام على ما يفيد وينفع العملاء والزّبائن.

10 . تهيئة استعدادات العملاء لتقبُّل المستقبل الذي يتعلّق بهم عندما يحالون أو ينقلون إليه بعد خروجهم من المؤسَّسة وعودتهم إلى أسرهم أو إلى ميادين العمل التي سبق أن كانوا يعملون فيها.

11 . استثمار الإمكانات البشريّة والمادّيّة في تحسين أحوال الأفراد والجماعات وتحسين أحوال البيئة.

12 . تحسيس أفراد المجتمع بأهميّة المشاركة الاجتماعيَّة في اتخاذ القرارات وتنفيذها وتقويمها من الانحراف.

13 – مشاركة العميل في عمليّات الدّراسة الخمس، (جمع المعلومات وتحليلها وتشخيص الحالة والعلاج والتقويم)؛ حتى يكون على دراية بحالته وظروفه ومستوياته القيميَّة التي مرَّ بها، ومن ثمَّ يلتزم قناعة بنجاح عمليّات الدراسة، وألَّا يشعر من بعيد ولا من قريب وكأن الأمر مفروض عليه فرضًا.

14 . حث الأفراد على الإفادة من الإمكانات المتاحة والبحث عن إمكانات أخرى، أو إمكانات بديلة في حالة نقص الإمكانات أو شُحِّها من البيئة الاجتماعيَّة المحليّة، واستثمار ما يتوافر منها إلى أقصى درجة ممكنة؛ تحقيقا لعمليات التغيير الموجب.

15 . إزالة المخاوف من نفوس أفراد المجتمع وحثهم على تحدِّي الصِّعاب التي قد تواجههم وهم يقدمون على تنفيذ خططهم وإستراتيجيّاتهم التي رسموها.

16 . الإصرار والتصميم الإرادي على صناعة المستقبل في الزّمن الحاضر.

17 . تأكيد أهمية المشاركة ودورها في بناء الثِّقة بتحريض الأفراد على ممارستها؛ من أجل تأكيد منطق النحن المستوعب للأنا والآخر حتى تتضاعف القوَّة ويزداد العطاء.

18 – إزالة المخاوف والظّنون التي قد تعلق بذهن الأفراد في أثناء جمع المعلومات وتحليلها، أو في أثناء تشخيص الحالة وغرس الثِّقة فيهم، ودفعهم إلى التفاعل الموجب الممكّن من إيجاد الحلول وتعزيزها في أفعال سلوكيّة.

19 . دفع أفراد المجتمع وهيئاته ومؤسَّساته إلى استيعاب الجديد والعمل على تطويرها بما يفيد وينمي الحياة الاجتماعيَّة والاقتصاديّة والسياسيّة لديهم.

20 . الإصرار والتصميم على إزالة الشّكوك والمخاوف وكل ما من شأنه أن يجعل العميل في حالة خوف، أو قلق مما هو عليه ومن المستقبل الغامض من وجهة نظره.

21 . تمكين الأفراد من إدارة شئون حياتهم بإرادتهم الحرّة دون أيِّ إكراه أو إجبار وغرس الثِّقة في أنفسهم، وفي مقدرتهم على إدارة ما يتعلق بهم من أمر، مع إرشادهم لِما يفيد عمليات الاستثمار للإمكانات المتاحة، وتعريفهم بأساليب البحث عن البدائل كلَّما دعتهم الضرورة لذلك.

دور الأخصائي الاجتماعي المدعم لحمْل المسئوليَّة:

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المستمد من القواعد القيميَّة المتضمنة في قيم حمْل المسئوليَّة وفقا للآتي:

1 . تمكين أفراد المجتمع من تحمّل الأعباء التي يجب أن لا يتخلوا عنها كمواطنين لهم من الإمكانات والقدرات والاستعدادات ما يمكِّنهم من ذلك.

2 . تمكّين أفراد المجتمع من حمْل مسئوليَّاتهم الناتجة عمَّا قاموا به من أفعال؛ وذلك لتأكيد ذات كل فرد وأهميته وأهميّة دوره في المجتمع.

3 . حمْل المسئوليّة عبء يستوجب التحمّل في سبيل بناء الذّات في نفوس أفراد المجتمع، وعلى الأخصائي الاجتماعي أن يُمكّن العميل والأفراد الذين يتولّى حالاتهم بالبحث والدّراسة من تحمُّل ما يترتّب على ما يقومون به إراديا من أعباء، فهذا الأمر يغرس الثِّقة فيهم، ويعزز مواقفهم الموجبة؛ لأنَّ من يُحرم من ممارسة المسئوليّة وحمْل أعبائها لا يمكن أن يشارك المجتمع ظروفهم في السرَّاء والضرَّاء.

4 – تمكين أفراد المجتمع من ممارسة كلّ ما يتعلّق بهم من أمرٍ: (قول وفعل وسلوك).

5 – دفع أفراد المجتمع إلى حمْل الأعباء الجسام للمسئوليّة دون كلل ولا ملل، وتحمّل ما يترتب عليها من مسائلات أو عقوبات أو مكافآت.

6 . تمكين العميل من الإقدام على تأدية ما يتعلّق به من أمر وتحمُّل ما يترتّب عليه من إجراءات يعزز ثقته بنفسه، ويُمكِّنه من المشاركة الفعّالة مع بقية أفراد المجتمع.

7 . تحسيس الأفراد بأهمية المسئوليّة فيما يؤدّونه أو يلعبونه من أدوار.

8 . حث الأفراد على تأدية الوظائف الاجتماعيَّة على المستوى الفردي والجماعي والمجتمعي كلّ حسب الدّور والاختصاص والمؤهّل الذي تعتمده القوانين والتشريعات النافذة في مؤسَّسات المجتمع وهيئاته.

9 – تحريض الأفراد على ممارسة الحقوق الاجتماعيَّة والاقتصاديّة والسياسيّة؛ اعتمادا لقيمتي: (العدالة والمساواة) بين المواطنين.

10 . تحريض أفراد المجتمع على تأدية الواجبات الاجتماعيَّة والوطنيّة في مقابل ما يمارسونه من حقوق بإرادة.

11 – الإسهام في دفع عمليات التفاعل الاجتماعي وفقا للمعتقدات الدينية والأعراف المعتمدة في قيم المجتمع.

12 – الإسهام في عمليّة التغيير المستهدف من قبل مؤسَّسات المجتمع وهيئاته، ووفقًا لخططه وإستراتيجيّاته التي تنقله إلى مستويات قيميّة وحضاريّة أكثر رقيًّا وتقدمًا.

13 . تغيير حال العميل من الالتجاء والركون إلى مواقع الاستثناءات التي يمارس فيها السّلوك الانحرافي أو الشاذ، والعودة به إلى الجلوس على القواعد التي تمدّه بالثِّقة، وتُمكِّنه من الاعتماد على إمكاناته الهائلة فيما يجب.

14 – الإسهام في عمليات التغيير الهادف الذي يؤدّي إلى تنمية القدرات واستثمار الإمكانات وتحقيق التقدم الثقافي والحضاري لأفراد المجتمع وجماعاته.

وعليه: فإنَّ تمكين الأفراد من تأدية وظائفهم الاجتماعيَّة يُمكِّنهم من حمْل المسئوليّة، وفي المقابل عدم تمكينهم منها لا يمكِّنهم من حمل المسئوليّة، بل يجعلهم فئة غير متحمّسة للعطاء، وقد يؤدّي الأمر بهم إلى الانحراف السَّالب، ما يجعلهم في مؤسَّسات الرّعاية والخدمة الاجتماعيَّة في حاجة للإصلاح، أو منحرفون تحت طائلة القانون.

ولذا فعلى الأخصائي الاجتماعي أن يعمل على الاستثناء (المنحرفين أو المنسحبين عن قيم المجتمع وفضائله)؛ لأجل عودتهم إلى القواعد التي ارتضاها المجتمع لأفراده وجماعاته، مع تقدير ما بينهم من فروق فردية من حيث القدرات والاستعدادات والميول والرغبات أو الاهتمامات التي ينبغي أن توضع في الحسبان عند دراسة حالاتهم أو عند وضع البرامج والخطط.

دور الأخصائي الاجتماعي المدعم لنيل التقدير:

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المستمدّ من القواعد القيميَّة المتضمّنة في قيم نيل التقدير، وفقًا للآتي:

1 – تحسيس أفراد المجتمع بأهميّة إمكاناتهم المتعدّدة والمتنوّعة، وتمكينهم من معرفة فوائدها؛ حتى لا يكونوا عالة على غيرهم.

2 – تمكين العميل من معرفة إمكاناته من حيث المقدرة والاستعداد ومن حيث الخبرة والتأهل؛ حتى يُدرك حقيقة أمره وما له من قوَّة.

3 – تمكين أفراد المجتمع من معرفة إمكاناتهم الذّاتية التي هم عليها والتي يمتلكونها، وتوجيههم إلى استثمارها الاستثمار الأمثل.

4 . تفطين أفراد المجتمع من غفلتهم وتوجيههم إلى العمل المنتج يُمكِّنهم من نيل التقدير والاحترام من الآخرين.

5 – دفع أفراد المجتمع ومؤسَّساته وهيئاته إلى استثمار الإمكانات المتاحة في الأوجه المرضية التي تؤدّي إلى إشباع الحاجات المتطوِّرة للأفراد والجماعات.

6 – معرفة الإمكانات المتعدِّدة التي يمتلكها المجتمع والعمل على تسخيرها فيما يُفيد ويعود على أفراده وجماعاته بالنفع.

7 . تمكّين الأفراد من ممارسة حقوقهم في كلّ ما يتعلق بهم من أمر يجعلهم قوَّة بنائية في مجتمعهم وبلدانهم، ويُمكِّنهم من نيل التقدير من ذويهم، وكذلك من الآخرين.

8 – توعية الأفراد والجماعات والمسئولين والعاملين في مؤسَّسات المجتمع على ترسيخ قيمة الاعتبار بينهم؛ حتى يزدادوا رقيًّا ومكانة.

9 – تنبيه مؤسَّسات المجتمع ومجالسه وهيئاته وجمعيّاته إلى أهميّة مشاركة أفراد المجتمع القادرين على أداء المهام التي تناط بهم في تحقيق التقدُّم والتطوّر الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والنفسي والذّوق والثقافي.

10 . حث الأفراد على أداء واجباتهم التي هي حقٌّ لهم في مقابل ما يمارسونه أو يقدمون على فعله والقيام به.

11 . تفطين الأفراد إلى أنَّ ممارستهم لحقوقهم وأدائهم لواجباتهم يُمكِّنهم من نيل الاعتراف والتقدير، ويجعلهم وحدات بنائيّة في حركة التغيُّر الاجتماعي.

12 . دفع أفراد المجتمع القادرين على أداء واجباتهم إلى المشاركة في كل ما يتعلّق بهم من أمر؛ حتى يتحمّلوا مسئوليّاتهم ومسئوليّات الذين يتعلّق أمرهم بهم.

13 . مراعاة قدرات أفراد المجتمع؛ حتى لا تنجم ضغوط نفسيّة أو بدنيّة وتؤثّر سلبًا على حالاتهم، والعمل على تنميتها فيما يفيد المجتمع.

14 – توعية الأفراد بإمكاناتهم المتعدِّدة وتفطينهم لها من أجل استثمارها بما يشعرهم بالقدرة على العطاء ويدفعهم إلى الاستزادة التي تطوي الهوة بينهم وتحقيق النُّقْلَة.

15 – تحريض أفراد المجتمع على تبادل الاحترام والتقدير؛ حتى يتخذوا المنطق حُجّة بينهم وترتوي أنفسهم بالطيبة والرُّقي السلوكي.

16 – وفقًا لقاعدة النسبية يجب مراعاة درجات استعداد أفراد المجتمع للعمل والعطاء؛ حتى لا تصدر قرارات من جهات العمل وتعمَّم على الجميع وكأنَّهم نسخة واحدة لا فرق بينهم في درجة الاستعداد النفسي والبدني والرَّغبة والطموح.

17 – مراعاة المهارات المتنوِّعة لدى الأفراد العاملين والأفراد الذين يبحثون عن العمل، وتوجيهها فيما يمكن أن يفيد وينفع المؤسَّسة والمجتمع.

18 . مراعاة المستويّات التعليميّة في توجيه الخرِّيجين والباحثين عن العمل ومراعاة تخصُّصاتهم حتى يُنسَب الخريج المناسب إلى المكان المناسب.

19 . مراعاة الخبرات المهنيّة في استكمال دراسة الحالات؛ حتى لا يغفل الأخصائي الاجتماعي عن الجوانب المساعدة والممكّنة من عملية العلاج والإصلاح.

20 – التأكيد على قيمة التقدير المتبادل بين العاملين في المؤسَّسات الحكومية ومؤسَّسات المجتمع المدني، وسيادتها بين العملاء والزّبائن والأخصائيين الاجتماعيين وذوي العلائق بكل أمر.

21 –دفع الأفراد لاستثمار إمكاناتهم الذّاتيّة فيما يفيد والبحث عن مصادر أخرى تُسهم في الإسراع بحركتهم تجاه الأهداف التي حددوها للمستقبل الذي يأملونه.

22 . توجيه الأفراد إلى ما يؤدّي بهم إلى المشاركة التي تزيد قوَّتهم قوَّة، وتمكَّنهم من الاعتماد على ذاتهم في حالة أيِّ تحدٍّ خارجي.

23 – التأكيد على قيمة الاستيعاب المتبادل بين الأنا والآخر؛ حتى يُمكِّن أفراد المجتمع من الألفة والوحدة.

24 – غرس روح التطلّع بين أفراد المجتمع ومؤسَّساته الخدميّة والإنتاجيّة حتى يتمكَّنوا من صناعة المستقبل الأفضل.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم نيل الاعتراف:

يلعب الأخصائي الاجتماعي أدواره المهنيَّة المستمدّة من قيم نيل الاعتراف وفقًا للآتي:

1 – تمكين أفراد المجتمع من نيل الاعتراف؛ بدفعهم إلى ممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم وحمْل مسئوليّاتهم بنجاح وإخلاص.

2 – تمكين الأفراد من نيل الاعتراف الذي يُظهر أهميتهم وقيمهم التي تبني شخصياتهم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة.

3 – الاعتراف بأنَّ لهم حقوقًا تمارس وعليهم القيام بها؛ فالاعتراف للعميل أو الأفراد بأنَّ لهم حقوقًا مكفولة تمارس مع كلِّ ما يتعلّق بهم من أمر يدفعهم إلى المزيد من العطاء والمشاركة الموجبة.

4 . تحسيس أفراد المجتمع بالاعتراف مقابل ما يقومون به من مهام ناجحة على مستوى الأسرة أو الجماعة والمجتمع أو الوطن بكامله.

5 – الاعتراف بما يلعبه الأفراد من أدوار والعمل عليها على مستوى الأبوة والأمومة والأخوة والعمومة أو الجيرة، وعلى مستوى القرية أو المدينة أو الأمّة كلها، أو في مجالات الإنتاج والعمل والتعليم أو مجالات البناء والعلائق القيميَّة التي تمدّ أفراد المجتمع بالمحبَّة والتفاعل والتعاون والمشاركة الهادفة.

6 – الاعتراف للعميل أو لأفراد المجتمع بأنَّ لهم واجبات ينبغي أن تؤدَّى من قبلهم يغرس الثِّقة فيهم ويجعلها متبادلة بين الأخصائي الاجتماعي والأفراد أو الجماعات التي يتعامل معها في مؤسَّسات الرّعاية أو الخدمة الاجتماعيَّة.

7 – الاعتراف للعميل وللأفراد والجماعات والمجتمعات وفقا للدوائر التي يمارس فيها الأخصائي الاجتماعي أدواره المهنية، بأنَّ عليهم مسئوليات تستوجب الحمْل، ودفعهم إلى تحمّل ما يترتّب عليها من أعباء يُحسسهم بحقوق المواطنة ويمدهم بالثِّقة التي تدفعهم إلى المزيد من العطاء ولعب الأدوار الاجتماعيَّة البناءة.

8 – الاعتراف بأنَّ لكلِّ مفردة من المفردات الاجتماعيَّة وظيفة ينبغي أن تؤدّى.

9 – تفطين أفراد المجتمع ومؤسَّساته إلى أهميّة التحصيل العلمي المتطوّر والمتجدّد في تنمية الحياة الاجتماعيَّة والاقتصاديّة والسياسيّة لجميع المواطنين.

10 – الاعتراف للفرد والجماعة والمجتمع بأنّ لكلّ منهم أدوارًا، وحثهم على لعبها والقيام بها في حدود إمكاناتهم وقدراتهم واستعداداتهم، وبما يعود عليهم جميعًا بالنفع والفائدة المشتركة؛ فلعب الأدوار يزيد المجتمع وحدة وتماسكًا.

11 . مساعدة الأفراد على التقليل من الأفعال السَّالبة وكلّ ما يؤدّي إلى سالب، وحثهم على القيام بالأفعال الموجبة التي تقرها قيمهم الاجتماعيَّة والفضائل الإنسانيَّة.

12 . تحفيز أفراد المجتمع الملتحقين بالعمل على الازدياد في العطاء؛ وذلك بتذليل الصِّعاب التي قد تواجههم وهم يقدمون على بذل الجهد المناسب تجاه الأهداف العامّة التي حددها المجتمع لصناعة مستقبله الأحسن والأجود والأفيد.

13 – رسم الخطط والإستراتيجيّات الموضوعيّة التي تحقق اللحمة الاجتماعيَّة أو الوطنيّة، وتزيد درجات التفاعل بين الأفراد والجماعات، سواء الذين يعيشون في المدن أم الذين يعيشون في القرى والضواحي.

14 ـ حث الأفراد على أداء مهامهم ووظائفهم الاجتماعيَّة؛ حتى يتمكَّنوا من نيل الاعتراف.

15 – الإيمان بتعدد المستويّات القيميَّة والعمل على تحفيز العميل على أداء ما يجب بأساليب موضوعية.

16 – تشخيص حالات العاملين والباحثين عن العمل وتصنيفهم بمعايير قيمية؛ حتى تتمكّن مؤسَّسات المجتمع الخدميّة والإنتاجيّة من تمكين الشّخص المناسب في المكان المناسب، أو الاستغناء عن خدمات البعض إذا ما تبيَّن أنَّ شخصياتهم تتمركز على المستوى القيمي الشّخصاني، ليتولى الأخصائي الاجتماعي حالاتهم بالدراسة حتى بلوغ العلاج الذي يُمكِّنهم من العودة إلى بيئاتهم الصَّالحة للحياة الاجتماعيَّة السويَّة.

17 – التعرف على مستويات العمل وتبيانها للباحثين عن العمل؛ لأجل تقديم المشورة والنصيحة وفقا لمعطيات موضوعيّة ومنطقيّة، سواء التي تتعلّق بالقيم التعليمية أو المتعلقة بالقيم الصحية من حيث القدرات والاستعدادات؛ وكذلك من حيث توافر المهارات والخبرات من عدمها.

18 – الإسهام في تأهيل شخصيّة العميل على المشاركة وبذل الجهد؛ حتى ينال الاعتراف من قبل أفراد المجتمع، وتصبح شخصيّته على مستوى قيمي مُفضّل لدى الجميع من أقارب وأباعد.

19 – تعزيز العطاء الموجب والمشاركات الفعّالة بين أبناء المجتمع بالاعتراف والتقدير، اللذين يَمُدا عمليّة المشاركة الاجتماعيَّة بالاستمراريّة.

20 . التقويم المعياري عند تقديم المساعدة الهادفة أو عند إبداء الآراء المهنية يُمكّن الأخصائي الاجتماعي من إصدار أحكام وقرارات موضوعيّة صائبة.

21. تنمية العلائق بين التكوينات الاجتماعيَّة وجماعات العمل والأنشطة المتنوِّعة والمتعدِّدة بغرض زيادة وحدتهم ومضاعفة قوّتهم تجاه الأهداف الاجتماعيَّة أو تجاه أهداف المؤسَّسات والهيئات والجمعيّات والشّركات العاملين فيها.

22 – العمل بموضوعيّة مع الحالات المختلفة والمتعدّدة والمتنوّعة وفقًا لمستوياتها القيميَّة وانتظامها على السُّلم القيمي الاجتماعي أو الإنساني، وفي مختلف المجالات من أجل إيجاد حلول ومعالجات تؤهِّلهم إلى المشاركة والتفاعل الموجب.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم تفعيل الاستيعاب:

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المستمدّ من قيم تفعيل الاستيعاب وفقًا للآتي:

1 – تفعيل منطق النَّحنُ بين أفراد المجتمع وجماعات التعلم والعمل والجماعات الممارسة للمناشط المتنوّعة، والجماعات الممارسة للسياسة والاقتصاد والذين يشتركون في رسم الخطط والإستراتيجيّات لمجتمعاتهم.

2 . تمكين العميل وأفراد المجتمع من تكوين إحساس عام مشترك، مفاده إنَّ العميل مفردة من مفردات المجتمع التي لها حقوق يجب أن تمارسها وواجبات تؤدّيها ومسئوليّات تحْملها، وهكذا يكون منظور العميل بالنسبة إلى الجماعة، حتى يصبح منطق الجميع (نحن معًا نحن سويًّا).

3 . التركيز على القيم الاجتماعيَّة التي تستوعب الأفراد والجماعات دون استثناء، مع تفطين العميل بأهميّة هذه القيم الاستيعابية، وحثّه على احترامها وتقديرها والوقوف عندها والابتعاد عمّا يُبعده عنها، فهذا الأمر يجعله في الاحتضان الاجتماعي الذي يمدّه بالدفء والطمأنينة.

4 – حث أفراد المجتمع وجماعاته وفئاته على استيعاب بعضهم لبعضًا، وتقبُّلهم كما هم يُمكِّن من تكوين علائق قيمية ذات أبعاد إنسانيّة.

5 . وضع خطط وبرامج لتحقيق الألفة والمحبَّة للموائمة الاجتماعيَّة والإنسانيَّة بين العاملين والمتعلمين وأفراد الأسر والممارسين للأنشطة المتعددة، وبين أصحاب الحضارات وأصحاب الأديان المتعددة مع أنَّ الرَّب واحد والدين واحد.

6 . دفع الأفراد تجاه الأفعال الاستيعابية التي تُسهم في زيادة قوَّتهم قوَّة.

7 . المواءمة بين مطالب الأفراد وحاجاتهم ومصادر الإشباع المتاحة في بيئتهم الاجتماعيَّة.

8 . التحريض على ممارسة أساليب الديمقراطية المتعدّدة بما يحقّق المعاملة الحسنة بين الذين تربطهم علائق قيمية أو بين الذين تربطهم مصالح ومنافع مؤقتة.

9 . غرس قيم الشّفافية واتباع أساليبها بين المتعلمين والممارسين لحقوقهم والمؤدين لواجباتهم والحاملين لمسئوليّاتهم.

10 . تفطين أفراد الأسرة من غفلتهم عن متطلّبات المراحل العمرية للأبناء وأثر المتغيرات التي تحيطهم في البيئة الاجتماعيَّة أو في القرية الصَّغيرة؛ حتى يتمّ الاستيعاب الموضعي وتقدير الحاجات المتطورة عبر الزمن.

11 . دفع الأفراد للتعامل بأسلوب ديمقراطي مع بعضهم بعضًا ومع الآخرين في كل ما يتعلق بهم من أمر، سواء أكان الأمر علائق أسرية أم علائق جيرة أم عمل أم سياسة داخلية أم خارجية أم أمر سلم أم حرب أم أيّ أمر من أمورهم الاجتماعيَّة.

12 – التأكيد على أهميّة الأنا للآخر وأهميَّة الآخر للأنا بين الأفراد والجماعات والمجتمعات.

13 – تفطين المجتمعات إلى أهمية الاستيعاب في تبادل المعارف والعلوم والمكاسب التي تنمو بالجهود المشتركة والتعاون والاستيعاب المتبادل.

14 ـ مشاركة الأخصائي للعميل في كلّ ما يتعلق به من أمر دون إنابة عنه في شيء يستطيع القيام به؛ حتى يتعوَّد على ذلك في ممارسته أو أدائه مع الآخرين دون أحكام مسبقة.

15 ـ التأكيد على أهمية ممارسة الديمقراطيّة بشفافيّة يزيل الشّكوك التي تظهر بين الحين والحين بين أفراد المجتمع أو جماعته، ويطوي الهوة بينهم إلى أن يجعلهم يدا واحدة في مغالبة الصِّعاب.

16 ـ التأكيد على أهميّة الاستيعاب في تنمية رأس المال الاجتماعي.

17 ـ ترشيد الأفراد والجماعات على التمسُّك بقيمة الاستيعاب؛ حتى يتمكنوا من تحقيق مجتمع القوَّة.

18 ـ الحوار البناء الذي توضع فيه النقاط على الحروف؛ حتى يتم الاعتراف بها وتقدير ما يجب أن يؤدَّى حيالها، دون أيّ ملابسات أو ظنون.

19 ـ تفعيل المشاركة والتعاون بما يؤكّد أهميّة كل فرد من أفراد المجتمع بالنسبة إلى الآخر وحاجته إليه.

20 ـ التخطيط إلى كلّ ما من شأنه أن يؤدّي إلى توزيع المسئوليّات حسب الاختصاصات والأدوار والصلاحيات؛ لأجل تفعيل مبررات الاستيعاب المثمر.

21 ـ المشاركة في المؤتمرات العلميّة والسياسيّة والاقتصاديّة؛ للتعرف على المتغيرات المستحدثة التي تؤدّي إلى نتائج موجبة في العلائق الاجتماعيَّة

والإفادة منها في وضع البرامج وإعداد الخطط ورسم الإستراتيجيّات التي تحقّق النُّقْلَة.

22 ـ تشجيع أفراد المجتمع على إقامة صداقات خارج حدود الوطن من خلال شبكات المعلومات الدولية؛ تحقيقا للتواصل مع الآخر واستيعابه بما يحقّق التقارب وتبادل المنافع.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم الإصلاح:

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المستمدّ من القواعد القيميَّة المتضمنة في قيم الإصلاح الاجتماعي وفقًا للآتي:

1 – المشاركة في تصحيح وإصلاح حال الأفراد والجماعات والهيئات والاتحادات والمؤسَّسات الاجتماعيَّة بعد المشاركة في إجراء دراسات وافية موضوعًا ومنطقًا.

2 – الحث على تحسين أحوال العملاء العلميّة والصّحيّة والنّفسيّة والمعيشيّة في مؤسَّسات الإيواء والرّعاية والخدمة الاجتماعيَّة.

3 – تمكين الأفراد من إصلاح أحوالهم؛ من أجل بناء الذات المتمكِّنة من الاعتماد على ما لديها من إمكانات وقدرات واستعدادات.

4 – المشاركة في الأعمال التي من شأنها أن تحقق الرُّقي القيمي وترفع من مستويات أفراد المجتمع إلى ما يُمكِّنهم من التطلّع للأجود.

5 – مراعاة طموحات الأفراد والجماعات وخطط المؤسَّسات والجمعيَّات الأهلية والحكومية؛ بإسنادها في اتجاه ما يجب، وتحييدها عن اتجاه ما لا يجب.

6 – تفطين الأفراد إلى ما يجب أن يُقدِموا عليه وإلى ما يجب أن يبتعدوا عنه.

7 – غرس روح التطلّع إلى معرفة الجديد واختيار ما يُفيد وينفع الفرد والجماعة والمجتمع على ألَّا يكون على حساب القيم الفاضلة للمجتمع.

8 – الاطلاع على الجديد والمستحدث وكشفه لأفراد المجتمع؛ حتى لا يتمّ رفضه لمجرد أنَّه جديد وغير معتاد عليه.

9 –التمسُّك بالمتغيرات الجديدة والمتأصّلة في الفضائل، وحث النَّاس على التمسّك بها وعدم التنازل عنها.

10 – عدم الحكم على كلّ ما يأتي من بعض الأفراد بأنَّه شطحات غير ذات معنى؛ إذ كثير من الشطحات في التاريخ أسهمت في صنع الذّاكرة الاجتماعيَّة والإنسانيَّة.

11 ـ تحديد الأهداف المستوعبة للجديد، وتحفيز أفراد المجتمع على إنجازها بالسُّبل الممكنة في الزّمن غير المتوقَّع في دائرة الممكن الموجب.

12 – القيام بالأنشطة الثقافيّة التي من شأنها أن تُسهِم في تحقيق الذّات الاجتماعيَّة الواعية بما لها، وتتمسّك به وما عليها وتقوم بتأديته.

13 – القيام بما من شأنه أن يُسهم في تنمية القدرات الاجتماعيَّة؛ حتى يتمكّن المجتمع من الاعتماد على ذاته.

14 – تفطين الأفراد والجماعات لأهمية الزَّمن وخطورته وحثّهم على العمل بكلِّ يقظة من أجل بلوغ غايات اجتماعيّة وإنسانيّة.

15 – مراعاة طموحات الأفراد والعمل على دفعهم إلى تحقيق ما يتماشى والمتغيرات المستحدثة في المجتمع.

16 – إعداد البرامج والخطط التي تُسهم في تهيئة استعدادات الأفراد والجماعات كما تُسهم في تهيئة المؤسَّسات والهيئات والجمعيات إلى ما يُمكِّنها من صناعة المستقبل.

17 ـ توجيه المقررات الدراسيَّة وإعداد البرامج العملية التي تستوعب الأنا والآخر وتجعلهم قوَّة واحدة من أجل مستقبل الوطن ومن أجل المجتمع الإنساني.

18 ـ دراسة الحالة كوحدة واحدة لأجل الوقوف على الأسباب والعلل الكامنة ورائها والوصول إلى نتائج موضوعيّة ومعالجات للمشكلة المدروسة.

19 ـ غرس روح الطموح في الأفراد؛ حتى يتمكَّنوا من استثمار إمكاناتهم وطاقاتهم من أجل بناء مستقبلهم.

20 ـ المشاركة في رسم السياسات والخطط التي تُمكِّن الأفراد والعاملين من أبناء المجتمع من الاعتماد على طاقاتهم، لا الاعتماد على الغير.

21 ـ المساهمة في إعداد الخطط والإستراتيجيّات وتحديد الأهداف المؤدّية إلى بناء الشخصيّة الوطنيّة التي تعرف ما لها وتقدم على أخذه أو ممارسته، وتعرف ما عليها وتقدم على أدائه أو تنفيذه.

22 – تفطين أفراد المجتمع من غفلتهم عن عدم استثمار إمكاناتهم البشريّة والمادّيّة، وتطوير أساليبهم ووسائلهم في عمليات تنميتها.

23 ـ دفع أفراد المجتمع ومؤسَّساته إلى البحث عن الموارد البديلة للتنمية المستهدفة في الخطط والإستراتيجيات المعتمدة لأحداث النُّقْلَة الاجتماعيَّة.

24 ـ تحريض أفراد المجتمع ومؤسَّساته على التعاون مع الغير الذي يمتلك المعرفة العلمية المتقدِّمة أو التقنية المتقدِّمة؛ حتى لا تحدث هوة بين طموحات المجتمع والواقع الذي هم عليه، مع مراعاة التقدير المتبادل حتى لا يكون استيراد التقنية على حساب قيم المجتمع التي تشكل هويَّته.

25 ـ حث أفراد المجتمع على التمسُّك بذاتهم الاجتماعيَّة التي تميّزهم عن غيرهم من الأمم والشعوب، مع تقديرهم لخصوصيات الآخرين واحترامها.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم التأهيل الاجتماعي:

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المستمد من قيم التأهيل الاجتماعي وفقًا للآتي:

1 ـ تمكين أفراد المجتمع من التأهيل القيمي والمعرفي الذي يمدّهم بالثِّقة، ويشعرهم بالمقدرة على المشاركة والتفاعل والإنتاج.

2 . تمكين العملاء من التأهيل القيمي والمعرفي الذي يمدّهم بالثِّقة في أنفسهم وفي المجتمع الذي ينتمون إليه، وتأهيلهم بالمهارات المتنوّعة التي تُحفِّزهم على دخول ميادين العمل والمشاركة الاجتماعيَّة وفقًا لقدراتهم واستعداداتهم المتنوّعة والمتعدّدة.

3 . تنمية قدرات الأفراد؛ حتى يتمكّنوا من استيعاب الجديد المفيد لحياتهم وحياة أسرهم ومجتمعهم، ويتمكّنوا من الإقدام على العمل المنتج.

4 . مراعاة قدرات أفراد المجتمع والفروق الفردية التي بينهم؛ حتى يتمّ توجيههم لِما يؤهّلهم ويُمكّنهم من إيجاد فرصة العمل المناسب لقدرات كلّ منهم.

5 – تهيئة استعدادات أفراد المجتمع للتأهيل الذي يُمكِّنهم من الاعتماد على ذواتهم.

6 – تهيئة استعدادات العميل أو الأفراد أو الجماعات إلى قبول تحدّي الصِّعاب ومواجهتها من دون خوف؛ حتى لا تكون المخاوف عوائق بينهم والمستقبل الأفضل.

7 – تفطين الأفراد والجماعات من غفلتهم عن الإمكانات الاجتماعيَّة المتاحة واستثمارها الاستثمار الأمثل؛ حتى تعود عليهم بالمكاسب المشبعة لحاجاتهم المتطوّرة وحاجات من تربطهم بهم علائق أسرية أو عائليّة واجتماعيّة.

8 – معرفة الإمكانات المتاحة والمتوفرة لأفراد المجتمع وتسخيرها واستثمارها فيما يفيد وفقًا لخطة موضوعيّة.

9 – إعداد البرامج والخطط التي تستوعب الطَّاقات البشريّة الهائلة وتوجهها لِما يتناسب وتأهيلها لأداء الوظائف الاجتماعيَّة.

10 . تأهيل العميل أو من يتولَى الأخصائي الاجتماعي دراسة حالاتهم إلى أداء مهام اجتماعية؛ حتى يلعبوا أدوارا ذات أهمية على مستوى الأبوة والأخوة والعمومة والجيرة ومع الآخرين الذين تربطهم بهم علائق تستوجب الاحترام والتقدير المتبادل.

11 . تأهيل الأفراد على ممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم وحمْل مسئوليّاتهم؛ حتى يتمكّنوا من أداء وظائفهم الاجتماعيَّة على الوجه المفضّل من قِبل افراد المجتمع.

12 . تقدير الفروق الفرديَّة ومراعاتها عندما يخضع الأفراد أو الجماعات إلى التأهيل المهني أو الحرفي، أو الخدمي، كلّ حسب المؤهّل إن وجد وحسب الخبرة والمهارة والإمكانات الفرديّة.

13 . إعداد برنامج وخطة لمن يحتاجون إلى إعادة تأهيلهم نتيجة لضعف قدراتهم أو نتيجة لتطوُّر المهنة أو الحرفة التي سبق لهم وأن تأهّلوا على ممارستها أو مزاولتها؛ حتى يستمروا في أداء وظائفهم الاجتماعيَّة، ولا يصبحوا عالة على غيرهم.

14 – تدعيم الذين ضعفت قدراتهم السّمعيّة أو البصريّة أو العقليّة بما يعوّضهم عن ذلك، ويمكّنهم من المشاركة والتفاعل مع محيطهم الاجتماعي.

15 . توجيه ذوي الاحتياجات الخاصّة نحو استخدام الوسائل الحديثة والمتقدّمة علميًّا؛ لتأدية الأدوار المطلوبة منهم بما يتناسب مع قدراتهم وإمكاناتهم واستعداداتهم.

16 . تمكّين الأفراد من معرفة قدراتهم واستعداداتهم يُمكّنهم من المزيد من العطاء ويدفعهم إلى استثمار إمكاناتهم وفقا للتغيُّرات المتوقَّعة وغير المتوقَّعة وبما يحقّق لهم النجاح.

17 . مراعاة الفروق الفردية للأفراد والجماعات عند إخضاعهم لعمليات التأهيل تُحفِّزهم على التوافق والانسجام الاجتماعي.

18 . دفع مؤسَّسات المجتمع وهيئاته وجمعياته الخيرية إلى استيعاب الطاقات البشرية المؤهلة على الأداء الاجتماعي السليم، وإعداد البرامج العلمية المتطورة في تنمية مواهبهم وقدراتهم واستعداداتهم وإمكاناتهم المتنوّعة والمتعدّدة.

19 . العمل على إعادة تأهيل الأفراد الذين قد لا يُوفّقون في تأهيلهم السّابق ودعمهم لأجل أداء مهامهم ووظائفهم الاجتماعيَّة على الوجه السّليم.

20 . توجيه أصحاب القدرات الضعيفة إلى ما يتلاءم وقدراتهم من أعمال؛ حتى لا يتمّ استغلالهم من قبل البعض في غير ما يجب قيميًّا أو سلوكيًّا.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم الرَّفاه الاجتماعي:

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المستمدّ من القيم المحققة للرَّفاهيَّة الاجتماعيَّة وفقًا للآتي:

1 . دفع أفراد المجتمع إلى العمل المنتج الذي يُمكِّنهم من الوفرة، التي تُسهِم في إشباع حاجاتهم الضرورية؛ ليعيشوا حياة تعليميّة وصحيّة واقتصاديّة مرضيّة.

2 . دفع الأفراد إلى ميادين العمل المنتج التي يتمكّنون فيها من إشباع حاجاتهم للمشرب والمأكل والملبس والتنقل، وتكوين أسرة، وإلا سيظلون في عوزٍ مما يجعلهم بعيدين عن محقّقات الرَّفاهيّة الاجتماعيَّة.

3 . تفطين أفراد المجتمع إلى ما يؤدّي إلى إشباع الحاجات الضروريّة، وما يؤدّي من بعدها إلى إشباع الحاجات الكماليّة المتطوِّرة.

4 . دفع أفراد المجتمع إلى زيادة الإنتاج حيث الحاجات المتطوّرة التي تبحث عن مشبعات غير ثابتة، فما كان غير ضروري في الزّمن الماضي أصبح من الأولويّات في هذا العصر.

5 . تفطين مؤسَّسات المجتمع الخدمية والإنتاجية وهيئاته وشركاته لاستيعاب أفكار العاملين والمتعلّمين والاستجابة لمطالبهم المتطوّرة ورغباتهم المتنوّعة مع حركة التغيّر والتطوّر الاجتماعي.

6 . تنظيم العلاقة بين رغبات العملاء وظروفهم الاجتماعيَّة والاقتصادية، التي قد لا تمكِّنهم من بلوغ مشبعات رغباتهم ما لم يستثمروا كلّ ما لديهم من طاقات مع مضاعفة الجهد المبذول تجاه محقّقاتها.

7 . تفطين الأفراد من انغلاقهم داخل دائرة الذات الاجتماعيَّة إلى الانفتاح على الآخرين والتعرّف على ما يمتلكونه من منافع وعلوم، وتقنيّة وتعلّمها والأخذ بأسبابها.

8 . ترشيد المؤسَّسات والهيئات والجمعيّات والشّركات العاملة في البلدان إلى أهمية استيعاب طموحات الأفراد والجماعات والمجتمعات والعمل على تحقيقها بهم؛ حتى يسهموا في إحداث النُّقْلَة المشتركة.

9 . التطلّع مع تطلّعات المجتمع؛ حتى لا تكون هناك الفجوة بين مستهدفات مهنة الخدمة الاجتماعيَّة وما يأمله أفراد المجتمع.

10 . تنمية روح الطموح والتجدد لدي أفراد المجتمع؛ حتى يتطلّعوا إلى صناعة المستقبل الذي يمدّهم بأسباب بناء الذات ودخولها ميادين المنافسة والإنتاج العلمي والبناء الحضاري.

11 . ترشيد العميل أو أفراد المجتمع الذين يعمل معهم الأخصائي الاجتماعي في مؤسَّسات المجتمع ذات الأهداف المحدّدة، وترشيدهم إلى ما يؤدّي بهم إلى تنظيم حياتهم وتقدير ظروفهم في ضوء الظروف المحيطة بهم والمتطوِّرة؛ ليكوِّنوا علاقات موجبة معها، حتى يتمكّنوا من مواكبة حركة التطوّر والتغيّر الاجتماعي والإنساني في القرية الصغيرة.

12 . استيعاب المتغيرات الجديدة التي جعلت من العالم قرية صغيرة، والترابط مع شبكاتها المعلوماتيّة لأخذ المزيد المعرفي من أجل تحقيق حياة إنسانية شاملة.

13 . تفطين أفراد المجتمع إلى أخذ ما هو نافع وترك ما هو غير نافع؛ فالقرية الصّغيرة مملوءة بالجديد النافع والجديد غير النافع؛ ولذا يجب التمييز قبل الإقدام.

14 . عدم الإغفال عن حقيقة مفادها (أنَّ الحياة بطبيعتها في حالة تطوّر) والعمل بها؛ حتى لا يتمّ الإغفال عن هذه القاعدة في أثناء دراسة الحالات وتحقيق مستهدفات المهنة وأغراضها.

15 . تفطين الأفراد إلى استثمار ما لديهم من إمكانات وطاقات والتطلّع إلى ما يفيد من قبل الآخرين؛ حتى يتمكّنوا من العيش برفاهية واستجمام.

16 . حث أفراد المجتمع على التطلّع لأخذ كل مفيد للحياة الاجتماعيَّة والاقتصاديّة والسّياسيّة، والإسراع إلى أخذ المزيد وتطويره.

17 ـ دفع الأفراد لمواكبة حاجاتهم المتطوِّرة، وعدم التأخر عن ممارسة ما من شأنه أن يُعجِّل من طي المسافات بين النقطة التي هم عليها ومحققات الرفاه الاجتماعي.

18 ـ التأكيد على أهمية بلوغ الجديد المفيد الذي يُعزّز ثقة الأفراد بأنفسهم وبذاتهم الاجتماعيَّة، ويحقّق لهم أبعادًا إنسانيّةً في المجالات الاقتصاديّة والسّياسيّة والنفسيّة والذّوقيّة والثّقافيّة.

19 ـ تحريض مؤسَّسات المجتمع على اختيار المعروض الأجود مما وصل إليه التقدّم العلمي والتقني، والإقدام على تطويره؛ فالقوَّة المبدعة في العالم لن تنتظر، وستواصل التقدّم والتطوّر؛ فعلى مؤسَّسات المجتمع وهيئاته وشركاته دخول ميادين السِّباق العلمي وإلَّا سيظل المجتمع قعيدا في مؤسَّسات الرّعاية الاجتماعيَّة.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم التوافق الاجتماعي:

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المستمدّ من قيم تحقيق التوافق الاجتماعي وفقًا للآتي:

1 – تدعيم العلاقات الإيجابيّة بين أفراد المجتمع ومؤسَّساته؛ تحقيقًا للتوافق الاجتماعي الذي يؤدّي إلى تقوية الوحدة الوطنيّة وتحقيق النُّقْلَة.

2 ـ تدعيم العلائق الإيجابيّة بين العميل ومحيطه الاجتماعي، وتدعيمها بشكل عام بين الأفراد والجماعات الذين يوجد معهم الأخصائي الاجتماعي

في ميادين التعليم والعمل وممارسة الأنشطة التي يزاولها الأفراد في الأندية أو مقاهي الإنترنت وأماكن اللقاءات العامة.

3 ـ معرفة حاجات الأفراد، ومعرفة إمكاناتهم المتاحة، وتوجيههم إلى ما يتناسب مع إمكاناتهم وظروفهم الخاصَّة.

4 ـ التأكيد على أن الحاجات البشرية متطوّرة عبر الزَّمن ولن تتأخّر وفقًا لدائرة الممكن المتوقَّع، والتحريض على مواكبتها؛ حتى لا يسود الشعور بالغربة أنفس أفراد المجتمع والمسئولين فيه.

5 ـ تنبيه المسئولين في مؤسَّسات المجتمع الحكومي والمدني على ضرورة رسم الخطط وفقًا للموارد المتاحة، ولا يعتمدون في خططهم على موارد أو إمكانات ليست بالمتاحة أو ليست بمسيطر عليها من قبلهم.

6 ـ التعرُّف على مصادر الإشباع في البيئة الاجتماعيَّة التي يمارس الأخصائي الاجتماعي دوره المهني فيها، وتوجيه العملاء إلى تلك المصادر لاستثمارها الاستثمار الأمثل.

7 ـ مراعاة مطالب الأفراد ورغباتهم والعمل على ما يؤدّي إلى التوافق بين مطالبهم والموارد البيئية المتاحة.

8 ـ رسم الخطط والإستراتيجيات وفقا لدائرة الممكن (المتوقَّع وغير المتوقَّع)؛ حتى لا تحدث المفاجآت أو الاستغراب، وإذا ما حدثت تتم السيطرة عليها وفقًا للخطط والاستراتيجيّات المرسومة مسبقًا.

9 – التحريض على ترك مجالات للاختيار الإرادي وإزالة الأساليب الجبرية من قواميس التعامل بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، وتدعيم القيم الممكنة من تحقيق التوافق الاجتماعي.

10 . العمل مع الأفراد والجماعة وفقا لدائرة الممكن (المتوقَّع وغير المتوقَّع) حتى لا تحدث المفاجأة التي قد تربك الأخصائي الاجتماعي في أثنا ممارسته لأدواره المهنية.

11 . العمل مع أفراد المجتمع بكل شفافية ووضوح؛ حتى لا تحدث المفاجأة للأفراد أو الجماعات أو العميل فيما كان يتوقع.

12 . مراعاة الرَّغبة الموضوعيّة وتحفيز الأفراد والجماعات والمجتمعات على التطلُّع والتمسُّك بالآمال، وعدم وضع العوائق الحائلة بينهم وبينها.

13 . إعطاء فُسحة للإرادة والعمل على ما من شأنه أن يُسهم في تقويتها ويُمكِّن العملاء والزّبائن من تحقيق الطموح.

14 . العمل مع أفراد المجتمع دون غض النظر عن رغباتهم في حدود صلاحيات المؤسَّسة وإمكاناتها.

15 . غرس قيم التفاهم بين الأفراد والجماعات على ما يجب والإقدام على إنجازه أو تنفيذه؛ وغرس قيم عدم التفاهم على ما لا يجب، وحظره نهائيا؛ حتى لا يؤثِّر على علاقات التفاعل والمشاركة الإيجابيّة بينهم.

16 – العمل على صياغة نصوص وبرامج وسياسات وإستراتيجيّات تؤدّي إلى تكوين علائق مرضية بين المعلم والمتعلّم وكذلك المقرر، وبين المسئول والعاملين في إدارته، وبين أفراد المجتمع وجماعاته، وبين النظم والقوانين التي يتم بها تسيير النظام العام في الدولة أو المجتمع.

17 . تفهّم ظروف العميل الاجتماعيَّة والاقتصاديّة والسياسيّة والنّفسيّة والذّوقيّة والثّقافيّة، وتقديرها حق قدرها بالبحث والدّراسة وبالمراعاة الموضوعيّة التي تجعل العميل أكثر استجابة.

18 . إعداد البرامج المتنوّعة وترك حرية الاختيار للعملاء، أو للجماعة أو للمجتمع؛ حتى لا تواجه بالرّفض وعدم المبالاة.

19 – المشاركة في الاجتماعات التي تعقد لوضع برامج تحقّق الانسجام الاجتماعي لفئات المجتمع المتعدّدة (الطفولة والشباب، وطلبة المؤسَّسات التعليمية والعاملين في الشركات والمؤسَّسات العامة والخاصّة، وكبار السن والعجزة والمعاقين) مع مراعاة الفروق الفردية بين كل مرحلة عمرية وأخرى، وما يناسب ويتلاءم مع طبيعة الذكور وما يتناسب ويتلاءم مع طبيعة الإناث.

20 – تعزيز الانسجام الاجتماعي بدعم القيم البناءة التي تساعد على التنمية البشرية والتطوّر الاجتماعي.

21 . تقوية إرادة الأفراد؛ حتى يتمكّنوا من تحقيق الانسجام فيما بينهم ومع محيطهم الاجتماعي والإنساني.

22 ـ نزع قيم الفشل من أذهان الأفراد وغرس قيم النجاح بدلا منها، من خلال البرامج الموجهة وإعطاء القدوة الحسنة التي تتحدّى الصِّعاب وتجعلها تحت السيطرة في دائرة المتوقَّع إيجابيًّا.

23 ـ فتح مكاتب إرشادية داخل المؤسَّسات الخدميّة والإنتاجيّة تُحفّز الأفراد على العمل والإنتاج واحترام الوقت والمواعيد وظروف العمل والتعاون من أجل مجتمع النَّحنُ.

24 – إقامة المؤسَّسات الثقافيّة الدّاعية للحوار بين أفراد المجتمع؛ لتكوين علائق اجتماعيّة على درجة عالية من الانسجام والتماسك.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم التكيُّف الاجتماعي:

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المستمدّ من الهدف (تحقيق التكيف الاجتماعي) والمعتمد في البرمجيّة القيميَّة لطرق الخدمة الاجتماعيَّة وفقًا للآتي:

1 – حث أفراد المجتمع على القبول بالمشاركة في إحداث التغييرات المرغوبة في مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة ومجال العلائق القيميَّة الإنتاجيّة والسياسيّة والنفسيّة والذوقيّة والثقافيّة، وقبول ما يترتّب عليها من تعديلات في السُّلوك الفردي والجماعي والمجتمعي.

2 ـ الالتزام بمبادئ مؤسَّسات الرعاية والخدمة الاجتماعيَّة التي تهدف إلى إحداث تغييرات إيجابيَّة على أقوال العملاء وأفعالهم وسلوكيّاتهم.

3 . وضع برامج عمليَّة لتحقيق ما تهدف إليه مؤسَّسات الرّعاية والخدمة الاجتماعيَّة من إصلاحات في قيم الأفراد والجماعات والمجتمعات؛ لأجل إحداث تغييرات مرغوبة اجتماعيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا ونفسيًّا وذوقيًّا وثقافيًّا.

4 – مراعاة الفروق الفردية والجماعيَّة والمجتمعيَّة وتقديرها في مقابل التلاؤم مع النظم الاجتماعيَّة السائدة في البلاد.

5 . تحريض الأفراد على تنمية قدراتهم وتوجيهها الوجهة الصائبة وفقا للأهداف المرسومة والخطط المعدة لذلك، مع عدم الإغفال عن الرغبات والطموحات التي قد لا تستطيع قدرات الأفراد ملاحقتها وتحقيق إشباعات مرضية لها؛ وذلك لأسباب موضوعيّة، ما يجعل الضرورة تتطلّب التلاؤم مع القدرات المحدودة.

6 . حث الأفراد على التلاؤم مع النظم الاجتماعيَّة قدر الإمكان؛ حتى يستطيعوا أداء مهامهم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة من دون عوائق، والقبول باتباع الإجراءات المعمول بها في البلاد كأمر واقع إلى أن يحدث التغيير المناسب لكلّ عائق.

7 . إقناع العميل بوجوبيَّة العمل والمشاركة الإيجابية في ضوء قدراته الخاصّة، إلى أن يتم تطويرها وتنميتها ببرامج وفقا للإمكانات المتاحة والمتوافرة للمؤسسة.

8 . إعداد الخطط والبرامج التي تتلاءم مع الموارد المتاحة للمجتمع، ودفع الأفراد والجماعات والمتخصصين والمتفوقين منهم على المشاركة في تنميتها وتطويرها لِما هو أفضل.

9 – عقد الندوات والمؤتمرات المهنية لإيجاد مخارج منطقيّة وموضوعيَّة لتحقيق الموائمة بين جهود المؤسَّسات الاجتماعيَّة والبيئة المحيطة.

10 . التعرّف على الموارد المتوافرة في المؤسَّسة والموارد المتاحة في البيئة الاجتماعيَّة المحيطة، وتوجيه الأفراد وفقا لبرامج وخطط معدة إلى الإفادة منها.

11 . مواءمة العملاء مع بيئاتهم الاجتماعيَّة بعد أن فقدوا أساليب التكيُّف معها؛ وذلك بتهيئة العميل لتقبُّل محيطه الاجتماعي على المستوى الأسري ومستوى العمل أو التعليم ومستويات ممارسة الأنشطة.

12 . المشاركة في الأنشطة الثقافية وبرامج التوعية الاجتماعيَّة؛ لحث أفراد المجتمع ومؤسَّساته على استيعاب الظروف السَّائدة، وتنقيتها من الشوائب التي علقت بها، وأسهمت في سكون حركة المجتمع أو أسهمت في تأخُّره عن ركب الحضارة ومتغيِّرات العصر؛ لأجل أن تُبعث فيهما الروح من جديد، ويتطلعا لما هو مفيد.

13 . البدء مع الأفراد والجماعات والمجتمعات من حيث هم، والعمل معهم بهدف استيعاب المتغيرات الطارئة، سواء أكانت اجتماعيّة أم اقتصاديّة أم سياسيّة أم نفسيّة أم ذوقيّة أم ثقافيّة.

14 . إجراء مقابلات مع أسرة العميل وأماكن العمل التي انقطع عنها بأسباب جعلته نزيلًا في دار الإصلاح أو مؤسّسة الرّعاية والإصلاح الاجتماعي؛ حتى يتمّ قبوله من دون سابق أحكام مسبقة خاصّة، وأنَّه قد فطن عما كان فيه من غفلة، وأنَّه اليوم على درجة من الاستعداد التي تجعله على حالة من التكيف معهم ومع النظم المعمول بها في مؤسَّسات المجتمع الإنتاجيَّة.

15 . حث الأفراد على استيعاب الظروف السائدة في مجتمعهم، وقبولها بأسباب الضرورة وليس بأسباب الوجوب؛ حيث الضرورة تجعل الأفراد يقبلون بتقديم التنازلات إلى حين إحداث التغيير، والوجوب لا يُقدِّم إلَّا في محله المناسب له.

16 . تدعيم الصلة بين الفرد والأسرة، وبين الأسرة والمجتمع المحلي، وبين المجتمع المحلي ومؤسَّسات المجتمع الحكومي والمجتمع المدني، وحثهم على تقبل بعضهم بعضا.

17 . العمل مع الأفراد والجماعات ومع مؤسَّسات المجتمع الحكومي والمجتمع المدني على تحقيق التكيف الاجتماعي الذي يُمكّن من استقرار الأمن الاجتماعي لأبناء البلاد.

18 . دفع الأفراد إلى ما يُمكِّنهم من استيعاب المتغيرات الجديدة مع التمسك بالقيم والفضائل التي يرتضيها المجتمع، والتي لا تشكل عائقا أمام التطلّع إلى ما هو مفيد ونافع.

19 – تفطين الأفراد لأهميّة التكُّيف الإرادي الذي يترتب على ما وصل إليه الأفراد من توافق؛ ولذا فالتوافق في أساسه إرادي، أمَّا التكيف في معظمه فلا يكون إلَّا للضرورة، ولكن بطبيعة الحال الإنسان المتوافق يتكيف بإرادة مع من يتوافق معه.

20 . تعريف النَّاس في المؤسَّسات والنوادي والجمعيات الأهلية بأن استيعاب المتغيرات في بعض الأحيان تكون للضرورة المؤقتة؛ وذلك بغرض تجاوز أزماتها بسلام.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم الكرامة الإنسانيَّة:

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المستمد من قيم الكرامة الإنسانيَّة وفقًا للآتي:

1 – ترسيخ القيم الإنسانيَّة بين الأفراد والجماعات والمجتمعات بما يُمكنهم من التطلع لكل مفيد ونافع.

2 . ترسيخ القيم والفضائل الاجتماعيَّة في ذهن العميل والأفراد الذين يتولى الأخصائي الاجتماعي حالاتهم بالبحث والدّراسة.

3 . ترسيخ القيم التي يرتضيها المجتمع في كلِّ ما يقال ويُكتب أو يقرر من مقررات على المتعلمين، وكذلك ترسيخها عند الذين يمرّون بظروف تجعلهم نزلاء في مؤسَّسات الإصلاح الاجتماعي.

4 – ترسيخ الفضائل الإنسانيَّة التي تمد بالجديد وتطوي مسافات التباعد، وتزيل كل ما من شأنه أن يؤدّي إلى اتخاذ المواقف المضادة بين الأمم والشعوب المنتمين لأديان وحضارات متعدّدة.

5 – ترسيخ القيم والفضائل الإنسانيَّة في تبادل الكَلِمِ الطيب، وفيما تحتويه وتتضمَّنه المقررات التعليميَّة والثقافيَّة، وما تؤدّيه وسائل الاتصال من رسائل للأفراد والجماعات والمجتمعات الإنسانيَّة.

6 . تجسيد القول الحق والقيمة الحق في أفعال الأخصائيين الاجتماعين والنفسيين الذين يتولُّون حالات الأفراد بالدراسة الموضوعيّة.

7 . العمل على إظهار القدوة الحسنة في المسلك أمام العملاء حتى يقتدوا بالسُّلوك الذي يترجم القيم والفضائل الاجتماعيَّة والإنسانيَّة.

8 – ترسيخ القيم والفضائل الاجتماعيَّة والإنسانيَّة في الأفعال بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، من خلال برامج وخطط معدة واستراتيجيّات مرسومة.

9 – ترسخ القيم والفضائل الاجتماعيَّة والإنسانيَّة في السلوكيات البشرية، من خلال التدريب والمشاركة والتعاون والتفاعل في كلّ ما من شأنه أن يؤدّي إلى لقاءت جماعية أو مجتمعية؛ حتى تتحقق القدوة مهارة ومسلكًا.

10 . احترام العميل بوصفه قيمة إنسانيّة، حتى وإن أخطأ فهو قيمة لا ينبغي التفريط فيه، والعمل على دراسة حالته وإصلاحها لإعادته إلى الحاضنة الاجتماعيَّة التي ينتمي إليها.

11 . ترسيخ قيم ممارسة الحقوق وأداء الوجبات وحمْل المسئوليّات، حتى يشعر كلّ فرد وجماعة من جماعات المجتمع الإنساني بأنّ الإنسان قيمة في ذاته لا ينبغي الاستهانة به أو عدم تقديره.

12 – تحسيس النَّاس بما يُشعرهم بقيمهم وأهميتهم؛ لأنَّ الخصوصيّة وتقديرها والاعتراف بها حقوق ينبغي أن تمارس.

13 – التأكيد على أهمية الكرامة الإنسانيَّة في المعاملات الرسميّة وغير الرسميّة، وفي أثناء إجراء المقابلات مع العملاء والزبائن.

14 . تنمية روح الاعتزاز لدى الأفراد بالنفس وبالانتماء للقيم والفضائل الاجتماعيَّة والإنسانيَّة.

15 . الإسهام في بناء الذات الاجتماعيَّة لدى العملاء؛ حتى يتمكّنوا من العودة إلى حواضنهم الاجتماعيَّة وتنمو روح الانتماء الاجتماعي لديهم.

16 . تنمية روح الاعتزاز بالأنفس بما يُضفي روح الهيبة ويحقّق التقدير للأفراد أو العملاء والزبائن الذين تعد المناهج والبرامج بشأنهم وكذلك ترسم الخطط.

17 – الانتماء الاجتماعي؛ من خلال تنمية قيم الأسرة والأمّة والوطن في نفوس الأفراد والجماعات والمجتمعات وتعاليمهم الإنسانيَّة.

18 . تنمية روح التطلّع لدى الأفراد وغرس القيم الاستيعابية في ثقافاتهم؛ حتى يتطلّعوا إلى مستويات الرقي القيمي على المستوى الإنساني.

19 . تحسيس الأفراد والعملاء بأنّ لهم كرامة مصانة؛ من خلال تقديرهم والاعتراف بهم وبما يقدمون عليه من مهام وما يحملونه من مسئوليّات جسام في حياتهم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة.

20 . التأكيد على أهمية الانتماء الإنساني في القول والفعل والسُّلوك، مع التأكيد على أهمية الروابط الاجتماعيَّة الداعمة للقيم والفضائل الإنسانيَّة.

21 – تنمية كلّ ما من شأنه أن يُحفّز أو يدفع إلى التعاون على زيادة التعلّم أو زيادة الإنتاج أو زيادة المشاركة والتعاون الفعّال بين الأفراد والجماعات والمجتمعات البشريّة.

22 . حث الأفراد على التعاون الفعّال، الذي يقوّي وحدتهم الاجتماعيَّة، ويُنمي روح العطاء والمشاركة التي تدفعهم إلى مضاعفة الجهود وزيادة الإنتاج.

23 . ترشيد العميل أو الأفراد الذين لهم علاقة بالحالة المدروسة بالقيم الإنسانيَّة التي تدعمهم عند مواجهتهم لأيّ موقف إشكالي.

24 – تحريض العملاء والزّبائن على التعاون على مواجهة الصِّعاب والمشاكل، والإقدام على مغالبتها، بالدراسة الموضوعية والمهنية، وبتقديم المساعدة الهادفة.

25 . المساواة بين العملاء في أثناء عملية جمع المعلومات وتحليلها، وأثناء تشخيص الحالات وعلاجها أو تقويمها، مع تقدير الفروق الفرديّة؛ إذ لا مغالبة ولا تحيّز لجنس أو دين أو لون في ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمْل المسئوليّات.

26 – مراعاة الخصوصيّة الاجتماعيَّة والاقتصاديّة والسياسيّة والنفسيّة والذوقيّة والثقافيّة وتقديرها واعتبارها عند وضع الخطط والإستراتيجيات ورسمها.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم تقديم المساعدة الهادفة:

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المستمد من قيم تقديم المساعدة الهادفة وفقًا للآتي:

1 . تقديم المساعدة الهادفة للعملاء والزبائن الذين يتولى الأخصائي الاجتماعي دراسة حالاتهم أو التعامل والتعاون معهم في سبيل إنجاز مهام اجتماعية وإنسانية.

2 . استهداف القدرات الاجتماعيَّة بالتنمية والاستثمار النافع والمربح للأفراد والجماعات والمؤسَّسات الأهليّة والحكوميّة.

3 ـ مساعدة الأفراد على استثمار ما لديهم من قدرات وإمكانات.

4 ـ تمكين الأفراد من المشاركة الفاعلة لإحداث التغييرات الموجبة.

5 ـ تمكين الأفراد من الإفادة من إمكانات المؤسَّسات الاجتماعيَّة وبيئتهم المحيطة بما يعزز قدراتهم على تحدِّي الصِّعاب وتجاوزها.

6 ـ العمل على إعداد البرامج التدريبية والتأهيلية، ووضع الخطط لاستثمار طاقات المجتمع الخلاقة فيما يجب؛ من خلال المؤسَّسات والشركات العاملة في البلاد وبالتعاون مع الخبرة الأجنبيّة النافعة.

7 ـ الاتصال بالمسئولين والمشرفين على إدارة مؤسَّسات المجتمع المدني والمؤسَّسات الحكومية للإفادة من إمكاناتها في تطوير الحياة الإنتاجيَّة والإبداعية لطاقات المجتمع الهائلة.

8 ـ الإفادة من إمكانات البيئة المحيطة في تطوير مهارات الأفراد وتأهيلهم على ما ينبغي؛ حتى يتمكّنوا من تجاوز المستوى الذي هم عليه من حيث مستوى الأداء الوظيفي أو المهني أو التعليمي أو البنائي والعمراني.

9 ـ حث الأفراد على الاعتماد على طاقاتهم وقدراتهم مما يدفعهم للممارسة والفعل المحقق للعائد الموجب.

10 ـ تنمية قدرات العميل والأفراد والجماعات الذين يتولى الأخصائي الاجتماعي حالاتهم بالدراسة المهنية، وتوجيهها الوجهة الموجبة؛ لإنجاز الأعمال التي تناط بهم أو تسند إليهم.

11 . وضع برامج لتنمية المهن والحرف والأنشطة السَّائدة في إدارة مؤسَّسات المجتمع الحكومي والمجتمع المدني؛ حتى تتمكّن جميع الطاقات البشرية من المشاركة في عمليات التنمية والبناء، وحركة التغيّر الاجتماعي.

12 . تمكين أفراد المجتمع من الاطلاع على المعارف والعلوم والاتصال ببيوت الخبرة؛ حتى يتأهلوا على روح التطلّع التي تُمكِّنهم من الإقدام على ما من شأنه أن يؤدّي إلى تطوير أحوالهم والرفع من مستوياتهم القيميَّة ويزيدهم خبرة.

13 . استثمار الطاقات الهائلة للأعمال المنتجة، وتوجيهها لأوجه الإفادة التي تُحدث لهم النُّقْلَة.

14 . تمكين العملاء من الإفادة مما تقدمه مؤسَّسات الرِّعاية والخدمة الاجتماعيَّة من مساعدات هادفة؛ لتؤهلهم إلى القيام بالإعمال التي يرتضيها ويفضلها المجتمع وتعود بالمكاسب المادّيّة والمعنويّة على الأفراد وعلى المجتمع بأسره.

15 . حث الأفراد والجماعات على المشاركة التي تُمكِّنهم من الاعتماد على النفس، بدلًا من الاعتماد على الغير؛ حتى يتحمّلوا مسئوليّاتهم ومسئوليّات الذين تربطهم بهم علائق اجتماعيّة، ويتمكّنوا من معالجة إشكالاتهم دون الالتجاء للغير.

16 ـ اعتماد إستراتيجيَّات ناجحة؛ لاستيعاب الطاقات الهائلة في المجتمع وتوجيهها كلّ حسب التخصُّص والمؤهّل العلمي والمهني والحرفي والخبرة إلى ميادين العمل، مع وضع برامج لتطوير هذه الطّاقات المتنوّعة والمتعدّدة بما يُسهم في تقدّم البلاد، وانسياب الخدمات فيها بإدارة متابعة وملاحقة بكلِّ جديد.

17 ـ تمكين الأفراد من المشاركة الهادفة التي تدعم مواقفهم الموجبة وتحسِّن أحوالهم وتزيدهم قوَّة وتوجِّههم الوجهة المناسبة لاهتماماتهم وفق استعداداتهم وقدراتهم؛ حتى يتمكّنوا من المزيد في التفاعل والعطاء البناء.

18 ـ تعريف العملاء الذين يواجهون مواقف إشكالية في حياتهم بأنَّ كل الأفراد يتعرَّضون إلى مواقف إشكالية، ولكن لا يقعون جميعًا تحت طائلة تأثيرها، بل العديد منهم قد تغلّبوا على مشاكلهم بذاتهم وبتعاونهم مع الآخرين، وليس عيبًا أن يتعرّض الإنسان إلى مواقف وإشكالات، ولكن العيب ألَّا يستطيع الخروج منها.

19 ـ المشاركة في الأنشطة والبرامج التي تُسهم في إحداث التنمية البشريّة الشاملة في المجالات الاجتماعيَّة والاقتصاديّة والسياسيّة والنفسيّة والذّوقيّة والثقافية، وتشجيع الآخرين على المشاركة.

20 ـ إتاحة الفُرص للأفراد والجماعات لاستثمار قدراتهم وطاقاتهم الخلاقة فيما يُسهم في تحقيق التنمية البشريّة.

21 . تقديم المساعدة الهادفة في حدود إمكانات المؤسَّسة الاجتماعيَّة والبيئة المحيطة.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا للتحصين القيمي:

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المستمد من قيم التحصين الأخلاقي والاجتماعي وفقًا للآتي:

1 . إزالة العوائق التي تعترض سُبل العملاء والزَّبائن في عمليّات المشاركة والتعاون والتفاعل الاجتماعي والنفسي، أو تعترض سبيل الأفراد العاملين في تأديتهم للوظائف المناطة بهم.

2 . العمل على إزالة العوائق التي تعترض سُبل الأفراد والجماعات والمجتمعات التي يعمل الأخصائي الاجتماعي في دوائرها وفقا لما يؤدّيه من أدوار مهنيّة.

3 . التعرّف على المستويات القيميَّة التي عليها حالات الأفراد والعمل معهم من حيث هم؛ لأجل إعادتهم لقواعدهم الاجتماعيَّة، وبث روح التطلُّع فيهم إلى الآخرين الذين يمدّونهم بالمعارف الواسعة والعلوم النَّافعة.

4 . ترشيد أفراد المجتمع بالتعاون مع قياداته الشّعبيّة إلى ما يُمكِّنهم من استيعاب المعرفة المناسبة للأداء المهني أو الحرفي، وإلى ما يُمكِّنهم من الالتزام بتقدير الوقت في سبيل إنتاجية أفضل؛ تحدّيا للصِّعاب التي تحول بينهم والأهداف التي يسعون إلى إنجازها.

5 ـ دفع أفراد المجتمع وجماعاته المتعدِّدة إلى التمسُّك بالقيم الأخلاقيّة التي يرتضيها المجتمع المحلي والإنساني، ويحث على التمسك بها قولًا وفعلًا.

6 ـ غرس روح المحبَّة في نفوس الأفراد؛ حتى يتمكّنوا من تأدية أدوارهم الاجتماعيَّة على الوجه الأفضل.

7 ـ دفع الأفراد إلى المشاركة في لعب الأدوار المتعدّدة، دون كلل ولا ملل، فهذا الأمر يشعرهم بالأهمية الاجتماعيَّة، ويمكّنهم من حمْل المسئوليّة وفقًا للأدوار التي يلعبونها أو يقومون بها.

8 ـ التقدير والثناء على كلِّ مفردة من مفردات المجتمع الملتزمة بالأخلاق التي تأتي بعائد من الرضاء الاجتماعي؛ حتى تزداد تمسُّكا بكلِّ ما من شأنه أن يؤدّي إلى الرضا عنها.

9 ـ إعطاء فرص للاختيار الحرّ وفقًا لرغبات كلِّ فرد وكلّ جماعة وكلّ مجتمع، حتى يعمّ الرضا بينهم معاملة طيّبة وسلوكًا راقيًا، وليتمكّنوا من خلاله من نيل التقدير والاحترام المتبادلين.

10 ـ التركيز مع العملاء في أثناء القيام بعمليّات الدراسة الخمس (جمع المعلومات وتحليلها، وتشخيص الحالة، والعلاج، والتقويم) على الأهداف المهنية التي سبق للأخصائي أن أعدَّها وحدَّدها لأجل إصلاح الحالات أو علاجها.

11 ـ حث الأفراد على التمسُّك بالقيم والفضائل التي يرتضيها المجتمع، والتي لها أباعد إنسانية؛ حتى يتمّ استيعابهم في أثناء عودتهم إلى بيئاتهم التي انحرفوا عن بعض من قيمها، الأمر الذي جعلهم نزلاء في مؤسَّسات الرِّعاية والإصلاح الاجتماعي والنفسي.

12 ـ إعداد البرامج الواقية من أيِّ انحراف سالب قد يؤثّر على حركة المجتمع أو جزءٍ منه، فالوقاية تقوّي المناعة وتمد الأفراد بالطاقات الموجبة تجاه الالتزام القيمي وتحقيق الأهداف الاجتماعيَّة.

13 ـ المشاركة في تضمين القيم في المناهج والمقررات وفي برامج وسائل الإعلام المتعدّدة؛ تحصينًا للأجيال بالقيم الموجبة التي تسندهم في أيِّ وسط قد يوجدون فيه.

14 ـ إعداد البرامج والمشاركة في وضع الخطط ورسم الاستراتيجيات التي تجعل للأخصائي الاجتماعي طريقة واضحة وأسلوبًا واضحًا تجاه أهداف المهنة ومحققاتها الموضوعية.

15 ـ الدراسة الوافية للحالات التي يتولَّها بالبحث والدّراسة؛ حتى يتمكَّن من المحافظة على فلسفة المهنة الإنسانيَّة ويحقّق نجاحات تنال رضا أفراد المجتمع وجماعاته.

16 ـ تحصين الأفراد بالقيم والأعراف والإرشادات الدينيّة من الانحرافات السّالبة وتقليد الآخرين الذين ليس لهم شيء من سلوك القدوة.

17 ـ العمل على إزالة العوائق وتحديد ماهيَّتها وأسبابها، وتوعية أفراد المجتمع بخطورتها؛ لأجل تمكينهم من اكتساب الخبرة والمهارة.

18 ـ إلقاء المحاضرات وعقد الندوات والمؤتمرات المتخصّصة؛ لتوعية أفراد المجتمع بخطورة ما يدور حولهم من تغيير وأثره على القيم الاجتماعيَّة، وعرض بدائل قيمية وافرة بالحلول والمعالجات التي تناسب كلّ فئة عمريّة من فئات المجتمع المتعدّدة.

19 ـ تحصين أفراد المجتمع بالقيم الأخلاقية الرّوحية والسُّلوكيّة المستمدّة من الأديان والأعراف المقدَّرة من جميع أفراد المجتمع.

وعليه:

يكمن دور الأخصائي الاجتماعي في العمل على إزالة العوائق التي توضع أمام الأفراد والجماعات والمجتمعات من خلال مشاركتهم في إزالتها؛ من أجل لعب أدوار، وأداء واجبات، وحمل مسئوليَّات اجتماعيّة وإنسانيّة.

ولهذا يجب أنْ يتمسّك الفرد والجماعة بالقيم الحميدة والفضائل الخيّرة المستمدَّة من المعتقد الدّيني ومن الأعراف والعادات التي تُشكّل الإطار المرجعي للمجتمع الذي ينتمون إليه؛ فهذه تجعلهم في حالة من الترابط والتفاعل والتماسك، ما يجعل تخلي بعضهم عنها على حالة نشاز، وقد يوصفون بالمنحرفين في الاتجاهات السلبيّة، التي ينظر إليها البعض بوجوبيّة المقاطعة والمقاومة، وينظر إليها البعض الآخر بأنَّها من الأمور الشّخصيّة، أمَّا

الأخصائيّون الاجتماعيّون فينظرون إليها على أنّها سلوكيات في حاجة للدراسة الموضوعيّة، التي تكشف العلل والأسباب الكامنة من ورائها، ومعرفة ما يجب القيام به مهنيًّا حيالها.

والغرض من وراء حرص المجتمع على تمسك أفراده بالقيم والفضائل الاجتماعيَّة والإنسانيَّة هو: استمرارية التواصل مع التَّاريخ الذي تركه أو سجله الآباء والأجداد، وكلّ ما اختبروه وآلفوه من قولٍ وفعلٍ وسلوكٍ يحافظ على وحدة الهويّة والانتماء.

ولذا فإنَّ التحصين القيمي يتمُّ باتخاذ معلومة قويَّة وفاعلة وغرسها في الأذهان والعقول حتى تترسَّخ، وبعد ترسّخها يصبح إزالتها أمرًا صعبًا؛ وهذا الأمر الصَّعب يعد أكثر صمودًا في مواجهة المؤثرات السَّالبة، وعندما يكون أكثر متانة ينال التقدير والاحترام في دائرة الممكن من المؤيدين.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم استبصار الذَّات:

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المستمد من قيم استبصار الذّات وفقًا للآتي:

1 . تحفيز العملاء والزّبائن على التعبير عن ذواتهم التي بها انطبعت شخصياتهم وتميَّزت عن ذوات الآخرين يشبع حاجتهم للتنفيس الوجداني ويحقّق لهم اعتبار الذات.

2 . استثمار قدرات الأفراد والجماعات المتنوِّعة فيما يفيد في تحسين سلوكهم ويدفعهم إلى ما يفيدهم والمجتمع الذي ينتمون إليه.

3 . العمل على إظهار المشاعر الكامنة في نفوس العملاء تجاه الحالات والمشاكل التي يعانون منها وما يأملونه من معالجات أو حلول مهنية من قبل مؤسّسات المجتمع والأخصائيين العاملين فيها.

4 . التعرّف على ما يشعر به أفراد المجتمع تجاه قضاياهم ومشاكلهم الاجتماعيَّة، وما يؤثّر في سلوكياتهم وأفعالهم تجاه الآخرين، والعمل على تحسينه أو تهذيبه أو تطويره أو تغييره.

5 . تهيئة استعدادات أفراد المجتمع المتعدّدة إلى العمل البناء من خلال التأهيل والتدريب المهني الفعّال.

6 – استثارة العملاء من أجل التعبير الحرّ عن مشاعرهم.

7 – استثمار نقاط الانبساط والسّرور التي تظهر بين الحين والآخر في أثناء المقابلة فيما يفيد؛ لإصلاح الحالة وعلاجها.

8 – البحث عن مثير يستجيب له العملاء، ويجعلهم يبادرون بالإفصاح عن مشاعرهم، ويدلون بمعلومات أكثر حرّية.

9 – إشراك العملاء في عمليَّة جمع المعلومات، واطلاعهم على نتائج التحليل والتشخيص، ومن ثمّ مشاركتهم في عمليتي العلاج والتقويم.

10 ـ إيقاظ العملاء من الغفلة التي هم فيها، وإعادتهم إلى قواعد المجتمع التي يرتضيها ويتمسّك بها في وحدته وتفاعله، وتطلّعه للمستقبل النّافع.

11 ـ حث أفراد المجتمع وجماعاته على التفاعل البناء الذي يُمكِّنهم من صناعة مستقبل أفضل لمجتمعهم الذي ينتمون إليه.

12 ـ اعتبار الذّات الاجتماعيَّة لدى الأفراد والجماعات وتقديرها وحثها على التطلُّع النافع والمفيد.

13 ـ تمكين العملاء من إدراك الحقيقة عن وعي وإرادة، سواء من حيث الحالة التي هم عليها أم من حيث ما ينبغي أن يكونوا عليه؛ حتى يتبيّنوا بموضوعيَّة.

14 ـ تقديم المساعدة الهادفة للعملاء؛ حتى يتمكّنوا من النّهوض والتخلّص من عوامل الشد للخلف، وينطلقوا تجاه الأهداف التي حددها المجتمع ورسم لها الخطط والإستراتيجيات، ورصد لها الإمكانات اللازمة.

15 ـ اعتبار خصوصيات المجتمع وأفراده التي بها يتميَّزون عن غيرهم من المجتمعات، مع مراعاة عدم تعميم خصوصيَّة مجتمع معين على حساب خصوصيات الآخرين.

16 ـ معرفة ما يميّز كلّ مجتمع عن مجتمع آخر يستوجب معرفة الطريقة التي بها تنتظم العلائق الاجتماعيَّة قيميًّا بين أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسّساته وهيئاته التي تُرسم له الخطط والإستراتيجيات.

17 ـ دفع الأفراد والجماعات لِما يؤهلهم إلى أداء مهام ووظائف أو حرف ومهن؛ حتى يتمكّنوا من الاعتماد على أنفسهم بدلًا من اعتمادهم على الغير.

18 ـ تهيئة المحيط الاجتماعي لتقبل أبنائه الذين فطنوا من غفلتهم وغرور الحياة، واستيعابهم في حركة التغيّر الاجتماعي، ودفعهم إلى المشاركة في كلِّ ما يفيدهم ويفيد المجتمع.

19 ـ عدم اتباع أسلوب واحد في التعامل مع حالات الأفراد والجماعات والمجتمعات الإنسانيَّة؛ إذ ما يناسب جماعة من الجماعات قد لا يناسب جماعة أخرى من المجتمع الواحد نفسه. وحتى لا يُقولب بني الإنسان وفق معايير قيمية معينة ينبغي أن تتعدّد الأساليب وتتنوّع مع تعدّد الحالات وتنوّعها.

20 ـ اتباع منهجية واضحة مع مرونة في الأسلوب في البحث والتقصي الدقيق في أثناء دراسة الحالات وتتبّع عملياتها.

21 ـ ترسيخ قيمة التقبل بين الأنا والآخر يدفعهم إلى الاندماج في مصالح مشتركة وينمي قدراتهم ويدفعهم إلى إحداث النُّقلة.

22 ـ تفهّم ما يحس به الأفراد من مشاكل وهموم وظروف يُسهم في نقلهم إلى ما يجب.

23 – إشراك الأفراد والجماعات في رسم الخطط وإعداد البرامج بما يتناسب مع اهتماماتهم واحتياجاتهم.

24 – الإفادة من خبرات أفراد المجتمع، وكفاءاتهم وقدراتهم القياديّة، وأفكارهم البنّاءة.

25 – إظهار الأفكار والمهارات بتوازن من خلال الأسئلة الحيادية وغير المباشرة وبخاصة في المقابلات الأولى.

26 – ملاحظة معدل تحرك العملاء وفاعليتهم بالتدريج المناسب عند استثارتهم للتعبير عن مشاعرهم.

27 . معرفة المعتقد الديني للمجتمع و تأثيراته على قيم الأفراد والجماعات وأخلاقياتهم وسلوكياتهم ومعرفة المعايير الضبطية التي يتضمنها في تنظيم العلائق الاجتماعيَّة ومدى تطلّعه لاستيعاب الآخرين.

28 . تقدير الأعراف الاجتماعيَّة ومراعاة النظم والتشريعات المستمدّة منها ومدى تأثيرها على سلوكيات أفراد المجتمع وأفعالهم تجاه الآخر، واتجاه ممارسة المهنة وأداء الوظيفة وحمْل ما يترتّب عليها من مسئوليات.

29 . إشعار العملاء بأهميَّة خصوصياتهم وتقديرها يعزِّز التعاون المهني بين الأخصائي والعملاء.

30 . حث أفراد المجتمع على استيعاب بعضهم بعضًا بأساليب مرنة ومتعدِّدة يجعلهم متفاعلين، ويقوّي وحدتهم، ويُسهِّل عمليَّة العلاج والإصلاح للحالات التي قد تَشِذ عن القاعدة.

31 . معرفة الثقافة الخاصّة بالمجتمع وتأثيراتها الإيجابية والسّلبية على أقوال أفراد المجتمع وأفعالهم وسلوكياتهم في أثناء ممارسة الأنشطة والمشاركة في العمليَّة الإنتاجية وتقديم يد العون لمن هم في حاجة للمساعدة، وفي البحث العلمي والتطوّر الفكري والتقني والسّكاني والمعماري.

32 . معرفة البناء الحضاري للمجتمع وأثره على ظهور السّلوك في المعاملة بين الأفراد والجماعات ومع المجتمعات الأخرى؛ حتى يتمّ التمكّن من معرفة ما يجب اتباعه تجاه كلّ حالة من الحالات الاجتماعيَّة قيد البحث والدّراسة.

33 . إقناع العميل بأنَّه قوَّة في خلقه؛ ولذا لا ينبغي له أن يركن إلى الضّعف الذي يجعله في حالة تقوقع أو انحراف يجعله تحت طائلة القانون.

34 . تمكين الأفراد والجماعات والمجتمعات من التفاعل والتعاون والمشاركة في كلّ أمر يتعلّق بهم.

35 . الاعتراف بهويات العملاء الخاصّة وعدم التقليل من شأنها، يقوي الرابطة المهنية والموضوعيَّة مع العملاء والزّبائن، ويُسهم في تمكينهم من التفاعل والتعاون والمشاركة في كلِّ أمر يتعلّق بهم، ويُحفِّزهم على التطلُّع للآخرين الذين تربطهم بهم علائق اجتماعيَّة.

36 . تحريض الأفراد والجماعات والمجتمعات على التطلّع للآخرين الذين تربطهم علائق إنسانيَّة بهم.

37 . تبصير أفراد المجتمع وجماعاته بأهميَّة الاعتماد على قدراتهم واستعداداتهم.

38 – ترجمة الأقوال والتعبيرات التي يدلي بها العملاء إلى أفعال وسلوكيات يُستفاد منها في العمليَّة المهنية.

39 – العمل على كسب ثقة الأفراد والجماعات الذين يتولَّى الأخصائي حالاتهم بالبحث والدّراسة من خلال أسلوبه الفني ومهاراته العالية والتزامه الموضوعي؛ حتى يشعروا بجدّية العمل المهني، ومن ثمَّ يَقبلون ويقدمون بحماس على القيام بمسئولياّتهم.

40 – تحفيز الجماعة على الاستجابة الإرادية بما يمكّنها من تقوية الرّوابط بين أعضائها.

41 . تمكين الأفراد من استبصار الحالة التي هم عليها، والعمل معهم على تغييرها إلى ما ينبغي أن تكون عليه.

42 . تعزيز كلّ ما من شأنه أن يحقّق الأمن والطمأنينة ويرفع الرّوح المعنويّة لأفراد المجتمع وجماعاته.

43 ـ تفعيل قيمة الاستيعاب بين أفراد المجتمع؛ حتى يتمّ احتواء الجماعة لأعضائها واحتواء المجتمع لجماعته، والتخلّص من عوامل رفض البعض للبعض.

44 ـ ترسيخ القيم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة المحقّقة للتقدير والاعتبار والممكِّنة من الاستيعاب بين الأنا والآخر.

45 ـ حث الأفراد على المشاركة والتفاعل البنّاء؛ لتأكيد كرامتهم وأهميتهم في تحقيق تقدّم مجتمعهم.

46 ـ تمكين الأفراد من اكتشاف قدراتهم وإمكاناتهم واستعداداتهم وتنميتها وتهيئتها للاستثمار الاجتماعي الأمثل.

47 ـ التأكيد على أهميَّة الوحدة والاندماج القيمي المعزّزة لزيادة القوَّة الفرديَّة والجماعيّة قوَّة اجتماعيَّة بناءة.

48 ـ توعية الأفراد بما يُمكِّنهم من التمييز بين ما يجب وما لا يجب.

49 ـ تمكّين أفراد المجتمع من استبصار ذواتهم واكتشاف القوَّة الكامنة فيهم وتفطينهم من الغفلة؛ حتى يعوا أهميَّة تسخيرها وتوجيهها إلى ما ينبغي.

50 ـ تفطين أفراد المجتمع لأهميَّة وضع الخطط ورسم السياسات التي تدفعهم إلى صناعة المستقبل الأفضل.

51 . حث الأفراد والجماعات التي يعمل الأخصائي الاجتماعي معها على استبصار مكامن العلل وأسباب المشاكل؛ ليتفادوا الوقوع فيها ثانية، مع معرفة المخرجات العلاجية منها.

52 – تفطين العملاء بالواقع الذي هم عليه، سواء كانوا يعانون من مشاكل اجتماعيَّة، أم نفسيّة، أم صحيّة، أم تعليميّة، أم اقتصاديّة.

53 – تعريف العملاء بالعلل والأسباب التي أوجدت المشكلة حيّز الوجود، وتوضيح كيفيّة التعامل معها مهنيًّا بما يتمشّى مع فلسفة المؤسّسة وإمكاناتها.

54 – إقامة الندوات وعقد الاجتماعات؛ لأجل توعية الأفراد والجماعات بالأضرار الناتجة عن عدم التقيّد بالتوجيهات والنصائح المقدّمة من الأخصائي الاجتماعي، والأخصائي النفسي والأخصائي الصحي، وإدارة المؤسّسة، ومن له علاقة أو مسئولية بهم.

55 – إعداد البرامج الاجتماعيَّة والترفيهيّة؛ للكشف عن قدرات الجماعة واستعداداتها، وتوجيهها وتنميتها واستثمارها فيما يفيد قيميًّا.

56 – إجراء لقاءات وعقد اجتماعات مع أولياء الأمور؛ لتفطينهم بواقع أبنائهم، من أجل النّهوض بهم إلى مستويّات قيميّة أفضل.

57 – التشجيع على تنميّة قيم الولاء والانتماء المرضيين، والمساعدة وحب الخير وقول الحق، وغيرها من القيم الموجبة التي تُسهم في زيادة التفاعل والاندماج مع البيئة المحيطة.

58 – العمل على وقاية الأفراد والجماعات من الانحراف القيمي الناتج عن سوء استثمار قدراتهم واستعداداتهم وإمكاناتهم.

59 – تمكين الأفراد والجماعات من الاعتماد على قدراتهم وإمكاناتهم الذَّاتيَّة وتأهيلهم وإحالتهم إلى الإنتاج.

60 – المتابعة والعمل على حلّ مشاكل أفراد المجتمع؛ حتى يتمكَّنوا من الاعتماد بثقة على قوَّتهم الذَّاتيَّة في إنجاز مهامهم التي يقدمون على تأديتها.

61 . التوجيه والنقد البنَّاء للأفعال التي يقدم عليها أفراد المجتمع، من أجل بناء الذّات المتفاعلة[7].

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم الاتزان الوجداني:

1 . إدراك حقيقة أفراد المجتمع كما هي والتنبيه على تغييرها لما يجب أن تكون عليه.

2 . تمكين أفراد المجتمع في مجالات التعليم والعمل وممارسة الأنشطة؛ حتى يتمكَّنوا من التمييز بين ما يجب وما لا يجب.

7 عقيل حسين عقيل، الخدمة الاجتماعيَّة (قواعد ومبادئ قيميَّة)، المصريَّة، القاهرة، 2018م، ص 131.

3 – تحفيز العملاء إلى كلِّ ما من شأنه أن يُسهم في تحقيق الاتزان الوجداني والمعرفي مع النفس ومع الآخرين.

4 – حث العملاء على تجنب مغالبة العواطف.

5 . توعية الأفراد الذين يخضعون للدراسة بما يُمكّنهم من معرفة ما لهم وما عليهم؛ حتى يتمكّنوا من الإقدام على ما يجب والابتعاد عمَّا لا يجب.

6 . دفع أفراد المجتمع إلى التعاون والمشاركة الفعَّالة في أمور مجتمعهم الحياتية، كلّ حسب استطاعته وتخصّصه ومهاراته وخبراته.

7 – تقبُّل الأفراد والعملاء كما هم مع الابتعاد عن تجريحهم أو استفزازهم بالانتقادات المحرجة.

8 – إشعار الأفراد والجماعات الذين يعمل الأخصائي الاجتماعي على دراسة حالاتهم بأهميتهم ومكانتهم الإنسانيَّة.

9 . دفع الأفراد إلى التفاعل المتّزن المحقق للرّضا النفسي والاجتماعي والإنساني، وبكل موضوعيَّة.

10 . تحفيز الأفراد على التمسّك بالقيم والفضائل الاجتماعيَّة والإنسانيَّة التي تؤكّد كرامتهم.

11 – تحسيس الأفراد والعملاء بقدرات الأخصائي وتنوّع مهاراته وخبراته ومرونة أسلوبه؛ حتى ينال الثّقة منهم، ويتولّد عندهم الشعور باقتراب الأمل الذي يتوقَّعونه من جهوده المهنيَّة.

12 – استيعاب الأفراد والجماعات، وإشراكهم في مركز الحدث (موقفهم الإشكالي).

13 . حث الأفراد والجماعات على المشاركة البناءة في كلِّ ما يُفيد اجتماعيًّا وإنسانيًّا، وبما ينمي روح التطلّع والطّموح وصناعة المستقبل.

14 . الإسهام في إعداد الشخصيّة وصقلها اجتماعيًّا وإنسانيًّا.

15 . تحفيز أفراد المجتمع على تشرُّب القيم والفضائل الاجتماعيَّة التي تَدعَمُ وتسند سلوكهم الإنساني.

16 . تمكين أبناء المجتمع من المشاركة في كلِّ نافع ومفيد.

17 . تقوية الإرادة لدى أفراد المجتمع وجماعاته؛ حتى يتمكَّنوا من المشاركة في تقرير مصيرهم، وتنفيذ ما يتعلّق به من أمر.

18 . العمل على تهذيب الذّات وإظهار الحُسن فيها.

19 . غرس روح المبادرة والإقدام في نفوس الأفراد والجماعات؛ حتى يمتلّكوا معطيات التحدّي والاعتماد على الإمكانات الذَّاتيَّة والإفادة من الإمكانات المتاحة للآخرين.

20 – تفهّم قدرات العملاء واستعداداتهم وإمكاناتهم وحاجاتهم، والذين يتولَّى حالاتهم بالبحث والدّراسة الموضوعية.

21 – الثبات على الحُجّة قبل اتخاذ قرارات مستعجلة قد تعود بنتائج سالبة على العلاقة المهنية مع العملاء.

22 – تنمية قدرات التحليل النقدي لدى العملاء؛ حتى يتمكّنوا من الفهم والتفسير الذي به يعرفون مكامن الخلل التي وقعوا فيها وهم في حالة غفلة.

23 . تفطين العميل من غفلته عن ضبط مشاعره وترك العنان لها سائبة في حالة تمرّد على كلّ ما من شأنه أن يُسهم في تهذيبها قيمًا وسلوكًا؛ وذلك بهدف نيل الاحترام من المحيط الاجتماعي.

24 . استفزاز الضمير الاجتماعي والإنساني موضوعيًّا لدى الأفراد والجماعات؛ حتى يتمكّن المجتمع بأسره من الصّحوة.

25 . غرس روح التقدير المتبادل بين الأفراد والجماعات الذين هم في مركز البيئة الاجتماعيَّة والذين هم على محيطها.

26 – التأكيد على التوازن في لعِب الأدوار بإرادة وموضوعيَّة.

27 – الوعي بأهميَّة الرّابطة الاجتماعيَّة بين أفراد الأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع الإنساني بأسره، التي تحقق للأفراد الانسجام والتوافق مع بيئاتهم الاجتماعيَّة.

28 – التأكيد على أنَّ التفاعل المتبادل بين الأنا والآخر يُمكّن من إثبات الذات.

29 ـ غرس روح المنافسة البناءة في نفوس العملاء الذين يتولّى الأخصائي الاجتماعي حالاتهم بالدّراسة، مع تحفيزهم معنويًّا وماديًّا وفقًا للإمكانات المتوافرة في المؤسّسة على المبادرة والإقدام على إنجاز الأفعال الموجبة والمرضية اجتماعيًّا.

30 ـ تفتيش العميل ومعرفة ما يجول في خواطره عن المؤسّسة والأخصائي الاجتماعي وتصحيح المعلومات الخاطئة بما يغرس الثّقة في نفسه ويدفعه إلى النظرة الموضوعيَّة التي تخلّصه من كلِّ الظّنون.

31 ـ تقدير العميل على كلِّ فعل وسلوك إيجابي يقدم على أدائه أو ممارسته بإرادة، والأخذ بيديه إلى المزيد الموجه من قبل المؤسّسة والعاملين المهنيين فيها.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم اعتبار الخصوصيَّة:

1 ـ الوقوف على كلّ ما يميّز الأفراد والجماعات من خصوصيّات على مستوى قدراتهم وإمكاناتهم ومهاراتهم وخبراتهم، ودفعهم إلى القيام بالمهام والواجبات التي يعتقد الأخصائي أنَّهم سيحقِّقون النجاح فيها.

2 – اعتبار الفروق الفرديَّة في تناول الحالات بالبحث والدّراسة مع مراعاة المستويات القيميَّة لكلّ حالة فرديّة أو جماعيّة أو مجتمعيّة.

3 – إتاحة الفرصة أمام العملاء؛ لممارسة أفكارهم وقناعاتهم وقيمهم، بما يعمل على إثبات ذاتهم، وتأكيد خصوصيّاتهم وتميزهم في الأداء مع مراعاتهم لأخلاقيات المجتمع ونظمه وقوانينه.

4 ـ العمل مع العملاء مهنيًّا دون توتّر وانزعاج، وتقبُّلهم كما هم عليه من ثقافة، وسلوك انحرافي، وتسخير إمكانات المؤسّسة المتاحة في عمليات الدّراسة الخمس (جمع المعلومات، وتحليلها، وتشخيص الحالات، وعلاجها، وتقويم ما بذل من جهد مهني بكلِّ موضوعيَّة).

5 ـ اعتبار القدرات الخاصّة بأفراد المجتمع وجماعاته دون أيّة استهانة بها، وأخذها موضع جد في رسم السياسات والإستراتيجيات الاجتماعيَّة.

6 – إتاحة الفرصة أمام العملاء والزّبائن أو الجماعات للمناقشة الجماعيّة والحوار المبني على الحُجّة والمنطق في كلّ ما يتعلق بهم من أمر، بما يشعرهم بأهميّتهم ومكانتهم، وبما يحسسهم بتقديرهم القيمي.

7 – إشراك العملاء في عمليّات الدّراسة الخمس، بما يولّد الثّقة لديهم في الخطط والبرامج النّابعة من أجلهم، وبما يحقّق النجاح في مشاركاتهم الموضوعيَّة.

8 ـ اعتبار الاستعدادات الفرديَّة والجماعيّة والمجتمعيّة وإعطاؤها الأهميَّة في أداء المهام وتوزيع الأدوار والاختصاصات والصلاحيّات القانونيّة التي تنظم حياة المجتمع.

9 . التعرف على الإمكانات الماديّة المتوافرة في المؤسّسة الاجتماعيَّة ومدى ملاءمتها لعمليَّة الإصلاح المهني الذي تمّ تحديده بناءً على دراسة وافية.

10 . مراعاة الإمكانات المادّيَّة والبشريّة المهيأة والمعدة لتنفيذ البرامج الإنتاجية أو الإصلاحية، وتوزيعها وفقًا للأدوار والحاجات الماسّة لأداء الوظيفة أو المهمة المستهدفة بالإنجاز.

11 . اعتبار خصوصيَّة كلّ فرد وكلّ جماعة وكلّ مجتمع دون انحياز لخصوصيَّة على حساب أخرى، مع تقدير العلاج المناسب لكلّ حالة دون أيّ تعميم.

12 . مراعاة الخصوصيَّة الدينية وتقدير المجتمع في اختياراته للدين الذي يراه مناسبًا وصالحًا لمصدر تشريعه ومعتقده في تنظيم العلائق بين أفراده وجماعاته.

13 – التوعية بإقامة الندوات والمحاضرات وإحياء المناسبات الوطنيّة والدينيّة، وإعداد البرامج التأهيليّة بهدف تنمية قدرات أفراد المجتمع واستعدادات العملاء والزبائن، وتنمية مهاراتهم المتعدّدة، بما يزيد من قدراتهم الإنتاجية والإبداعية.

14 – توجيه الأفراد والجماعات للعمل كوحدة واحدة، بما يحافظ على حقوقهم وواجباتهم ومسئولياتهم وبما يقوّي الرّابطة الاجتماعيَّة بينهم، تأكيدًا على شعورهم بالنحن كإحساس مشترك.

15 . ترشيد الأفراد باحترام القوانين المنظّمة للمجتمع، وتفطينهم من الغفلة التي هم فيها؛ حتى لا يقعوا تحت طائلتها ثانية في مؤسّسات الإصلاح الاجتماعي، فالقانون كما يقولون: (لا يحمي المغفّلين).

16 . غرس الثّقة في الأفراد عن طريق التعامل بأسلوب حضاري وذوق رفيع.

17 . مراعاة الخصوصيَّة العُرفية في تنظيم علائق الأفراد والجماعات والمجتمعات، وتقدير الذين ينتهجون بها سبل حياتهم، مع معرفة أنَّ أفراد المجتمع لا يقدّرون من لا يُقدِّر أعرافهم ويحترمها.

18 – التدخل المهني في الوقت المناسب، وبما يتوافق مع كلّ مرحلة من مراحل نمو الجماعة، وتبيان ما يناسب كلّ مرحلة أو مستوى من المستويّات القيميَّة لشخصيَّات أعضاء الجماعة من حيث درجات التدخل وفقًا لكلّ ظرف من ظروفها الخاصّة.

19 . اعتبار الخصوصيَّة الحضاريّة والثقافيَّة التي تشكل كبرياء المجتمع وتحدّد هويّته وتبرز شخصيّته وتميّزها بين شخصيّات الآخرين.

20 . مراعاة الظروف الخاصّة بكلّ حالة والخاصّة بكل مفردة من المفردات البشرية المشتركة فيها.

21 . تحفيز الأفراد على التمسُّك بقيمهم وفضائلهم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة المحققة للرّضا والرّقي الاجتماعي.

22 ـ تصحيح المعلومات الخاطئة التي تشرّبها الأفراد وأثرت سالبًا على قيمهم الاجتماعيَّة بمعلومات صائبة.

23 ـ تقدير غايات المجتمع وطموحاته والعمل على تشجيعه وتحفيزه على المثابرة التي تُمكِّنه من تحقيق ما يتمنّى من منافع وفوائد وخيرات.

24 ـ إشعار العملاء بأهميّتهم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة وأنَّ المجتمع في حاجة ماسّة لهم ولجهودهم، وإشعارهم بأنَّ المجتمع سيغفر لهم أخطاءهم التي وقعوا فيها عن غير عمد؛ وتطمينهم بأنَّه لا عيب فيهم، بل العيب في المعلومات الخاطئة التي تشربوها عن غير وعي.

25 ـ إشعار العملاء والزّبائن بالامتنان المحقق للرضا النفسي في أثناء إجراء عمليات الدراسة (جمع المعلومات، وتحليلها، وتشخيص الحالة، والعلاج، والتقويم).

26 ـ إصلاح حالات العملاء وتمكينهم من أداء وظائفهم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة.

27 ـ تفطين الأفراد إلى أهميَّة تحديد أهداف كلّ ما يقدمون عليه من عمل خاصّ أو عام ليتمكّنوا من إحداث النُّقلة.

28 ـ تفطين أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسّساته إلى أهميَّة رسم الخطط والاستراتيجيات في دائرة الممكن؛ ليتمكّنوا من تفادي الاستغراب والمفاجأة.

29 . إشعار العملاء برضا المجتمع عليهم من جرّاء ما يقومون به أو ما يشتركون فيه من عمل نافع ومفيد.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم تفهُّم الظّروف:

1 – توسيع آفاق التفكير لدى الأفراد والجماعات بالمعلومات الصّائبة يقودهم إلى الإدراك الواعي الذي يمكّنهم من حُسن إدارة حياتهم، ومن ملاحظة أفعالهم وسلوكياتهم بوعي؛ حتى يصلوا إلى التمييز بين ما يجب وما لا يجب.

2– تفكيك المشكلة قيد الدّراسة والبحث من أجل أن تكون أكثر وضوحًا أمام من يتعلّق الأمر بهم من أفراد وجماعات؛ ليتعرّفوا على العلل التي تكمن وراءها، ويتهيؤوا للتغيير.

3 . إدراك حقائق الموقف أو الظاهرة أو المشكل أو الموضوع قيد البحث أو الدراسة.

4 . إدراك الحقائق بموضوعيَّة عن الحالة؛ حتى يتمّ تحقيق الأهداف عن وعي، وبما يؤدّي إلى تقديم المساعدة الهادفة للعميل.

5 . التشجيع على التزود بالخبرة التي تُسهم في إنجاح عمليات الدّراسة وإصلاح حالات الأفراد.

6 – استيعاب أعضاء الجماعة؛ بتفهّم مشاعرهم واستعداداتهم، وتقدير أفكارهم، واحترام آرائهم بما يساعدهم على الإنجاز الفعّال وفق خطة مرسومة ومقرَّرة.

7 – تشجيع الأفراد والجماعات على إظهار ما لها من آراء ومهارات وخبرات؛ حتى يتمّ استثمارها الاستثمار الأمثل بما يفيد الجميع.

8 . تفهّم الحقائق الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة والنفسيَّة والذوقيَّة والثقافيَّة قبل اتخاذ أيِّ إجراء تجاه المجتمع أو تجاه الظاهرة أو الموقف الإشكالي.

9 . الإلمام بالحقائق المتعلّقة بالموضوع أو الظاهرة الاجتماعيَّة والوعي بما يدور تجاهها من قبل الأفراد والجماعات المحليّة والمجتمعات الأخرى.

10 . اتباع أساليب مرنة في تناول الحالات المدروسة؛ حتى يتمكّن العميل من تقبُّل الأخصائي وغرس الثّقة فيه، ومن ثم تحقيق الإصلاح.

11 – ممارسة أسلوب الحوار الديمقراطي فيما يتعلّق بممارسة الحقوق وتأدية الواجبات وحمْل المسئوليات.

12 – معاونة أعضاء الجماعة على القيام بأدوارهم، وحلّ ما يعترض هذه الأدوار من مشكلات.

13 . استيعاب ظروف الأفراد بموضوعيَّة وتقديرها؛ للوقوف على الأسباب والعلل الكامنة وراءها وتصحيحها بمعالجات منطقيّة وموضوعيَّة.

14 . تفهّم الظّروف الداخليَّة والخارجيَّة للمجتمع، والمستوى القيمي الذي عليه حالة أفراده وجماعاته.

15 . تقدير ظروف المجتمع من حيث الإمكانات والاستعدادات والقدرات والخبرات والمهارات، قبل رسم المجتمع لسياساته وخططه المستقبليّة.

16 . تحديد إمكانات العميل واستعداداته وقدراته، والعمل من خلالها على تغيير أحواله إلى ما هو أنسب وأفضل اجتماعيًّا وإنسانيًّا.

17 – تنمية شخصيَّات الأفراد والجماعات وتطويرها بما يناسب كلّ عضو ووفقًا لقدراتهم واستعداداتهم مع مراعاة الفروق الفرديَّة التي يتميّز بها كلّ منهم.

18 – توزيع الأدوار وفقًا للصلاحيّات والاختصاصات المناطة بكلّ فرد أو كلّ عضو من الأعضاء؛ تجنُّبًا لحدوث صراعات بين أعضاء الجماعة، حيث تعدّد المسئوليّات المتعلّقة بكلّ دور.

19 . استبصار الحقائق كما هي والعمل على تغييرها بجهود أفراد المجتمع المشتركة إلى ما يجب أن تكون عليه.

20 . السعي إلى معرفة كل ما يترك أثرًا موجبًا، أو أثرًا سالبًا على نفسيّة المجتمع أو على قيمه التي تشكّل هويّته، والعمل على تصحيح الأفعال والسلوكيّات ذات الأثر السّالب بإجراءات إيجابيّة.

21 . تفهّم ظروف العملاء والمستويات القيميَّة التي هم عليها؛ حتى يتمّ إدراك الحلول والمعالجات الواجبة الأداء.

22 – تخفيف حدّة التوتر النفسي الناجم عن شعور عضو من الجماعة بعدم تقبلها له، نتيجة لفشله في أداء الأدوار المتوقَّعة منه وتحفيزه بقوَّة الدّافعية للقيام بممارسة الأدوار الأخرى المتنوِّعة، وكل حسب جهده واهتمامه ودرجات تفضيلاته، مع عدم الإغفال عن توظيف نظريات لعب الأدوار ونظريات التعلُّم.

23 – استثمار طاقات الجماعة وتوجيهها الوجهة الصّائبة وفق خطّة معدّة وأهداف محدّدة؛ من أجل التغيير إلى الأفضل.

24 . توجيه الأفراد لِما يُمكِّنهم من اكتساب عديد من المهارات المتنوّعة والخبرات المتعدّدة لإنجاز الأهداف وبلوغ الغايات التي تسعى إليها مهنة الخدمة الاجتماعيَّة.

25 . توجيه أفراد المجتمع وجماعاته إلى كلّ فعل أو خبرة أو مهارة يُمكن أن تُسهم في إنجاز الأهداف التي يأمل المجتمع أن ينجزها أو يصل إليها.

26 . تحفيز الأفراد والجماعات نزلاء مؤسّسات الرّعاية والخدمة الاجتماعيَّة على إدراك الحقائق كما هي، دون القفز عليها أو غض النظر عنها، وتناولها بالدراسة المعمّقة؛ حتى تتبيّن الأطراف ذات العلاقة العلل والمسبَّبات التي تكمن وراءها، وتصحيحها وعلاج ما تركته من آثار سلبيَّة،

ودفع أصحابها إلى ما يُمكِّنهم من بناء شخصيّاتهم على المستوى الأسري والمستوى الاجتماعي بشكلٍ عام.

27 . حث العملاء على اتباع أساليب مرنة، تُمكِّنهم من استيعاب الآخرين، وتُمكِّن الآخرين من تقبلهم والتعاون معهم، دون تحفّظات؛ حتى تسود بينهم علاقات التواد والتقدير المتبادلين.

28 – إعطاء العملاء الفرصة لفهم أنفسهم فهما أعمق؛ وذلك بتمكينهم من ملاحظة مواقف اجتماعيَّة متنوّعة في الماضي والحاضر، بما يمكّنهم من إنارة بصائرهم والقدرة على التعامل بشكل أفضل.

29 – تحفيز العملاء بما يُمكّنهم من ممارسة الحرّيَّة وبشفافيّة؛ حتى يتمكّنوا من التخلّص من عوامل الخوف، وأن يفسح أمامهم مجالات للتنفيس عن انفعالاتهم من خلال اللعب، والتعامل مع مشاكلهم وحلّها بدلًا من غض النّظر عنها أو محاولة تناسيها والتنكّر لوجودها.

30 – مساعدة أفراد الجماعة على أن يجدوا لأنفسهم نشاطات يستطيعون من خلالها أن يعوِّضوا نواحي النقص أو الضعف فيهم، بتبني أنشطة تعويضيّة مقبولة اجتماعيًّا.

31 . تحديد وحدات الاهتمام حسب أولويات المجتمع في التغيير أو في صناعة المستقبل[8].

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لقيم تفعيل المشاركة:

1 . تحفيز أفراد المجتمع على الإقرار عن وعي بما لهم وبما عليهم والوقوف عنده.

2 – إعطاء الفرصة للعملاء لفهم مشاكلهم وأسبابها والعوامل المؤثرة فيها؛ من أجل أنْ يتخذوا قراراتهم عن وعي وبحرية تامّة في كل ما يتعلق بهم من أمر لأجل إيجاد حلول ومعالجات مرضية حتى يتم التمسك بها موضوعيًّا.

3 – مساعدة العملاء على إدراك قدراتهم واستعداداتهم وإمكاناتهم المتاحة والتي يمكن تتاح.

4 . توعية الأفراد بأهميَّة التمييز بين ما يجب وما لا يجب؛ ليتمكّنوا من الإقرار بما يجب ويعملوا عليه، ومعرفة ما لا يجب ويبتعدوا عنه.

5 . تحريض الأفراد على التعاون البنّاء الذي يُمكِّن من نيل التقدير والاحترام، وبما يثبت ذاتهم الاجتماعيَّة.

[8] عقيل حسين عقيل، دراسة الحالة ودور الأخصائي الاجتماعي، مكتبة القاضي، القاهرة، 2021مم، ص 64 – 141.

6 . تعزيز التعاون بين أفراد المجتمع وجماعاته على ما من شأنه أن يؤدّي إلى تقديم الحقائق كما هي، ويحقّق نتائج موجبة للمجتمع بأسره.

7 . دفع أفراد المجتمع وجماعاته إلى التخصص المهني الذي بدوره يؤدّي إلى تطوير المجتمع وإحداث التغيير المحقّق للنُّقلة.

8 – تفطين العملاء بإمكانات المؤسّسة وشروطها، وموارد البيئة المحيطة التي يمكن الإفادة منها بما لا يتعارض مع النُّظم والقوانين.

9 – إمداد أفراد المجتمع وجماعاته بالإمكانات المادّيَّة والمعنويّة التي تُمكِّنهم من التخلُّص من عوامل الخوف والتهديد، وتفسح أمامهم مجالات التنفيس عن انفعالاتهم من خلال ممارسة الأنشطة المتعدِّدة والمتنوِّعة.

10 . حث الأفراد على المشاركة الفعّالة لأجل ما من شأنه أن يؤدّي إلى إتقان ما يقدمون عليه من عمل بنجاح.

11 . حث أفراد المجتمع وجماعاته على المشاركة الفعّالة التي تُمكِّنهم من إنجاز المهام وتأدية الواجبات الصعبة بتعاون وجهود مشتركة.

12 . تفطين أفراد المجتمع وجماعاته إلى التمسّك بكلّ ما يتعلق بهم من أمر واتخاذ القرارات المناسبة حياله بإرادة.

13 . تفطين أفراد المجتمع إلى أهميَّة مشاركة أفراده القادرين على تنفيذ القرارات التي اتخذوها بإرادة.

14 – استثارة القوّة الذّاتيَّة للجماعة بما يحقّق الديناميكية بين أعضائها؛ لتقرير ما يرونه مناسبًا لإشباع احتياجاتهم.

15 – المشاركة في سن القوانين التي تُمكِّن الأفراد من ممارسة حقوقهم وتأدية واجباتهم وتحمّل مسئولياتهم كاستجابة لممارسة الحرّيَّة بأسلوب ديمقراطي.

16 – ترشيد أفراد المجتمع على أنَّ الدّفاع عن الفضائل الخيّرة والقيم الحميدة واجب أخلاقي وإنساني تحتويه المناهج والمقررات ويعمل به الأخصائيون الاجتماعيون، ويقدمون على ترسيخه مهنيًّا.

17 . تحفيز أفراد المجتمع دون استثناء على متابعة ما اتخذوه من قرارات وما عملوا على تنفيذه؛ حتى لا يحدث الانحراف عن قيم تأكيد الشّخصيّة الاجتماعيَّة المسئولة.

18 . إظهار الاتزان النفسي عند تعامله مع الأفراد والجماعات أو مع العملاء في المؤسّسات الاجتماعيَّة.

19 . إظهار المهارات المهنية أو الحرفية المتنوِّعة بتوازن مع مبررات كل موقف ومع مبررات كل ظرف من الظروف التي تختلف من حالة إلى أخرى ومن وقت لآخر.

20 . تمكين الأفراد والجماعات أو العملاء من المشاركة الإيجابيّة؛ حتى يتمكَّنوا من التفاعل الاجتماعي المرضي.

21 – مساعدة الأفراد والجماعات على الإسهام الكامل والاشتراك الفعلي في عمليّات الدراسة وتحديد الأهداف ووضع الأولويَّات ورسم الخطط وإعداد البرامج وتنفيذها.

22 – تفهُّم قدرات الجماعة واستعداداتهم، وتقدير أفكارهم واحترام آرائهم بما يساعد على إنجاز المهمة المسندة إليهم وفقًا للخطط المرسومة.

23. توعية الأفراد والجماعات أو العملاء والزّبائن الذين يعمل الأخصائي الاجتماعي معهم بما يجب؛ حتى يتمّ الإقدام عليه، وبما لا يجب حتى يتم الإحجام عنه.

24 . تشجيع الأفراد والجماعات على إظهار مهاراتهم المهنيّة؛ حتى يتمكّنوا من المشاركة الفعّالة التي تُسهم في عمليات التغيير الاجتماعي المستهدف بذلك.

25 . ترسيخ القيم والفضائل الإنسانيَّة وبناء الشخصيَّة المتطلّعة لكلِّ موجب وجديد بتأكيد أهميَّة ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمل المسئوليات.

26 . العمل على تحقيق التوازن العلائقي بين ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمل المسئوليات.

27 – تحديد أوجه النشاط المكلف به كلّ عضو من أعضاء الجماعة وممارسته في حدود ما تسمح به قدراتهم وإمكانات المؤسّسة وظروفها.

28 – إعداد برامج تتضمّن أنشطة تهدف إلى تقوية إرادة الجماعة؛ فكلّما كانت إرادة عضو الجماعة قويَّة تمكَّن من التفاعل الموجب مع بقية الأعضاء، وتحقّق بذلك التوازن الانفعالي الذي به يتمكّن من تكوين علائق تطلعيَّة.

29 – المساعدة على اختيار قائد للجماعة، له منهج وطريقة وأسلوب يحقق من خلالها أهداف الجماعة وأهداف المؤسّسة.

30 ـ تفطين أفراد المجتمع بأهميَّة ممارسة الحقوق؛ حتى تتأكد إرادتهم بحرّيَّة.

31 ـ التأكيد على أهميَّة أداء الواجبات في ترسيخ حقّ المواطنة وبناء الشّخصية المتطلِّعة مع كلِّ موجب مفيد.

32 ـ ربط العلاقة القيميَّة بين ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وما يترتّب عليها من حمْل المسئوليَّات.

33 ـ ممارسة الحريَّة قيمة تؤكّد كرامة الإنسان فردًا أو جماعةً أو مجتمعًا عميلًا كان أم زبونًا، فعلى الأخصائي الاجتماعي ألَّا يغفل عن أهميَّة الإرادة في ترسيخ هذه القيمة على أيِّ مستوى من مستويّات الشّخصيّة.

34 – التخفيف من حدة التوتّرات الداخلية لعضو الجماعة، وإقناعه بأنَّه قوّة، وأنَّ عليه اتخاذ الكثير من القرارات، وألا يقف عند فشل قرار اتخذه في حياته.

35 – إزالة الضغوط الخارجية التي تحد من حرية الأفراد في اتخاذ الاختيار السليم لمصيرهم، سواء من جانب الأسرة أم المدرسة أم الأصدقاء أم وسائل الإعلام.

36 – تدخل الأخصائي مهنيًّا في تقرير مصير الحالات التي تعاني من الركود والسلبيَّة والتواكل أو الحالات المرضيّة، أو مخالفي القانون.

37 ـ دفع الأفراد للمشاركة في رسم الخطط والسياسات في دائرة الممكن (المتوقَّع وغير المتوقَّع) يُمكِّنهم من تفادي المفاجأة والاستعراب.

38 ـ تفعيل المشاركة الإيجابية في كلّ ما من شأنه أن يحقّق الرّضا الاجتماعي، ويُمكِّن من بلوغ النتائج المرضية اجتماعيًّا.

39 ـ المشاركة في رسم الخطط والإستراتيجيّات وفقًا لأهداف واضحة ومحدّدة؛ حتى يتمّ التمكّن من نتائج موضوعيَّة[9].

دور الأخصائي الاجتماعي وفقا لمبدأ حقّ التقبُّل:

يؤدِّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني من هذه القيم المتضمنة في مبدأ (حق التقبل) الذي اعتمدته البرمجيّة القيميّة في طريق الخدمة الاجتماعيّة وفقاً للآتي:

9 عقيل حسين عقيل، الموسوعية القيمية لبرمجية الخدمة الاجتماعية (الوحدة الثالثة البرمجية القيمية لمبادئ الخدمة الاجتماعية، الشركة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م، ص 28.

1 . التسليم بواقع المجتمع حقيقة يستوجب من الأخصائي الاجتماعي البحث والتقصي الموضوعي، دون أحكام مسبقة، والعمل مع الأفراد والجماعات وفقا للواقع الاجتماعي الذي هم عليه.

2 – مقابلة العملاء قبل البدء في العمليات المهنية، وتهيئتهم نفسياً وإزالة أسباب الخوف والتّوتر والقلق عنهم.

3 – تجميع معلومات وافرة وكافية عن واقع العملاء، وما يحمله هذا الواقع من ظروف وسمات وقيم واتجاهات تميز فرداً عن آخر.

4 . إدراك واقع المجتمع كما هو عليه لا كما يأمله الأخصائي الاجتماعي، فما يأمله الأخصائي هو المستهدف من إجراءه لعمليات الدّراسة.

5 . إدراك واقع العملاء والبدء معهم من حيث هم دون أحكام مسبقة يُمكِّن من التقصي والبحث الموضوعي، والوقوف على الحلول والمعالجات التي تنقلهم من الحالة التي هم عليها إلى ما يجب أن يكونوا عليه.

6 – دراسة التاريخ الاجتماعي للنزلاء في المؤسّسة، في زمنه الماضي والحاضر، لا من أجل الوقوف عنده كواقع، بل لأجل التطلّع به لمستقبل أفضل.

7 – تحليل المعلومات التي تمّ تجميعها، وتشخيص الحالات سواء كانت فردية أو جماعية ووفقاً لقدرات والاستعدادات والإمكانات.

8 – استخدام الأسلوب القصصي مع العملاء، بسرد قصص عن حالات متشابهة مع حالاتها ومع واقعهم، وقد تم شفاءهم وعلاجهم وتأهيلهم، والانتقال بهم من المستوى الذي هم عليه إلى مستوى أفضل منه، ليطمأنوا وتدخل السّكينة في نفسهم.

9 . تمكين العملاء من معرفة المخاطر التي عليها حالاتهم، وتفطينهم إلى ما يجب الإقدام عليه من أجل مستقبل أفضل لهم ولمن تربطه بهم علاقات اجتماعية وإنسانية.

10 . إزالة المخاوف والشّكوك التي قد تعلق بأذهان أفراد المجتمع أو بعض منهم، أثناء جمع المعلومات أو تحليها أو تشخيص الحالة أو أثناء عملية العلاج والتقويم المهني للحالات المدروسة.

12 . تقبل العملاء كما هم يُمكِّن من التقارب النفسي بين أفراد المجتمع وجماعاته وبين الأخصائي الاجتماعي.

13 – إعداد البرامج الترفيهيّة والتثقيفيّة، لممارسة المناشط المتنوّعة والمتعددة وفقا لتعدد وتنوع قدرات الأفراد والجماعات واهتماماتهم، وشغل أوقات الفراغ لديهم، والرفع من روحهم المعنوية والنفسية، بما يحقق الاستجابة الموجبة للعلاج.

14 – توثيق الصلة بين العملاء والمؤسّسة، وبين المؤسّسة وأسر الحالات المقيدة بها، بكافة الوسائل الممكنة، وذلك لضمان حق التقبل المتبادل

ولإمكانية التعارف بينهم، ولاستمراريّة التفاعل الموجب والبنّاء، بما يعود بالمنفعة على العملاء والمجتمع.

15 . تأكيد أهمية العلائق والروابط الاجتماعيّة بين أفراد المجتمع يقوي الوحدة الوطنية ويحقق الأمن الاجتماعي، فلا ينبغي أن يغفل الأخصائي الاجتماعي عن تحفيز الأفراد والجماعات والعملاء أو الزبائن على ممارسة ما من شأنه أن يقوي روابطهم ووحدتهم الاجتماعيّة.

16 . تحقيق التقارب النفسي بين العملاء والأخصائي بتقبُّل العملاء كما هم ليتمكّن من نقلهم إلى ما ينبغي.

17 – العمل على إقناع إدارة المؤسسة، بتقبّل بعض الحالات التي يعد تواجدها في المؤسسة ضرورة للإصلاح الاجتماعي والنفسي.

18 – العمل على إعادة التوازن وفتح أفاق الاتصال والتواصل بين العملاء وبيئتها الاجتماعية، من أجل تحقيق القبول الاجتماعي لهم.

19 – عقد اجتماعات دوريّة (أسبوعيّة أو شهريّة) مع ذوي العلاقة وحسب احتياجات الفرد والجماعة وحسب قدراتهم، تضم الأهل والأعضاء، من أجل تقييم أي خطة أو برنامج، ومن أجل فهم المشكلة التي يعاني منها الأبناء خاصة في (حالة الإعاقة– المرض النفسي– المرض الجسمي– التأخر الدراسي) وذلك من أجل مساعدتهم على التكيف مع واقعهم.

20 ـ تحفيز الأفراد على تقوية روابطهم الاجتماعيّة السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والذّوقيّة والنّفسيّة بدعم التفاعل البنّاء بينهم.

21 ـ غرس الثّقة في نفوس العملاء والزبائن وفي قيمهم الاجتماعيّة الموجبة ضرورة إنسانيّة ينبغي أن تكون على رأس أولويّات الدور المهني للأخصائي الاجتماعي.

22 ـ تقوية أواصر الوحدة الاجتماعية لتحقيق الأمن والطمأنينة.

23 ـ التأكيد على أهميّة القيم الاجتماعيّة الموجبة في تحقيق البناء الاجتماعي المتماسك.

24 ـ تفهُّم العملاء وتقبلّهم كما هم يمكّن الأخصائي من أداء دوره المهني مع كل خصوصية من خصوصياتهم.

25 ـ تحسيس الأفراد والجماعات بأهميّتهم الاجتماعيّة، وبما لهم وما عليهم من حقوق وواجبات ومسؤوليّات حتى أن تدخل في نفوسهم الطمأنينة التي تحفِّزهم على العمل والإنتاج والمشاركة الفعّالة مع محيطهم الاجتماعي والإنساني.

26 – نقل تجارب الأفراد وأعضاء الجماعة النّاجحة للأفراد والجماعات الأخرى، لتستمد منها القوة والفعالية.

26 – مساعدة الأفراد على التعبير عن مشاعرهم المكبوتة بطريقة مقبولة اجتماعياً من خلال نشاطهم الجمعي.

27 . الاعتراف بقيمة العملاء، وتقبّلهم كما هم، حتى يتمكنوا من الاعتراف بالأخصائي الاجتماعي ممارسًا مهنيًّا وخبيرًا اجتماعيًّا ليتمكن من بعدها من أداء دوره المهني مع كل خصوصيّة من خصوصياتهم.

28 . تمكّين الأفراد من التفاعل الاجتماعي والإنساني من أجل تحقيق استجابات مرضية ووفقاً لقدراتهم واستعداداتهم.

29 – تقديم الدعم المعنوي للأفراد الذين يقومون بدور فعّال في حياة الجماعة.

30 – إشراك أفراد المجتمع في كل ما يتعلق بهم من أمر. حتى يُنمى لديهم الشعور بالنحن بدلا من الشعور بالأنا المنفردة، ويتحقق التقارب النفسي والاجتماعي وتقوى الروابط الاجتماعية بينهم.

31 . التأكيد على أهميّة الأفراد وأهميّة ما يقومون به يُدخل الطمأنينة في نفوس العملاء والزبائن الذين يتولى حالاتهم الأخصائي الاجتماعي بالبحث والدراسة، ويدفعهم إلى بذل المزيد من الجهود المرضية تجاه أنفسهم وتجاه المجتمع الذي ينتمون إليه.

32 . تمكين الأفراد والجماعات من المشاركة الفعّالة وفقا لقدراتهم ومهاراتهم والمهن والحرف التي أعد بها أو تأهلوا عليها بهدف تحقيق استجابات مرضية تمكنهم من التفاعل الاجتماعي والإنساني.

33 – مساعدة الفرد والجماعة على التكيف، وتقبل النظم الاجتماعيّة والتعليمية والصحية والنفسية والإنتاجية والثقافية، المتبعة في المؤسّسة وإقناعها بأهمية الانتظام وإتباع الإرشادات.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا للاتزان الوجداني:

يؤدِّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المتضمّن في مبدأ (الاتزان الوجداني) الذي اعتمدته البرمجيّة القيميّة في طرق مهنة الخدمة الاجتماعيّة وفقًا للآتي:

1 . إدراك حقيقة أفراد المجتمع كما هي والتنبيه على تغييرها لما يجب أن تكون عليه.

2 . تمكين أفراد المجتمع في مجالات التعليم والعمل وممارسة المناشط حتى يتمكنوا من التمييز بين ما يجب وما لا يجب.

3 – تحفيز العملاء إلى كل ما من شأنه أن يُسهم في تحقيق الاتزان الوجداني والمعرفي مع النفس ومع الآخرينً.

4 – حث العملاء على تجنب مغالبة العواطف.

5 . توعية الأفراد الذين يخضعون للدراسة بما يُمكنهم من معرفة ما لهم ومعرفة ما عليهم حتى يتمكنوا من الإقدام على ما يجب والابتعاد عمَّا لا يجب الإقدام عليه.

6 . دفع أفراد المجتمع إلى التعاون والمشاركة الفعَّالة في أمور مجتمعهم الحياتية، كل حسب استطاعته وتخصصه ومهاراته وخبراته.

7 – تقبل الأفراد والعملاء كما هم مع الابتعاد عن تجريحهم أو استفزازه بالانتقادات ألاذعة.

8 – تحسيس الأفراد والجماعات الذين يعمل الأخصائي الاجتماعي على دراسة حالاتهم بأهميّتهم ومكانتهم الإنسانيّة.

9 . دفع الأفراد إلى التفاعل المتزن المحقق للرضا النفسي والاجتماعي والإنساني، وبكل موضوعية.

10 . تحفيز الأفراد على التمسك بالقيم والفضائل الاجتماعيّة والإنسانيّة التي تؤكد كرامتهم.

11 – تحسيس الأفراد والعملاء بقدرات الأخصائي وتنوع مهاراته وخبراته ومرونة أسلوبه، حتى ينال الثقة منهم ويتولد عندهم الشعور باقتراب الأمل الذي يتوقعونه من جهوده المهنية.

12 – استيعاب الأفراد والجماعات، وأشركهم في مركز الحدث (موقفهم الإشكالي).

13 . حث الأفراد والجماعات على المشاركة البناءة في كل ما يُفيد اجتماعيا وإنسانيا وبما ينمي روح التطلّع والطموح وصناعة المستقبل.

14 . المساهمة في إعداد وصقل الشخصية اجتماعيًّا وإنسانيًّا.

15 . تحفيز أفراد المجتمع على تشرُّب القيم والفضائل الاجتماعيّة التي تُدعم وتسند سلوكهم الإنساني.

16 . تمكين أبناء المجتمع من المشاركة في كل نافع ومفيد.

17 . تقوية الإرادة لدى أفراد وجماعات المجتمع، حتى يتمكنوا من المشاركة في تقرير مصيرهم، وتنفيذ ما يتعلق به من أمر.

18 . العمل على تهذيب الذات وإظهار الحُسن فيها.

19 . غرس روح المبادرة والأقدام في نفوس الأفراد والجماعات حتى يمتلكوا معطيات التحدي والاعتماد على الإمكانات الذّاتية والاستفادة من الإمكانات المتاحة للآخرين.

20 – تفهّم قدرات واستعدادات وإمكانات وحاجات العملاء الذين يتولى حالاتهم بالبحث والدراسة الموضوعة.

21 – الثبات على الحُجّة قبل اتخاذ قرارات مستعجلة قد تعود بنتائج سالبة على العلاقة المهنية مع العملاء.

22 – تنمية قدرات التحليل النقدي لدى العملاء حتى يتمكنوا من الفهم والتفسير الذي به يعرفوا مكامن الخلل التي وقعوا فيها وهم في حالة غفلة.

23 ـ تفطين العميل من غفلته عن ضبط مشاعره وترك العنان لها سائبة في حالة تمرد على كل ما من شأنه أن يُسهم في تهذيبها قيمًا وسلوكًا؛ وذلك بهدف نيل الاحترام من المحيط الاجتماعي.

24 ـ استفزاز الضمير الاجتماعي والإنساني موضوعيًّا لدى الأفراد والجماعات حتى يتمكن المجتمع بأسره من الصحوة.

25 ـ غرس روح التقدير المتبادل بين الأفراد والجماعات الذين هم في مركز البيئة الاجتماعية والذين هم على محيطها.

– التأكيد على التوازن في لعِب الأدوار بإرادة وموضوعيّة.

26 – الوعي بأهميّة الرّابطة الاجتماعيّة بين أفراد الأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع الإنساني بأسره، التي تحقق للأفراد الانسجام والتوافق مع بيئاتهم الاجتماعية.

27 – التأكيِد على أن التفاعل المتبادل بين الأنا والآخر يُمكّن من إثبات الذّات.

28 ـ غرس روح المنافسة البناءة في نفوس العملاء الذين يتولى الأخصائي الاجتماعي حالاتهم بالدّراسة، مع تحفيزهم معنويا وماديًّا وفقا للإمكانات المتوفرة في المؤسّسة، على المبادرة والإقدام على إنجاز الأفعال الموجبة والمرضية اجتماعيًّا.

29 ـ تفتيش العميل ومعرفة ما يجول في خواطره عن المؤسّسة والأخصائي الاجتماعي وتصحيح المعلومات الخاطئة بما يغرس الثقة في نفسه ويدفعه إلى النظرة الموضوعية التي تخلصه من كل الظنون.

30ـ تقدير العميل على كل فعل وسلوك إيجابي يقدم على أدائه أو ممارسته بإرادة، والأخذ بيديه إلى المزيد الموجه من قبل المؤسسة والعاملين المهنيين فيها.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لمبدأ اعتماد الشفافيَّة:

يؤدِّي أخصائي الاجتماعي دوره المهني المتضمنة في مبدأ (اعتماد التفهُّم) الذي اعتمد في البرمجة القيميّة لطريق الخدمة الاجتماعيّة وفقًا للآتي:

1 – توسيع آفاق التفكير لدى الأفراد والجماعات بالمعلومات الصّائبة، يقودهم إلى الإدراك الواعي، الذي يمكّنهم من حُسن إدارة حياتها، ومن ملاحظة أفعالهم وسلوكياتهم بوعي. حتى يصلوا إلى التمييز بين ما يجب ومالا يجب.

2– تفكيك المشكلة قيد الدّراسة والبحث، من أجل جعلها أكثر وضوحًا أمام من يتعلق الأمر بهم من أفراد وجماعات ليتعرفوا على العلل التي تكمن ورائها، ويتهيئون للتغيير.

3 ـ إدراك حقائق الموقف أو الظاهرة أو المشكل أو الموضوع قيد البحث أو الدِّراسة.

4 . إدراك الحقائق بموضوعيّة عن الحالة حتى يتم تحقيق الأهداف عن وعي وبما يؤدّي إلى تقديم المساعدة الهادفة للعميل.

5 . التشجيع على التزود بالخبرة التي تُسهم في إنجاح عمليّات الدّراسة وإصلاح حالات لأفراد.

6 – استيعاب أعضاء الجماعة، بتفهّم مشاعرهم واستعداداتهم، وتقدير أفكارهم، واحترام آرائهم بما يساعدهم على الإنجاز الفعّال وفق خطة مرسومة ومقررة.

7 – تشجيع الأفراد والجماعات على إظهار ما بداخلها من أراء ومهارات وخبرات حتى يتم استثمارها الاستثمار الأمثل بما يفيد الجميع.

8 . تفهّم الحقائق الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والنفسيّة والذّوقيّة والثّقافيّة قبل اتخاذ أي إجراء تجاه المجتمع أو تجاه الظاهرة أو الموقف الإشكالي.

9 . الإلمام بالحقائق المتعلقة بالموضوع أو الظّاهرة الاجتماعيّة والوعي بما يدور تجاهها من قبل الأفراد والجماعات المحلية والمجتمعات الأخرى.

10 . إتباع أساليب مرنة في تناول الحالات المدروسة حتى يتمكّن العميل من تقبل الأخصائي ومن تم تحقيق الإصلاح.

11 – ممارسة أسلوب الحوار الديمقراطي، فيما يتعلق بممارسة الحقوق وتأدية الواجبات وحمْل المسؤوليّات.

12 – معاونة أعضاء الجماعة على القيام بأدوارهم، وحلّ ما يعترض هذه الأدوار من مشكلات.

13 . استيعاب ظروف الأفراد بموضوعيّة وتقديرها حتى الوقوف على الأسباب والعلل الكامنة ورائها وتصحيحها بمعالجات منطقيّة وموضوعيّة.

14 . تفهّم الظروف الداخلية والخارجية للمجتمع، والمستوى القيمي الذي عليه حالة أفراده وجماعاته.

15 . تقدير ظروف المجتمع من حيث الإمكانات والاستعدادات والقدرات والخبرات والمهارات، قبل رسم المجتمع لسياساته وخططه المستقبليّة.

16 . تحديد إمكانات واستعدادات وقدرات العميل والعمل من خلالها على تغيير أحواله إلى ما هو أنسب وأفضل اجتماعيًّا وإنسانيًّا.

17 – تنمية وتطوير شخصيّات الأفراد والجماعات بما يناسب كل عضو ووفقاً لقدراتهم واستعداداتهم مع مراعاة الفروق الفردية التي يتميز بها كل منهم.

18 – توزيع الأدوار وفقا للصلاحيات والاختصاصات المناطة بكل فرد أو كل عضو من الأعضاء، تجنّبًا لحدوث صراعات بين أعضاء الجماعة، حيث تعدّد المسؤولياَّت المتعلقة بكل دور.

19 . استبصار الحقائق كما هي والعمل على تغييرها بجهود أفراد المجتمع المشتركة إلى ما يحب أن تكون عليه.

20 . السّعي إلى معرفة كل ما يترك أثرًا موجبًا، أو أثرًا سالبًا على نفسيّة المجتمع أو على قيمه التي تشكل هويته، والعمل على تصحيح الأفعال والسلوكيات ذات الأثر السالب بإجراءات إيجابيّة.

21 . تفهّم ظروف العملاء والمستويات القيميّة التي هم عليها حتى يتم إدراك الحلول والمعالجات الواجبة الأداء.

22 – تخفيف حدة التوتر النفسي الناجم عن شعور عضو من الجماعة بعدم تقبلها له، نتيجة لفشله في أداء الأدوار المتوقعة منه وتحفيزه بقوة الدافعية للقيام بممارسة الأدوار الأخرى المتنوّعة، كل حسب جهده واهتمامه ودرجات تفضيلاته. مع عدم الإغفال عن توظيف نظريات لعب الأدوار ونظريّات التعلّم.

23 – استثمار طاقات الجماعة وتوجيهها الوجهة الصّائبة وفق خطة معدة وأهداف محدّدة، من أجل التغيير إلى الأفضل.

24 . توجيه الأفراد لِما يُمكِّنهم من اكتساب العديد من المهارات المتنوّعة والخبرات المتعددة لإنجاز الأهداف وبلغوا الغايات التي تسعى إليها مهنة الخدمة الاجتماعيّة

25 . توجيه أفراد وجماعات المجتمع إلى كل فعل أو خبرة ومهارة يُمكن أن تُسهم في إنجاز الأهداف التي يأمل المجتمع أن ينجزها أو يصل إليها.

26 ـ تحفيز الأفراد والجماعات الذين هم نزلاء مؤسّسات الرّعاية والخدمة الاجتماعيّة على إدراك الحقائق كما هي، دون القفز عليها أو غض النَّظر عنها وتناولها بالدّراسة المعمّقة حتى تتبين الأطراف ذات العلاقة بالحالة العلل والمسببات التي تكمن ورائها، وتصحيحها وعلاج ما تركته من آثار سلبيّة، ودفع أصحابها إلى ما يُمكِّنهم من بناء شخصياتهم على المستوى الأسري والمستوى الاجتماعي بشكل عام.

27 ـ حث العملاء على إتباع أساليب مرنة، تُمكِّنهم من استيعاب الآخرين، وتُمكِّن الآخرين من تقبلهم والتعاون معهم، دون تحفظات، حتى تسود بينهم علاقات التواد والتقدير المتبادلين.

28 – إعطاء العملاء الفرصة لفهم أنفسهم فهماً أعمق؛ وذلك بتمكينهم من ملاحظة مواقف اجتماعية متنوّعة في الماضي والحاضر، بما يمكّنهم من إنارة بصائرهم والقدرة على التعامل بشكل أفضل.

29 – تحفيز العملاء بما يُمكّنهم من ممارسة الحريَّة وبكل شفافية حتى يتمكنوا من التخلص من عوامل الخوف، وأن يفسح أمامهم مجالات للتنفيس عن انفعالاتهم من خلال اللعب والتعامل مع مشاكلهم وحلها بدلاً من غض النظر عنها أو محاولة تناسيها والتنّكر لوجودها.

30 – مساعدة أفراد الجماعة على أن يجدوا لأنفسهم نشاطات يستطيعوا من خلالها أن يعوِّضوا نواحي النقص أو الضعف فيهم، بتبني أنشطة تعويضيّة مقبولة اجتماعيًّا.

31 . تحديد وحدات الاهتمام حسب أولويات المجتمع في التغيير أو في صناعة المستقبل.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقا لمبدأ البدء مع العملاء والزبائن من حيث هم:

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المتضمّن في مبدأ (البدء مع العملاء والزّبائن من حيث هم) المعتمد في البرمجيّة القيميّة لطرق الخدمة الاجتماعيّة وفقًا للآتي:

1 . مراعاة ظروف المجتمع وتقديرها والعمل مع أفراده وجماعاته وفقًا لمعطياتهم الظّرفيَّة التي هم عليها.

2 . تقدير ظروف العملاء كما هي والعمل على تغييرها لِما يجب.

3 . التعرّف على المستويات القيميّة للأفراد والجماعات يُمكّن من اتباع أساليب موضوعيّة في عمليّات الدّراسة المهنيّة.

4 – دراسة حالات الأفراد والجماعات وفقاً للمستوى القيمي الذي هم عليه، سواء كانوا على (مستوى ذاتي، أو تطلعي، أو موضوعي، أو انسحابي، أو أناني).

5 – تحديد المستوى الإدراكي والمعرفي للعملاء والزّبائن، وذلك بمعرفة العمر الزمني، والعمر العقلي، والمستوى التحصيلي، والمستوى الصّحي

والاقتصادي، والحالة الاجتماعيّة، حتى يتمكن الأخصائي الاجتماعي من مباشرة العمل المهني معهم بكلّ موضوعيّة.

6 – تحديد رغبات واحتياجات وطموحات الفرد والجماعة، والعمل على الموائمة بينها وبين إمكانيّات المؤسسة، وطموحات المجتمع.

7 . التعرُّف على حالة المجتمع وتحديدها سياسيًّا أو اجتماعيًّا أو اقتصاديًّا تم العمل على تشخيصها حتى يتم التمكن من بلوغ نتائج موضوعيَّة تدفع إلى عمليات الإصلاح والعلاج المهني.

8 . التعرف على المستويات القيمة للمجتمع، والعمل مع أفراده وجماعات من المستوى القيمي الذي هم عليه.

9 . العمل على تنمية قدرات العملاء وتهيئة استعداداتهم إلى تقبل الجديد المفيد وتحفيزهم إلى ما يُمكِّنهم من التطلّع الذي فيه أسباب إحداث النُّقلة.

10 – توجيه التفاعل الإيجابي للفرد والجماعة، من خلال حثهم على المشاركة في اتخاذ القرارات وتنفيذها ومتابعتها.

11 – إتاحة الفرصة للعملاء والزّبائن من التعبير عن آرائهم وأفكارهم بكل حرية.

12 – إعطاء فرصة المشاركة للعملاء والزبائن في رسم خطط العلاج، وتحمُّل مسؤوليّة التنفيذ بما يقوي ثقتهم بأنفسهم.

13 ـ استثمار إمكانات المؤسّسة وإمكانات النزلاء بها في وضع برامج تنموية تأتي بعائد مادي ومعنوي يُمكِّنان من الاعتماد على الذّات ويحفزان على التعاون مع الآخرين من أجل تنمية قدرات النزلاء وربطهم بالبيئة التي سيعودن إليها وهم على أفضل الأحوال.

14 ـ مراعاة المستوى الإدراكي للعملاء أثناء تشخيص حالتهم.

15 ـ مراعاة المستوى المعرفي الذي تتمركز عليه شخصيات العملاء وهوياتهم الاجتماعية.

16 ـ العمل مع أفراد وجماعات المجتمع بما لا يتعارض مع رغباتهم ورغبات المجتمع الذي ينتمون إليه.

17 ـ إدراك المستويات القيميّة لكل حالة يتولى أمرها الأخصائي الاجتماعي بالبحث والدّراسة، ليعرف ما هي عليه من قيم ويحدد مستواها قياسيا، ليبدءا معها من حيث هي عن واقع لا عن خيال.

18 ـ التأكيد على قيمة الاحترام في المعاملة الحسنة وتبادلها بين العملاء والعاملين في مؤسّسات الرّعاية والخدمة الاجتماعية، حيث بدون سيادة الاحترام بين العملاء والأخصائيين الاجتماعيين والعاملين في المؤسّسات الاجتماعيّة لا ينال أحد من أحدٍ التقدير والاعتراف بأهميّته وقيمته واعتباره.

19 – إعداد البرامج الاجتماعيّة والثقافيّة والترفيهيّة، بما يتناسب مع حاجات ورغبات الفرد والجماعة، وبما يتناسب مع قدرات كل منهم واستعداداتهم وإمكاناتهم.

20 – تمكين العملاء والزبائن من التطلُّع إلى الآخر والاستفادة من خبراته ومهاراته وقيمه الفاضلة.

21 . دفع أفراد المجتمع لتكوين علاقات موجبة بلا حدود عبر شبكات الإنترنت.

22 – تنبيه الفرد والجماعة على اكتساب مهارات متنوّعة إذا أرادوا البقاء في ميادين المنافسة الحرة وإلا سيواجهون السقوط أمام الأفراد والجماعات القادرين على ذلك.

23 . مراعاة رغبات المجتمع وتفضيلاته أثناء رسم السياسات وصياغة الخطط.

24 . احترام المجتمع وعدم إجباره على ما لا يُفضّل.

25 . تحديد حالة الأفراد السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة والذوقيّة والنفسيّة يمكِّن من بلوغ نتائج موضوعية تدفع الأفراد إلى صنع المستقبل الأفضل.

26 . مراعاة الظروف التي تلم بالعملاء وتقديرها موضوعيا والعمل على تقبل ما ينبغي كما هو، وتصحيح ما ينبغي أن يُصحح، وتمكين العملاء من

التبين لِما هو سائد ومعرفة الظروف التي أظهرته أو أوجدته، والتعامل معها بما لا يكون على حساب قيمة الإنسان وأدميته.

27 ـ التطلّع بالمجتمع إلى ما يُفضّل.

28 ـ دفع أفراد المجتمع إلى ما يسهم له في تحقيق النُّقلة.

29 ـ الاتصال بالبيئة الاجتماعيّة المحيطة، واستكشاف ما فيها من إمكانات يمكن أن تستثمر، والبحث عن الجهات القادرة على استثمارها بما يعود على النزلاء والمجتمع المحيط بالمؤسسة من منافع متبادلة.

30 ـ الاتصال بالبيئة الخارجيّة لتهيئة ذوي العلاقة بالعميل الذي دُرست حالته واستكملت بظهور المعافاة عليه، حتى تُهيأ له ظروف الاستقبال من الأسرة والجيران والرفاق سواء في مراحل التعليم أم في مجالات العمل المتعددة، ليمتد في تفاعله معهم كما هم يمتدوا تجاهه بودٍ ومحبة

31 ـ تفطين أفراد المجتمع إلى العمل على صناعة المستقبل الأكثر نفعا.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لمبدأ إقرار الموضوعيَّة:

يؤدِّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المتضمّن في مبدأ (إقرار الموضوعيّة) الذي اعتمدته البرمجيَّة القيميَّة لمهنة الخدمة الاجتماعيّة وفقًا للآتي:

1 ـ الوقوف على الحقائق كما هي عليه دون تطويع تعسفي لها أثناء جمع المعلومات.

2 . العمل دون أي انحياز لمصلحة أو عاطفة، والإقدام المتوازن على كل فعل أو سلوك له الأثر الموجب على تغيير أحوال أو أقوال أو أفعال أو سلوكيات من الحالات السالبة التي هي عليها إلى الحالات الموجبة التي ينبغي أن تكون موضوعيًّا.

3 . التمسُّك بالموضوعيَّة قيمة إنسانيّة هو تمسّك بالاعتدال والتوازن الأخلاقي الذي يجعل الأخصائي الاجتماعي على مستوى قيمي لا مجال فيه لممارسة المظالم.

4 – تكوين علاقة مهنية، مع العملاء معيارها العقل الذي يحتكم للحجة والمنطق.

5 – دراسة الحالات العملاء بموضوعيّة وبدون أي تدخلات واعتبارات شخصانية، أو أحكام مسبقة.

6 – تقصي المعلومات المتعلقة بحالات الفرد والجماعة وإدراك متغيراتها بوعي، حتى يتم الانتقال من دائرة التفكير المغلق، إلى التطلّع الممكّن من بلوغ الغايات.

7 – إشراك الفرد والجماعة في تحديد الأهداف، ورسم الخطط، وإعداد البرامج، بما يتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم وإمكاناتهم.

8 . التقصي الموضوعي للحقائق دون زيادة أو نقصان.

9 ـ الاعتدال السّلوكي دون مبالغة في تضخيم المشكلة أو الظاهرة ودون التقليل من شأنها.

10 ـ التحريض على اعتماد الحجة في تصحيح المعلومات الخاطئة.

11 ـ التشجيع على قول الحق دون انحياز عاطفي يُمكِّن من اتخاذ قرارات موضوعية وبلوغ حلول مناسبة وغايات إنسانيّة.

12 ـ اتخاذ القرار المهني أثناء عملية التشخيص دون تأثر عاطفي.

13 ـ تحليل المعلومات وفقا للحُجّة الموضوعيّة التي عليها متغيرات الظاهرة أو المشكلة قيد البحث والتحليل.

14 – تحسيس العملاء بالاطمئنان أثناء وجودهم في المؤسسة.

15 – تمكين العملاء من التمييز بين ما يجب وما لا يجب القيام به، وذلك بتوعيتهم من خلال البرامج والمحاضرات والندوات التثقيفيّة والترفيهيّة.

16 – الإشراف والمراقبة لأفعال وسلوكيات العملاء، وتتبع تطوّراتها في مراحلها المختلفة يُمكِّن من كشف حقائقهم، ومكامن عللهم، ويحقق الأهداف العلاجيّة تجاههم.

17 – تنمية قدرة الأفراد والجماعات على التحليل والاستنتاج، والنقد البنَّاء للأفعال التي يقومون بها، حتى يخرجوا من دائرة الانغلاق على ذاتها.

18 – تمكين أعضاء الجماعة من ممارسة اهتماماتهم وهواياتهم ومناشطهم، وفق الإمكانيات المتاحة في المؤسسة.

19 . التشجيع على فعل الخير دون انحياز اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي أو ثقافي أو ذوقي أو نفسي، تُقوي الرّوابط الاجتماعيّة والإنسانيّة بين أفراد المجتمع البشري.

20 . حث الأفراد والجماعات على التمسك بالحق والعمل على إحقاقه دون تردد.

21 . التتبع الموضوعي والمنطقي للظاهرة أو الحالة والتعرف على المستويات القيميَّة التي هي عليها.

22 . التوازن في القول والفعل والسلوك أثناء تجميع المعلومات وأثناء تحليلها وتشخيص الحالة وتحقيق النتائج وتقويم الخطوات المنهجيّة التي اتبعا الأخصائي أثناء الدراسة.

23 . الإقدام على كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الاعتراف بخصوصيّة الفرد والجماعة والمجتمع، ويُعزز سُبل التعاون بينهم من أجل حياة مؤسسة على الاحترام والاعتبار المتبادلين.

24 . تقصي الحقائق بموضوعية من خلا إجراء عمليات الدراسة دون زيادة أو نقصان.

25 – حث الأفراد والجماعات على ممارسة الديمقراطيّة في كل ما يتعلق بهم من أمر، من خلال اتخاذ القرار وتنفيذه ومتابعته.

26 – استثمار تفاعل العملاء، فيما يحقق لهم النُقلة من مستويات الأنانيَّة والإنسحابيَّة، إلى مستويات التطلعيّة والموضوعيّة.

27 ـ اعتبار البعد الإنساني وتقديره لدى الأفراد والجماعات والمجتمعات والاعتراف بالقيم التي تشربوها ولها الأثر الفعّال في سلوكهم، وتصحيحها من كل شائبة علقت بها.

28 ـ كشف العلاقة بين أعضاء المجتمع والمستويات القيميّة التي هم عليها كلما تعرضوا لاختلافات حتى يتم تفطينهم لما يجب وحثهم على الإقدام عليه وتفطينهم لما لا يجب وحثهم على الإحجام أو الابتعاد عنه.

29 ـ مناصرة العميل على مغالبة الصعاب التي تواجهه بين الحين والحين الآخر حتى تتم مغالبتها عن قناعة وموضوعية.

30 ـ الانتباه عن وعي لكل ما يدلي به العميل أو يقوله عن عفوية أو عن قصد، وعدم مسايرته في تهويل مشكلته، حتى لا يقنع نفسه بأن حلَّها ضرب من المستحيل، مع التأكيد له بأن كل شيء يقع في دائرة الممكن.

31 ـ اعتماد الحجة أثناء تصحيح المعلومات الخاطئة بمعلومات صائبة.

32 ـ اعتماد البرهان بموضوعيّة اعتبارًا للعملاء والزّبائن وتقديرًا لكشف الحقيقة.

33 ـ التأكيد للعميل على أن التغير من طبيعة الخلق، والقاعدة تقول: (الإنسان دائما في حالة تغير من المستوي القيمي الأقل إلى المستوى القيمي الأكثر رفعة).

34 ـ التأكد بأنَّ النتائج المتوصل إليها تستند على حقائق موضوعيَّة.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لمبدأ معيارية التقويم:

يؤدِّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المتضمن في مبدأ (التقويم المعياري) الذي اعتمدته البرمجيّة القيميّة لطرق مهنة الخدمة الاجتماعيّة وفقًا للآتي:

1 – تقويم سُلوك وأفعال وأقوال الفرد والجماعة، بعد القيام بعمليتي الملاحظ والمشاهدة الواعيتين حتى التمكن من معرفة واستقراء ردود الأفعال المترتبة على كل قول أو سلوك أو فعل.

2 – قياس التغيرات التي تحدث في السُّلوك، ومحاولة التعرف على السُّلوك غير المألوف الصادر من الفرد كمفردة مستقلة أو من أحد أعضاء الجماعة أو من الجماعة بأكملها.

3 – معرفة عدد المرات التي تكرر فيها ارتكاب السُّلوك غير المألوف، وهل حدث صدفة أم حدث عن وعي وقصد، تم الإقدام على تصحيحه.

4 – تقويم الجهود المبذولة من الأفراد والجماعات ومدى ملائمتها لظروفهم الخاصّة وظروف المجتمع الذي يعيشون فيه أو ينتمون إليه، ومدى ملائمتها أيضا للقيم والشرائع والقوانين المعمول بها في البلاد.

5 . التفحص الواعي لكل ما يقال أثناء عمليّة جمع المعلومات واثنا عمليّة التحليل حتى يتم تبيّن مكامن العلل في الظاهرة أو الحالة المدروسة.

6 . التمعُّن الواعي في كل عمليّة من عمليّات الدّراسة حتى يتم الوقوف على الأسباب والمسبّبات الحقيقة للحالة ومن ثم التمكّن من إيجاد حلول ومعالجات مناسبة.

7 . مساعدة العميل بمجموعة من المعالجات المتنوّعة وإعطائه الفرصة في حريّة الاختيار التي يرغبها دون أن يُفرض عليه حل من قبل الأخصائي الاجتماعي، فالحل المفروض قد يُرفض.

8 . الملاحظة العمليّة الفطنة أثناء إجراء المقابلات مع العملاء أو الزّبائن لأجل قراءة ردود أفعالهم في كل كبيرة وصغيرة. ولهذا في الوقت الذي لا يستهان فيه الأخصائي الاجتماعي بالمعلومة في الوقت ذاته لا يستهان بأثرها على السلوك.

9 . إيجاد معايير معتمدة في قيم المجتمع الذي ينتمي العملاء إليه للتمييز بين ما يجب والدّفع تجاهه، وما لا يجب والتشجيع على الابتعاد عنه.

10 . تشجيع الأفراد على التمسّك بالقيم والفضائل الاجتماعيّة والإنسانيّة.

11 . تقوية إرادة الأفراد والجماعات في ميادين التعليم والعمل وميادين ممارسة المناشط الحرة، يُعزز لديهم الثّقة بالنّفس واحترام الآخرين

12 . إتباع مقاييس موضوعية للتعرف على المستويات القيميّة لكل معيار قيمي حتى لا توصف أحكام الأخصائي بالانحيازيّة.

13 – تقويم ما يُبث أو يُنشر من معارف وثقافات وقيم عبر وسائل الاتصال والمؤسّسات التعليميّة، وإبداء الرأي المناسب حيالها، بما يُسهم في تثبيتها أو تصويبها أو إلغائها.

14 – تقويم الإنتاج والعائد منه، والجهود المبذولة والعائد عليها وأساليب التوزيع وأثرها على درجة التكيف أو التوافق الاجتماعي بين المنتجين والمستهلكين في المجتمع.

15 – مراجعة الجهود المبذولة لرعاية الأسوياء والمعاقين والمحتاجين ومن هم في حاجة للخدمة أو المشورة.

16 – المشاركة في تقويم المناهج والمقررات والفنون والثّقافة المؤدّية إلى بناء الإنسان وتمكينه من تحمّل الأعباء والمشاركة في تطوير حياة المجتمع.

17 . تقويم سلوك الأفراد وأفعالهم بأساليب موضوعيّة دون إكراه وإجبار ييسر عملية الإصلاح والعلاج المهني.

18 . التأكيد على أهمية الأفراد في صنع المستقبل وأن كان مفردة من مفردات المجتمع ذات قيمة لا يستهان بها، وأن ما يقع فيه بعض الأفراد من عثرات، يُمكن النهوض منه والعودة للمفيد والنافع اجتماعيًّا وإنسانيًّا.

19 . التعرف على العلل المؤدية للسُّلوك أو الفعل المنحرف.

20 .كشف الأسباب الكامنة وراء الظاهرة أو الحالة المدروسة.

21 .كشف الأفعال السَّالبة اجتماعيًّا والكامنة وراء السُّلوك والفعل وتصحيحها بقيم موجبة.

22 . تدعيم القيم والفضائل الإنسانيّة بتبيان أهميّتها في تحقيق الرضاء للفرد والجماعة والمجتمع يُمكِّن من وجود معايير قيمية يُحتكم بها على الأقوال والأفعال والسلوكيات.

23 . التقدم على دراسة الحالات والعمل على إصلاح حالها والعودة بها إلى القيم التي تُشكل قواعد يحتكم بها أفراد المجتمع ويحتكمون إليها.

24 .كشف الأفعال السَّالبة إنسانيًّا والكامنة وراء السُّلوك أو الفعل المرتكب وتصحيحها بقيم موجبة.

25 – تمكين الأفراد من المبادرة، ومراجعة خطواتهم ومعرفة ما هو موجب وما هو سالب، ومساعدتهم على وضع الخطط الإصلاحية والاعتماد على الذات الجماعية والمجتمعية.

26 . تفحّص مكامن الأخطاء وتقويمها وتعّقب عمليّات الدّراسة بالمراجعة والتفحص والمتابعة حتى يتم كشف ما تحمله الفكرة الصريحة والفكرة الضمنيّة في كل نصّ أو خطاب أو قول يمكن أن يتوصل إليه الفرد أو الجماعة وتؤسس عليه أهداف تأمل تحقيقها.

27 – العمل على إظهار ما هو موجب وتثبيته، وإظهار ما هو سالب وتصويبه أو تغييره.

28 – إجراء اختبارات معيارية تُمكّن من معرفة مستوى الدلالة القيميّة، لعملية التفاعل بين الأفراد وبين أعضاء الجماعة.

29 . العمل على التصويب الموضوعي للفعل أو السلوك الانحرافي، وإعادته إلى ما يجب، ثم تحفيزه على صناعة المستقبل الأفضل.

30 . استهداف الحالة بالدراسة، واستهداف العميل بالتقبُّل وتغيير أحواله من حالات السالبة التي هوّ عليها إلى حالات الإيجاب التي ينبغي أن يكون عليها.

31 . التقويم المتصل لعمليَّات الدّراسة الخمس، والتقويم المنفصل للعميل في ذاته من حيث ما عليه من قدرات وإمكانات ومهارات أو خبرات، وتقويم سلوكه المعوجّ بعرض بدائل معيارية تُمكنه من الاختيار الحر مع وافر الرّغبة.

32 . تقويم عمليّات الدّراسة أوّل بأوّل حتى لا يبتعد الأخصائي عن مكامن العلل والأسباب في الحالات المدروسة.

33 ـ تنبيه العملاء إلى قيم المجتمع وفضائله وإلى القيم الإنسانية وفضائلها حتى يتمكنوا من الإقدام على ما يجب والابتعاد عما لا يجب بإرادة واعية.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لمبدأ أخلاقيَّات المهنة:

يؤدِّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المتضمن في مبدأ (أخلاقيَّات المهنة) المعتمد في البرمجيّة القيميّة لطرق مهنة الخدمة الاجتماعيّة وفقًا للآتي:

1 ـ تبسيط قيم المهنة موضوعيًّا حتى يحس العملاء والزّبائن بأهميّتها المهنيّة في الكلمة الصّادقة التي يملؤها الدّفء والذّوق الرّفيع في التقدير والاحترام.

2 ـ العمل مع الحالات الفرديّة والجماعيّة والمجتمعيّة بالتزام مهني أخلاقي، انطلاقًا من مبادئ قيميّة وتحقيقًا لأهداف إنسانيَة.

3 ـ ترشيد العميل بالقول الحق والكلمة الحق، التي تحته على التمسُّك بالقيم والفضائل التي يرتضها المجتمع وتبعده عن غيرها من القيم السَالبة لإثبات الذَات الاجتماعيَّة.

4 – تحسيس الفرد والجماعة بأنهم مقبولون من قبل الأخصائي الاجتماعي والمؤسّسة؛ وذلك بما يشعرهم بالسّكينة والاطمئنان.

5 – تحسيس العملاء بأهميّتهم ومكانتهم الاجتماعيّة، اعترافًا بقيمتهم الإنسانيّة، وحقّهم في الاحترام والتقدير والاعتبار.

6 – تشجيع العملاء على التعبير الهادف عن مشاعرهم تجاه الموقف الإشكالي، وتجاه الآخرين المحيطين بهم، سواء كانت مشاعر إيجابيّة أو سلبيّة.

7 – تمكين الأفراد والجماعات من الاتزان الوجداني، وبما يحقق لهم الاعتماد على الذّات أكثر من الاعتماد على الغير.

8 . تجسيد قيم المهنة في الأفعال والسّلوكيّات التي يمارسها الأخصائي الاجتماعي كقدوة أمام العملاء والزبائن الذين تربطه بهم علاقة المهنة بأسباب دراسة حالاتهم أو مشاركتهم رسم السّياسات والاستراتيجيّات التي تقود أو تؤدي إلى صناعة المستقبل.

9 . الالتزام بأهداف المهنة وأخلاقياتها والعمل على تحقيقها مع من يتعلق الأمر بهم.

10 . تحريض العملاء الذين يتولى الأخصائي الاجتماعي حالاتهم بالدراسة على الإقدام على الأفعال الموجبة التي تنال الثقة والرضا من أفراد المجتمع وتحافظ على وحدتهم وتعاونهم البناء.

11 . دفع أفراد المجتمع وجماعاته إلى انتهاج السلوك الذي يصطبغ بالقيم الإنسانية، والاقتداء بمن سبقوهم ونالوا الاحترام والتقدير والاعتبار من محيطهم الاجتماعي والإنساني.

12 . احترام كرامة العملاء واعتبارهم دون الخدش الذي قد يؤدّي إلى الفرقة أو الصدام دفاعًا عن الخصوصيّة أو الهويّة.

13 . التقدير للقيم والمعاني الإنسانية التي يؤمن بها أفراد المجتمع وجماعاته وتُكوِّن أنموذجا يمكن الاقتداء به.

14 – إشراك العملاء في عمليّات الدّراسة بموضوعيّة، يبني الثّقة في قدراتهم وإمكاناتهم.

15 – إيجاد لغة تفاهم مشتركة مع العملاء وَفسح المجال أمامهم للتعبير عن آرائهم بصراحة.

16 – تمكين الأفراد والجماعات المؤهّلين والمتخصصين من تأدية الأعمال المتوافقة مع مؤهلاتهم وتخصصاتهم، حتى يُحفّزوا على زيادة الإنتاج.

17 – الإشراف على اجتماعات الأفراد والجماعات الذين هم نزلاء مؤسّسات اجتماعيّة، ويمارسون مناشط مشتركة، وتوجيه نشاطاتهم بما يحقق التفاعل الاجتماعي بينهم.

18 . دراسة الحالات الفرديّة والجماعيّة والمجتمعيّة مع مراعاة الخصوصيّات الاجتماعيّة من أديان ومعتقدات وأعراف وثقافات دون أيِّ تعميم لخصوصيّة على حساب خصوصيّات الآخرين.

19 . التمسّك بالموضوعيّة وممارسة المهنة بأخلاق قيميّة دون أيِّ ميل عاطفي تجاه فرد أو جماعة دون غيرهم.

20 . مراجعة الخطط والاستراتيجيّات التي يأمل العملاء والزّبائن بلوغها من أجل إحداث النُّقلة إلى كل ما هو مفيد ونافع للمجتمع.

21 . تتبع خطوات الإنجاز ومراجعتها تفاديا للوقوع في الأخطاء غير المقصودة أو الوقوع في دائرة الممكن غير المتوقَّع.

22 . العمل على حث أفراد المجتمع على ممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم وحمْل مسؤوليّاتهم مع استيعاب الآخرين والتعاون معهم في كل ما من شأنه أن يقوى عرى العلاقات الإنسانيّة.

23 . تحسيس الأفراد والجماعات والمجتمعات بأهميّتهم وأهميّة دورهم في تقدّم مجتمعهم.

24 . تجنب كل ما من شأنه أن يؤدّي إلى تأثيرات عاطفيّة في أثناء تناول حالات العملاء بالبحث والدّراسة الموضوعيّة.

25 . الابتعاد عن الشخصانيّة ومقاييسها غير المعياريّة المعيقة لإنجاز الأهداف وتحقيق الطموحات.

26 . تعميم قيم الشّفافيّة والوضوح في أثناء إجراء عمليّات الدّراسة يُمكِّن من ملامسة الكامن والتعمق في أغواره لأجل معرفة مسبّباته وعلله، وكشف أثاره على القول والفعل والسّلوك.

27 . ترسيخ أهميّة التقبل للأفراد والجماعات والمجتمعات كما هم في ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعيّة يمكِّن من نقلهم إلى ما يجب.

28 – العمل على أن تكون التفاعلات داخل الجماعة هادفة، باستخدام المناقشة والحوار البنّاء، وتبادل وجهات النظر والخبرات.

29 – تعريف العاملين الإداريين بالمؤسّسة وأعضاء الجماعة، الفارق بين العلائق الخاصّة والعلائق المهنيّة والوظيفيّة وتثقيفهم بقيم المهنة وتحريضهم على احترامها وتقديرها.

30 – ربط الأفراد والجماعات بالطبيّعة والبيئة الاجتماعيّة، يُمكِّنهم من اكتشاف قدراتهم ومواهبهم ويحقق لهم الترويض النفسي.

31 – تدعيم الالتزام القيمي بالدين والعرف والأخلاق الحميدة في تأدية الواجبات ولعب الأدوار يقوي الثّقة بين الأخصائيين الاجتماعيين والعملاء أو نزلاء المؤسّسات الاجتماعيّة.

32 . الالتزام بالموضوعيّة قولًا وفعلًا وسلوكًا في جميع عمليّات الدّراسة الخمس.

33 . تحريض الأفراد والجماعات والمجتمعات على التفاعل الاجتماعي والسّياسي والاقتصادي والثّقافي والذّوقي والنّفسي.

34 . ترسيخ أخلاقيّات المهنة قولًا وفعلًا وسلوكًا يغرس الثّقة بين العملاء ومن يتولى حالاتهم بالبحث والدّراسة المهنية.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لمبدأ تبادل الخبرة:

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المتضمن في مبدأ (تبادل الخبرة) المعتمد في البرمجيّة القيميّة لطرق مهنة الخدمة الاجتماعيّة وفقًا للآتي:

1 . إدراك كفاءة المتخصصين وعدم الإغفال عنها في دراسة الحالات وتشخيصها وعلاجها.

2 . حث الأفراد على أهمية اكتساب الخبرة وتبادلها.

3 . العمل على تبادل الخبرات مع الذين لهم تجارب اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة لأخذ المشورة فيما يود الأخصائي أن يَقدم عليه في سبيل إنعاش حياة الفرد أو الجماعة أو المجتمع الذي ينتمي إليه ويعمل في مؤسساته.

4 . إدراك كفاءة الخبراء ومهاراتهم ومبادلتهم الخبرة بالخبرة في تناول الحالات بالبحث والدّراسة الموضوعيّة.

5 . عدم الاستهانة بما تضيفه المهن والحرف من وسائل وأساليب متطورة لعمليات الدراسة الخمس.

6 . العمل على رفع كفاءة المتدربين المهنيين العاملين في ميادين المهنة والرّعاية الاجتماعيّة.

7 . غرس روح التطلّع في أذهان الأفراد والجماعات وتشجيعهم على تحسين أدائهم في كل عمل أو وظيفة يقومون بها.

8 . تبادل المعرفة المتطوّرة والمتنوّعة مع الذين يسهمون في إنتاجها وتطويرها وتسويقها.

9 . تقدير الأدوار التي يلعبها الآباء والأبناء والعاملين بالمؤسّسات الاجتماعيّة الخدميّة والإنتاجيّة في عمليّات الدّراسة (عمليّة تجميع المعلومات،

وعمليّة تحليل المعلومات، وعمليّة التشخيص، وعمليّة العلاج، وعمليّة القويم).

10 ـ دفع الأفراد على التواصل مع الآخرين ومبادلتهم الخبرة التي تُسهم في إنجاح عمليات التغيير والتغير إلى الأحسن.

11 ـ العمل مع الأفراد والجماعات بأساليب الترغيب والتشويق والمرونة العالية أثناء تناول حالاتهم بالدراسة، أو إجراء المقابلات المهنية معهم.

12 ـ حُسن التصرف في المواقف التي تواجه الأخصائي دون استغراب بما أن الأمر لا يخرج عن دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع.

13 ـ تقدير المواقف العمليّة التي تُجيب على كل تساؤل يتعلق بحالات العملاء أو الزّبائن أو يُسهم في حل مشكلاتهم.

14 ـ توصيل الكلمة التي تحمل في مضمونها دلائل الخبرة والمهارة الفنية للمتعلمين والمتدربين بمرونة واستيعاب عاليين.

15 ـ الوعي بما يملكه الآخرين من خبرات هائلة والتطلّع إليهم حتى اكتسابها منهم وتوظيفها فيما يفيد الأفراد والجماعات والمجتمع بأسره.

16 ـ العمل مع المجتمع أفرادا وجماعات ومؤسّسات من حيث هم لأجل التحول بهم إلى المستقبل الأفضل.

17 ـ حث أفراد المجتمع وجماعاته على التواصل مع الآخر لمبادلته ما يفيد وينفع قيميًّا وماديًّا على المستوى الاجتماعي والمستوى الإنساني.

18 ـ العمل على ترسيخ قيمة الاستيعاب في نفوس العملاء يؤدي بهم إلى إعادة النظر فيما قدموا عليه من سلوكيَّات وأفعال، ويُمكِّنهم من إدراك نقاط الضعف التي كان عليهم أن لا يقعوا فيها، ويُسهل عليهم التعامل مع الأخصائي الاجتماعي ومع الآخرين في محيطهم الاجتماعي.

19 ـ العمل على تدليل الصعاب والعوائق الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والثّقافيّة والذّوقيّة والنّفسيّة، التي تحول بين الأفراد وبين آمالهم وطموحاتهم.

20 ـ استيعاب الأفراد وحالاتهم التي ألمت بهم، والظروف التي هم عليها أو يعانون منها في دائرة اتصالاتهم، أو معاملاتهم في حدود الأسرة، أو العمل، أو في حدود المجتمع بأسره.

21 ـ رسم الخطط الموضوعّية الممكِّنة من تحقيق الأهداف وبلوغ الغايات التي من ورائها، حيث رسم الخطط يتطلب تتبع دقيق أثناء أجراء الدراسات أو القيام بالبحوث في مهنة الخدمة الاجتماعيّة.

22 ـ تشجيع الأفراد على اكتساب أكثر من مهارة واستثمارها الاستثمار الأمثل الذي يُدخل تغيرات طيبة على حياتهم الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والنفسيّة.

23 ـ التعرف على المستويات القيميّة للأفراد وتهيئتها لاستقبال الخبرات المفيدة.

24 . إعداد البرامج الهادفة للإصلاح والبرامج الهادفة للتأهيل المهني أو الحرفي الذي يُسهم في تغيير حالات العملاء من مستوى قيمي إلى مستوى قيم أكثر تفضيلا.

25 . مشاركة العملاء في المناشط والبرامج المحفِّزة على تنمية قدراتهم بما يمكنهم من الاعتماد على أنفسهم في أداء مهامهم الاجتماعيّة والإنسانيّة.

26 . دفع أفراد المجتمع إلى إدراك الخبرة وتبادلها حتى يسهل عليهم التفكير والتخطيط في دائرة الممكن دون حدوث مفاجئات أو ظهور لعلامات الاستغراب.

27 . دفع أفراد المجتمع وجماعاته إلى ما يُمكِّنهم من تحسين أدائهم في ممارسة الأعمال التي تُناط بهم أو يعيّنون عليها.

28 . مساعدة أفراد المجتمع على إزالة العوائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية والذوقية والثقافية التي تحول بين واقعهم وبين أمالهم وطموحاتهم.

29 . تقديم مشاريع اجتماعية إصلاحية تُسهم في تدليل الصعاب وحل المشاكل التي تظهر من وقت لآخر أمام حركة الغير الاجتماعي التي يعيشها المجتمع.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لمبدأ تحكيم الضَّمير:

يؤدِّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المتضمّن في مبدأ (تحكيم الضمير) المعتمد في البرمجيّة القيميّة لطرق الخدمة الاجتماعيّة وفقًا للآتي:

1 . الأيمان بأهميّة التواصل مع الذين ساهموا في صناعة التّاريخ ثقافة وحضارة ومع الذين صنعوا الجديد، ومع الذين يأملون أن تكون لهم الصدارة من خلال إقدامهم على صناعة المستقبل الأفضل، والاستفادة مما وصلوا إليه من علوم ومعارف في تطوير أساليب البحث والدّراسة المهنيّة.

2 . ترسيخ قيم التواصل في معارف أفراد المجتمع وتنميتها بما يفيد بناء حياة اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة متطوّرة.

3 . ترشيد الأفراد والجماعات الذين يعمل الأخصائي الاجتماعي معهم أو من أجلهم بالقيم والفضائل التي تجعل ضمائرهم متيقظة دون انحيازات عاطفية، في حدود ما يرضي الله تعالى.

4 – تكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية، إيمانا بأهمية التواصل التي تفسح مجالات التعارف والتعاون البناء من أجل تحقيق أفعال إنسانية، تناصر الحق وتدعمه بالحجّة.

5 – توجيه الفرد والجماعة بالنصيحة الهادفة والصادقة مع وضوح الأهداف والغايات المهنية التي يأمل الأخصائي الاجتماعي تحقيقها وإنجازها.

6 – حث الفرد والجماعة على المشاركة في رسم الخطط وإعداد البرامج، وتنفيذ الأنشطة، في حدود قدراتهم واستعداداتهم وإمكاناتهم، وبما يحقق التواصل بينهم، وبين الجماعات والمجتمعات الأخرى.

7 . التواصل مع الذين ينتجون القيم الفاضلة وأخذها، ومع الذين ينتجون التقنية المتطورة لأخذ كل ما هو نافع ومفيد لعمليّات الدّراسة، وتقدم المجتمع.

8 . التأني في إصدار الأحكام أثناء جمع المعلومات وأثناء القيام بالدّراسات الاستطلاعيّة، وقبل الوصول إلى نتائج دالة على الحقيقة.

9 . دراسة الحالات الفرديّة والجماعيّة والمجتمعيّة بموضوعيّة وبدون إصدار أحكام مسبقة مع مراعاة الظرف ألزماني والمكاني اللذين وقعت فيهما الوقائع أو ظهرت فيهما المشاكل قيد البحث والدّراسة.

10 . تشجيع الأفراد على المشاركة الفعّالة وذلك بهدف تحقيق التوازن العلائقي بين مبررات ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمْل المسؤوليّات.

11 . تصحيح المعلومات الخاطئة بمعلومات صائبة حتى يتم التمكّن من تقويم السلوك المنحرف.

12 . تقويم أفعال الأفراد والجماعات من خلال المشاركة الفعّالة في ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمْل المسؤوليّات.

13 – تزويد الفرد والجماعة بالمعلومات الوافرة، التي تمدهم بما ييسر لهم إشباع حاجاتهم المتطوّرة، ورغباتهم المتعددة، وبما يؤهلهم إلى مستويات قيميّة أفضل.

14 – التأكيد للأفراد والجماعات على أهمية الاتزان والتوازن أثناء لعبهم لأدوارهم بإرادة ودون تحيز لأي اعتبارات شخصانية.

15 – الوقوف موضوعيا على الأسباب والدوافع والظروف التي نشأة عنها حالة العملاء أو مشكلاتهم مع الوصول إلى معالجات مهنية تشعرهم بالرضاء عما قدَّمه الأخصائي من جهود دون إي كلل أو ملل.

16 – مساعدة كل عضو من أعضاء الجماعة، على تكوين علاقات طيبة ومرضية مع الآخرين، ودفعهم للانخراط في المشاركة الهادفة لزيادة الإنتاج المربح للجميع بجهد الجميع كوحدة واحدة.

17 . دفع الأفراد والجماعات إلى تكوين علائق قيمية على المستويين الاجتماعي والإنساني يحفزهم إلى بناء الذات المتطلّعة لكل مفيد ونافع.

18 . التأكيد على أهمية تصحيح الأخطاء بموضوعية كلَّما تم العثور عليها أو تم كشفها.

19 . تحفيز أفراد المجتمع على تأسيس علائق قيميّة طيبة أثناء الدّراسة والعمل وأثناء ممارسة المناشط أو أثناء اللقاءات الاجتماعية في الحفلات والمناسبات السارة والحزينة.

20 . تحكيم العقل دون تسرّع أو ميل عاطفي أو انحياز مصلحي لفرد دون آخر أو لجماعة دون أخرى أو لمجتمع دون آخر.

21 . القيام بالمراجعة والتقويم الموضوعيين لأجل تحقيق نتائج ومعالجات أو حلول مهنية للحالة والظروف التي ساهمت في إظهارها بين يدي الأخصائي الاجتماعي.

22 . ترسيخ أهميّة الثبات على القواعد الموضوعيّة المحقّقة للعلاج والإصلاح المؤدّي للتطلُّع للمفيد.

23 . استيعاب ما يدور بين أفراد المجتمع بوعي ضميري حتى يتم التبيُّن عن واقع، تم التدخل الموضوعي بما لا يكون على حساب القيم المهنيّة.

24 . تقديم المساعدة الهادفة لمن هم في حاجة إليها وفقا لإمكانات المؤسسة وأخلاقيَّات المهنة وظروف الحالة وحاجتها.

25 . ضخ المعلومات الوافرة لتوعية الأفراد والجماعات النزلاء في مؤسسات الرعاية والخدمة الاجتماعية، حتى تصحح معلوماتهم الخاطئة التي تشربوها وأثرت سلبًا في سلوكيّاتهم وأفعالهم.

26 . حث الأفراد والجماعات على التمسّك بالقيم والفضائل الاجتماعيّة المستمدة من معتقداتهم وأعرافهم الاجتماعية حتى ينالوا القبول من محيطهم الاجتماعي، وتُفسح أمامهم مجالات العمل البناء وتتغير وجهات النظر السَّابقة عليهم.

27 . ترشيد الأفراد والجماعات بالمعارف والعلوم التي تُرسخ فضائل التقويم الموضوعي، وتجعل في عقولهم مخافة الله لا مخافة عبيده.

28 – إعادة بناء الجماعة وأعداد برامجها على معايير قيميّة موضوعيّة، تُمكّن من استيعاب الجديد وتفهّمه.

29 – تهيئة الفرد والجماعة للحياة التطلّعية، الرّافضة للانغلاق والتقوقع على الذَّات؛ وذلك بإشراكها في عمليّات الدّراسة، وعمليّة المساعدة، ورسم الخطط وإعداد البرامج.

30 – التقويم المستمر للقول والفعل والسلوك، من أجل معرفة ما حققه الأخصائي الاجتماعي من نجاح أو فشل، في إطار القيم الأخلاقية والمهنية لطريقة خدمة الجماعة.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لمبدأ اعتماد السرِّيَّة:

يؤدِّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المتضمن في مبدأ (اعتماد السرية) الذي اعتمدته البرمجيّة القيميّة في طرق الخدمة الاجتماعيّة وفقًا للآتي:

1 . طمأنة العملاء بالمحافظة على كل ما يقولونه أو يدلون به للأخصائي الاجتماعي، بما يؤكد أن المعلومات حق لهم فلا يحق لغيرهم أن يطّلع عليها، أو حتى يقترب منها.

2 . تحسيس العملاء بأنهم قيمة إنسانيّة لا يستهان بها.

3 – جمع المعلومات وتحليلها، وتشخيص الحالة وعلاجها في سرية تامَّة.

4 – حفظ المعلومات التي يدلي بها العملاء من النشر وبخاصّة فيما يتعلق بالمشاكل الأسريّة والعاطفيّة والقانونيّة ما يستوجب حفظها في الصدور وفي السجلات المحفوظة في اماكن تحقيق الأمن والآمان، حتى لا تقع في أيدي الآخرين.

5 – إشعار العملاء بالاطمئنان وإبلاغهم بالحرص على ما يدلوا به من معلومات تُفيد حالتهم.

6 . التأكيد للزبائن الذين تربطهم علاقة مصلحه أو خدمة تستوجب تعاملات وثقة بالنظم والتشريعات النافذة في المؤسسات والعاملين فيها، كالمصارف والشركات والوزارات والأمانات أنّ ما لهم من معلومات هو في الحفظ والسلامة، وأنَّه بين أيدي أمينة.

7 . طمأنة أفراد المجتمع على ما يدلون به من معلومات ذات أهمية لأمن الوطن وخدمة البلاد واستقرار أمنه، أو تتعلق بسياساته ورسم استراتيجيّاته أو أنها متعلقة ببرامج معينة فإذا ما أعلن عنها قد لا تتحقق أو لا تنجز.

8 . طمأنة العملاء بأن المعلومات التي سيدلون بها لن يتم العبث بها أو نقلها للآخرين.

9 . حث العملاء بأساليب مرنة على الإفصاح عما يجول بخاطرهم، دون خوف أو تردد فهم لا يختلفون عن غيرهم في شيء من حيث القدرات

والاستعدادات، والفرق فقط يعود للظروف التي ألمت بهم وهي قابلة للإصلاح والعلاج وهم قابلون للعودة إلى بيئتهم ومحيطهم الاجتماعي.

10 . المحافظة على سرّيَّة المعلومات الخاصَّة التي يدلي بها الأفراد أو الجماعات، وحفظها في أماكن محمية بتأمينات وإجراءات، وقوانين صريحة.

11 . حفظ حقوق العملاء الذين لا يرغبون في نقل ما يقولونه أو يدلون به رسميا إلى من لا يتعلق الأمر بهم، واقتصار تداوله بين العملاء والأخصائي الاجتماعي، كلما استدعت الضّرورة لذلك.

12 . حث العملاء على التفاعل والمشاركة والمبادرة في الأعمال والمناشط التي تُعد لها البرامج وترسم لها الخطط أو الاستراتيجيات، وحثهم على تحدي الصعاب والقبول بمواجهتها بلا تردد.

13 . التأكيد للعملاء على أن المعلومات التي يدلون بها أو يقولونها مهما حملت من أسرار أو كشفت عنها فهي في دائرة الحفظ والأمان وفقا لفلسفة المؤسّسة ومبادئها الإنسانيّة.

14 . تقدير ظروف العملاء السياسية والاجتماعيّة والاقتصاديّة والنفسيّة والذّوقيّة والثّقافيّة في كل ما يتعلق بهم من أمر، وسترتهم أمام الآخرين سواء كانوا من الأقارب أم من الآباعد.

15 . عدم الإباحة بالأسرار الخاصّة، فالإباحة بها قد تؤدّي إلى الفتنة وفساد العلائق الاجتماعيّة والعلائق الاقتصاديّة والسياسيّة بين الأفراد والجماعات والمجتمعات.

16 . استثمار المعلومات التي يدلي بها العملاء في حدود دراسة حالاتهم ومعالجتها وبلوغ الإصلاح الذي يُمكنهم من العودة السليمة إلى بيئاتهم الاجتماعية وهم واثقون بأن ما أدلوا به من معلومات لن يظهر إلى خارج حدود المؤسسة والمهنة التي تولتهم بالدراسة الموضوعيّة.

17 – إشعار العملاء وأعضاء الجماعات بأهميتهم الوظيفية في أسرهم ومجتمعهم المحلي والإنساني، ودفعهم إلى التمسك بأدوارهم الاجتماعيّة باعتبارهم مفردات بشريّة على درجة عالية من الأهميّة.

18 – الطلاع على المذكرات الخاصة، بما يُمكّن من كشف حالة العملاء، ومعرفة الأسرار التي تحتويها وتستوجب الدّراسة والبحث.

19 – تقوية قدرات الفرد والجماعة على التمييز بين ما هو سراً وبين ما هو ليس بسر. فقدراتهم ومواهبهم وميولهم لم تعد سرًا خاصًا، بل هي طاقات يمكن الإعلان عنها والاستفادة منها اجتماعيًّا وفنيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا عندما توجّه الوجهة السليمة.

20 ـ تحفيز الأفراد على العمل البناء والتعاون المثمر الذي يعود عليهم وعلى مجتمعهم بالمنافع ويجعلهم خارج دائرة المستهلكين الذين لم تبلغ بهم الأحوال بعد إلى درجة الاعتماد على الذات.

21 ـ السكوت على الأسرار الخاصة وعدم نشرها في وسائل الأعلام بأنواعها المتعددة، أو حتى الحديث عن معلومات خاصة بحالات فردية أو جماعية أمام الصحفيين أو الذين لا يؤمنون بمبدأ السرية وحقها في التعامل المهني بين الأخصائيين الاجتماعيين والعملاء أو الزبائن، ولذا فالقانون كفيل بإعادة الحقوق لأصحابها حتى وإن كانت عن غير قصد فالقانون كما يقولون لا يحمي المغفلين.

22 ـ اعتبار القانون وتقدير أهدافه، فكما أن الإدلاء بالمعلومات الخاصة بالعملاء ترفضه مهنة الخدمة الاجتماعيَّة، فكذلك السكوت على معلومات تهدد أمن البلاد ومواطنيها لا تقبله المهنة؛ ولذا يؤدي الأخصائي الاجتماعي أدواره المهنيّة وفقًا لما ينص عليه القانون.

23 ـ تفطين العملاء من غفلتهم عمّا يسمح به القانون وما لا يسمح به، ولذا فالحفاظ على أسرار العملاء واجب وقيمة مهنية، ولكن عندما تُشكِّل المعلومة خطرا على حياة الفرد أو الجماعة أو المجتمع فالسكوت عليها يُعد جريمة بحالها.

24 ـ غرس الثّقة والطمأنينة في العملاء تجعلهم على درجة من الاستعداد الذي يمدهم بإعطاء المزيد من المعلومات المتعلقة بحالاتهم ويُحفزهم على تقبل الأخصائي والاستئناس به وبآرائه الموضوعيّة.

25 – مساعدة الأفراد والجماعات على التعرف على المحيط الاجتماعي وتوفير الإمكانيات المادية المحققة للعمل المنتج فنيًّا وعلميًّا واقتصاديًّا، وتحفيزهم على التفاعل مع محيطهم الاجتماعي الذي يمدهم بالقوة كلما التجئوا إليه.

26 – مشاركة الأفراد والجماعات علنياً في إقرار ما يتعلق بهم من أمر، ومشاركتهم التنفيذ وتمكينهم من المتابعة والتقويم الشخصي والاعتماد على النفس ومشاركة الآخرين ومبادلتهم الود والمعلومة النافعة والمفيدة.

27 – الاحتفاظ بحق كل عضو من أعضاء الجماعة، أو أي نزيل من نزلاء مؤسسات الرعاية والخدمة الاجتماعيّة، في سريّة المعلومات الخاصة به، ولذلك حتى داخل الجماعة الواحدة قد لا يرغب بعض من أعضائها من البوح أمام الآخرين من جماعته بمعلومات يرى من وجهة نظره أنها خاصّة به وبالتالي لن يبوح بها أمامهم، فعلى الأخصائي الاجتماعي الاحتفاظ بهذا الحق لكل عضو من أعضاء الجماعة.

28 ـ الحفاظ على المعلومات قيمة إنسانيّة موجبة تغرس الثّقة في نفوس العملاء؛ ولذا فهي على رأس أولويّات الدَّور المهني للأخصائي الاجتماعي.

29 . تحفيز أفراد المجتمع على إعطاء معلومات تساعد الأخصائي الاجتماعي على العودة بالعملاء إلى بيئاتهم الاجتماعيَة وتحقق لهم الطمأنينة النفسيَّة.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لمبدأ حقّ تقرير المصير:

يؤدِّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المتضمن في مبدأ (حق تقرير المصير) الذي اعتمدته البرمجيّة القيميّة لطرق مهنة الخدمة الاجتماعيّة وفقًا للآتي:

1 – إعطاء الفرصة للأفراد، لفهم مشكلتهم وأسبابها والعوامل المؤثرة فيهم، من أجل اتخاذ قرارهم بكل حرية.

2– مساعدة أفراد وجماعات المجتمع على إدراك قدراتهم واستعداداتهم وإمكاناتهم المتاحة والتي يمكن إتاحتها.

3– تفطين العملاء بإمكانات المؤسسة وشروطها، وموارد البيئة المحيطة التي يمكن الاستفادة منها، بما لا يتعارض مع النظم والقوانين.

4– إمداد الأفراد والعملاء وأعضاء الجماعة بالإمكانيّات الماديّة والمعنويّة التي تُمكِّنهم من التخلص من عوامل الخوف والتهديد، وتفسح أمامهم مجالات التنفيس عن انفعالاتهم من خلال ممارسة المناشط المتعددة والمتنوّعة.

5 ـ تحريض النَّاس على ممارسة الحريّة في كل ما يتعلق بهم من أمر، مع تقدير واحترام حريات الآخرين، واحترام المنظومة القيمية للخصوصيّات الدينيّة والعرفيّة لكل مجتمع من المجتمعات الإنسانيّة.

6 ـ ترسيخ قيم الديمقراطية في أذهان العملاء، والعمل معهم بأساليبها من خلال مشاركتهم في عمليات الدراسة، ومشاركاتهم المناشط الجماعية، حتى يتعودوا على ذلك، بعد رجوعهم للبيئة الاجتماعيّة التي جاءوا منها للمؤسسة الاجتماعية وهم في حاجة للمساعدة الهادفة.

7 ـ تدعيم قيم الإرادة لدى أفراد المجتمع الذين يتعامل الأخصائي الاجتماعي معهم في المؤسّسات التعليميّة أو المؤسّسات الخدميّة أو الذين يتعامل معهم ويتولى حالاتهم بالدراسة في مؤسّسات الرّعاية والخدمة الاجتماعية، من خلال البرامج وممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمْل المسؤوليات، ويجب التأكيد للجميع أن زمن الدكتاتوريات وزمن الإجبار والإكراه قد ولى، فاليوم في زمن القرية الصّغيرة (عصر العولمة) لا مجال إلا لممارسة الحريّة وبكل إرادة.

8 ـ اعتماد الديمقراطيّة أسلوبًا في المشاركة في اتخاذ القرارات أو إصدارها وفي تنفيذها ومتابعتها وتقويمها كلما لزم الأمر لذلك.

9 ـ تعويد العملاء والزبائن والأفراد الذين يتعامل الأخصائي الاجتماعي معهم على التعامل بكل شفافيَة.

10 . العمل على دراسة الحالات الفرديّة والجماعيّة والمجتمعيّة حتى الإصلاح؛ حيث لا يأس مع الأمل.

11 . حث الأفراد على المشاركة في الأفعال والأعمال التي تُمكّنهم من تقرير مصيرهم بإرادة، حتى يتمكنوا من الاعتماد على أنفسهم بدون إنابة.

12 – استثارة القوّة الذّاتية للأفراد وأعضاء الجماعة بما يحقق الديناميكيّة بين أعضائها لتقرير ما يرونه مناسباً لإشباع احتياجاتهم.

13 – المشاركة في سن القوانين التي تُمكِّن الأفراد من ممارسة حقوقهم وتأدية واجباتهم وتحمّل مسؤولياتهم كاستجابة لممارسة الحرية بأسلوب ديمقراطي.

14 – ترشيد أفراد المجتمع على أن الدفاع عن الوطن والبلد والأسرة واجب اجتماعي وإنساني تحتويه المناهج والمقررات ويعمل به الأخصائيّون الاجتماعيّون ويعملون على ترسيخه مهنيًّا.

15 – مساعدة أفراد المجتمع وجماعاته المتعددة على المساهمة الكاملة والاشتراك الفعلي في عمليات الدراسة وتحديد الأهداف ووضع الأولويَّات ورسم الخطط وإعداد البرامج وتنفيذها.

16 . توعية أفراد المجتمع بأهميّة تحمّل ما يترتّب على ممارستهم لحقوقهم وأدائهم لواجباتهم بإرادة، حتى يتمكنوا من المعرفة الواعية بما يقومون به أو يقدمون عليه.

17 ـ تأسيس علاقة مبنية على الوضوح والشّفافيّة والتقبُّل بين الأخصائي وبين العميل تحقيقا للمشاركة الفعَّالة والتعاون المهني المفيد.

18 ـ تشجيع الأفراد على التمسك بأداء الأدوار والوظائف والمهام الاجتماعيّة والإنسانيّة عن رغبة لا عن إجبار وإرغام.

19 ـ دفع أفراد المجتمع وجماعاته إلى التمسك بممارسة حقوقهم في كل أمر يتعلق بمصائرهم في الوقت الحاضر والمستقبل.

20 ـ دفع أفراد المجتمع وجماعاته لأداء واجباتهم، تجاه أنفسهم وأسرهم، وتجاه ما يقومون به من مهام وأعمال في مؤسّسات المجتمع الحكومي والمجتمع المدني.

21 – تفهُّم قدرات واستعدادات الجماعة، وتقدير أفكارهم واحترام آرائهم، بما يساعد على إنجاز المهمة المسندة إليهم وفقا للخطط المرسومة.

22 – تحديد أوجه النشاط المكلف به كل عضو من أعضاء الجماعة وممارسته في حدود ما تسمح به قدراتهم وإمكانات وظروف المؤسسة.

23 – إعداد برامج تتضمن أنشطة تهدف لتقوية إرادة الفرد والجماعة. فكلما كانت إرادة عضو الجماعة قوية، تمكَّن من التفاعل الموجب مع بقيّة الأعضاء، وتحقق بذلك التوازن الانفعالي الذي به يتمكن من تكوين علائق تطلّعيّة.

24 – المساعدة على اختيار قائد للجماعة، له منهج وطريقة وأسلوب يحقق من خلالها أهداف الجماعة وأهداف المؤسسة وغايات المجتمع.

25 ـ دفع الأفراد إلى تحمّل ما يقع عليهم من أعباء في سبيل ممارسة الحرية بأسلوب ديمقراطي، من خلال حقوق تمارس وواجبات تؤدّى.

26 ـ تفطين الأفراد إلى أهميّة الاتزان العلائقي أثناء لعبهم للأدوار المتعددة والمتنوعة، فالفرد قد يلعب مجموعة أدوار في وقت واحد، فهو الأب، والزوج، والابن خاصة إذا كان تواجده في أسرة ممتدة والأب لا زال على قيد الحياة، وفي نفس الوقت هو مدرسا، وعضوا في جمعيّة خيريّة. هذه جميعها تحتاج إلى لعب أدوار متعدّدة ومتنوّعة؛ فدوره كابن يختلف بطبيعة الحال عن دوره كأب أو عضوا في جمعيّة خيريّة، ولهذا فالاتزان العلائقي ضرورة لا ينبغي الإغفال عنها.

27 ـ حث الأفراد والجماعات على حمْل المسؤوليّات التي تناط بهم في مقابل ما يمارسونه من حقوق وما يؤذونه من واجبات.

28 ـ تمكين أفراد المجتمع من المشاركة في عمليّات الدراسة الخمس (تجميع المعلومات، تحليل المعلومات، تشخيص الحالة، العلاج والتقويم) يساعدهم على تقرير مصيرهم.

29 ـ تفطين الأفراد إلى أهمية التأهيل والمشاركة فيه عن وعي وإرادة، حتى تتم عمليّات الاستيعاب لِما يؤهلون عليه، ومن بعده يتم استثمارها فيما

يرغبونه وبفعالية؛ ولهذا فالإجبار لا يُحفِّز على الإبداع وزيادة الإنتاج، حتى ولو كان تأهيلا على حرفة أو مهنة.

30 – التخفيف من حدة التّوترّات الدّاخليّة للفرد، وإقناعه بأنّه قوّة، وأنّ عليه اتخاذ الكثير من القرارات، وان لا يقف عند فشل قرار اتخذه في حياته.

31 – إزالة الضغوط الخارجيّة التي تحد من حريّة الأفراد في اتخاذ ما يرونه مناسبًا لمصيرهم، سواء من جانب الأسرة أو المدرسة أو الأصدقاء أو وسائل الإعلام، مع احترام وتقدير دين المجتمع وعرفه والقيم السائدة بين أفراده وجماعاته.

32 – تدخل الأخصائي مهنيًّا في تقرير مصير الحالات التي تعاني من الركود والسلبية والتواكل أو الحالات المرضيَّة، أو مخالفي القانون.

33 ـ دفع الأفراد والجماعات والمجتمعات إلى رسم الخطط وإعداد البرامج في ضوء أهداف محددة حتى يتمكنوا من الحركة في عجلة التغيّر الاجتماعي والإنساني.

34 ـ المشاركة في عمليات الإصلاح الاجتماعي والعودة بالعملاء (فرد أو جماعة أو مجتمع) إلى الحالة السّويَّة اجتماعيًّا وإنسانيًّا، حتى يتمكّنوا من تقرير مصيرهم بإرادة.

والحمد لله ربّ العالمين.

صدر للمؤلّف

صدر للمؤلّف الدّكتور عقيل حسين عقيل: 92 بحثا نشرت داخل ليبيا، وخارجها.

صدر له (176) مؤلّفا منها: ستَّةُ موسوعات، وهي:

. الموسوعة القيمية لبرمجيَّة الخدمة الاجتماعيَّة (4 مجلَّدات)، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

. موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض (11 مُجلَّد)، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2009م.

. موسوعة صفات الأنبياء من قصص القرآن (9 مجلَّدات)، المجموعة الدوليَّة للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

. موسوعة الأنبياء من وحي القرآن (12 مجلَّد)، المجموعة الدوليَّة للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

. موسوعة من قيم القرآن الكريم (13 مجلَّد)، شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

. موسوعة الأنبياء من وحي القرآن والسنّة (27 مجلَّد)، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

أشرف، وناقش 83 رسالة ماجستير، ودكتوراه.

. مجالات اهتمام المؤلف البحثية:

1 . الخدمة الاجتماعيَّة، والتنمية البشرية.

2 . طرق البحث الاجتماعي.

3 . الفكر والسياسة.

4 . الإسلاميَّات.

5 . الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلّفات باللغة الإنجليزية، والتركيَّة.

المؤلّفات

1 . مستوى التحصيل العلمي بمرحلة التعليم المتوسط، طرابلس ليبيا، 1989م.

2 . الأصول الفلسفية لتنظيم المجتمع، منشورات جامعة طرابلس، ليبيا، 1992م.

3. فلسفة مناهج البحث العلمي، منشورات الجأ، 1995م.

4 . منهج تحليل المعلومات وتحليل المضمون، منشورات الجأ، مالطا، 1996م.

5 . سيادة البشر دراسة في تطور الفكر الاجتماعي، منشورات الجأ، مالطا، 1997م.

6 . المفاهيم العلمية دراسة في فلسفة التحليل، المؤسسة العربية للنشر وإبداع، الدار البيضاء، 1999م.

7 . البُستان الحُلم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1999م.

8 . التصنيف القيمي للعولمة، منشورات الجأ، مالطا، 2001م.

9 . الديمقراطية في عصر العولمة (كسر القيد بالقيد)، دار الجأ، مالطا، 2001م.

10 . نشوة ذاكرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004م.

11 . خماسي تحليل القيم، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.

12 . منطق الحوار بين الأنا والآخر، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.

13 . خدمة الفرد قيم وحداثة، دار الحكمة، 2006م.

14 . خدمة الجماعة رؤية قيمية معاصرة، دار الحكمة، 2006م.

15 . البرمجيَّة القيميَّة لمهنة الخدمة الاجتماعيَّة، الدار الدوليَّة للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

16 . البرمجية القيمية في طريقة تنظيم المجتمع، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

17 . البرمجية القيمية في طريقة خدمة الجماعة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

18. الموسوعة القيمية لبرمجية الخدمة الاجتماعيَّة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

19 . البرمجية القيمية في خدمة الفرد، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.

20 . مفاهيم في استراتيجيات المعرفة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.

21 ـ المقدمة في أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، بيروت ـ دمشق، 2009م.

22 ـ موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2009م.

23 ـ ألستم من آل البيت، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

24 ـ مختصر موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

25 ـ خطوات البحث العلمي (من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة)، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

26 ـ قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

27 ـ أسماء حُسنى غير الأسماء الحسنى، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

28 ـ آدم من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

29 ـ نوح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

30 ـ إدريس وهود وصالح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

31 ـ إبراهيم وإسحاق وإسماعيل ولوط من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

32 ـ شعيب من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

33 ـ يعقوب ويوسف من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

34 ـ داوود وسليمان من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

35 ـ يونس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

36 ـ أيوب واليسع وذو الكفل وإلياس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

37 ـ موسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

38 ـ عيسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

39 ـ محمَّد من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

40 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، آدم ونوح، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

41 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، ادريس ويعقوب ويوسف، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

42 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، أيوب وذو الكفل واليسع والياس، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

43 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، موسى وهارون وعيسى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

44 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، يونس وزكريا ويحيى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

45 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ولوط، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

46 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، هود وصالح وشعيب، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

47 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، داوود وسليمان، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

48 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، النبي محمَّد، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

49 ـ موسوعة صفات الأنبياء من قصص القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

50 ـ موسوعة الأنبياء من وحي القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

51 ـ التطرُّف من التهيّؤ إلى الحلّ، المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.

52 ـ ألسنا أمةً وسطا، ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2011م.

53 ـ المنهج وطريقة تحليل المضمون، ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2011م.

54 ـ الإرهاب (بين قادحيه ومادحيه) المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.

55 ـ الخوف وآفاق المستقبل، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2011م.

56 ـ سُنن التدافع، شركة الملتقى للطباعة وانشر للطباعة والنشر، بيروت: 2011م.

57 ـ خريف السُّلطان (الرَّحيل المتوقّع وغير المتوقّع) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

58 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم إقداميّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

59 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تدبّرية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

60 . من قيم القرآن الكريم (قيم وثوقيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

61 . من قيم القرآن الكريم (قيم تأييدية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

62 . من قيم القرآن الكريم (قيم مناصرة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

63 . من قيم القرآن الكريم (قيم استبصارية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

64 . من قيم القرآن الكريم (قيم تحفيزية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

65 . من قيم القرآن الكريم (قيم وعظية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

66 . من قيم القرآن الكريم (قيم شواهد) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

67 . من قيم القرآن (قيم مرجعيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

68 . من قيم القرآن الكريم (قيم تسليمية) شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

69 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تسامح)، شركة الملتقي للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

70 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تيقُّنيّة)، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

71 ـ الرفض استشعار حرية، دار الملتقى، بيروت، 2011م.

72 ـ تقويض القيم (من التكميم إلى تفجّر الثورات)، شركة الملتقى، بيروت، 2011م.

73 ـ ربيع النّاس (من الإصلاح إلى الحلّ) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011م.

74 ـ موسوعة القيم من القرآن الكريم، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2012م

75 ـ أسرار وحقائق من زمن القذافي، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ودار المختار طرابلس، 2013م.

76 ـ وماذا بعد القذافي؟ المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

77 ـ ثورات الرّبيع العربي (ماذا بعد؟) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

78 ـ العزل السياسي بين حرمان وهيمنة، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

79 ـ السياسة بين خلاف واختلاف، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 3014.

80 ـ الهويّة الوطنية بين متوقّع وغير متوقّع، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014.

81 ـ العفو العام والمصالحة الوطنية، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

82 ـ فوضى الحلّ، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

83 ـ بسم الله بداية ونهاية، القاهرة، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، 2015.

84 ـ من معجزات الكون (خَلق ـ نشوء ـ ارتقاء)، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016م.

85 ـ مقدّمة الأنبياء من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

86 ـ موسوعة الأنبياء من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

87 . آدم من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

88 . إدريس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

89 . نوح من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م 89 .

90 . هود من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

91 . صالح من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

92 . لوط من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

93 . إبراهيم من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

94 . إسماعيل من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

95 . إسحاق من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

96 . يعقوب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

97 . يوسف من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

98 . شعيب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

99 . أيوب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

100. ذو الكفل من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

101 . يونس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

102 . موسى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

103 . هارون من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

104 . إلياس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

105 . اليسع من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

106 . داوود من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

107 . سليمان من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

108 . زكريا من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

109 . يحيى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

110 عيسى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

111 . محمّد من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

112 . الدّعاء ومفاتيحه، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2017م.

113 . صُنع المستقبل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

114 . الفاعلون من الإرادة إلى الفعل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

115 . مبادئ التنمية البشرية، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

116 . من الفِكَر إلى الفِكْر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

117 . التهيؤ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

118 . منابع الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

119 . الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

120 . المبادئ الرئيسة للسياسات الرّفيعة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2018م.

121 . تحدّي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

122 . الواحدية من الخلق إلى البعث، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

123 . مبادئ تحدي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

124 ـ المعلومة الصائبة تصحح الخاطئة (من الخوف إلى الإرهاب) مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

125 ـ الممكن (متوقّع وغير متوقّع) مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

126 ـ مبادئ فكّ التأزّمات، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

127 ـ الأهداف المهنيّة ودور الأخصائي الاجتماعي، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

128 ـ تصحيحا للمفاهيم (فاحذروا)، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

129 ـ العدل لا وسطية ولا تطرف، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

130 ـ غرس الثّقة (مبدأ الخدمة الاجتماعيَّة)، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

131 ـ مفاهيم الصّلاة والتسليم على الأنبياء، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2018م.

132 ـ الخدمة الاجتماعيَّة (قواعد ومبادئ قيميّة) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

133 – كيفيّة استطلاع الدراسات السَّابقة مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

134 – الخدمة الاجتماعيَّة (تحليل المفهوم ودراسة الحالة) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

135 – الخدمة الاجتماعيَّة (مبادي واهداف قيمية) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

136 – الخدمة الاجتماعيَّة (مفاهيم مصطلحات)، مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

137 – التنمية البشرية (كيف تتحدّى الصّعاب وتصنع مستقبلًا)، مكتبة القاضي، القاهرة، 2018م.

138 - مبادئ الخدمة الاجتماعيَّة (تحدّي الصّعاب وإحداث النُّقلة) مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

139 _ الإرهاب بين خائف ومخيف، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

140 _ التطرُّف من الإرادة إلى الفعل، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

141 _ البحث العلمي (المنهج والطريقة) مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

142 _ العدل ينسف الظلم، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

143 _ تقويض الإرادة، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

144 _ القوَّة تفكّ التأزُّمات، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

145 _ إحداث النُّقلة تحدٍّ، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

146 _ نيل المأمول قمَّة، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

147 _ نحو النظريَّة خلقًا، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

148 _ نحو النظريَّة نشوء، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

149 _ نحو النظريَّة ارتقاء، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

150 – الخلاف (في دائرة التاريخ) مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

151- القواعد المنهجية للباحث الاجتماعي والقانوني، القاهرة: دار القاضي، 2220.

152 – قواعد البحث للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 2020م.

153 – خطوات البحث العلمي وصناعة الأمل، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

154 – المنهج العلمي وإحداث النُّقلة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

155- دراسة الحالة ودور الأخصائي الاجتماعي، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

156- قواعد البحث العلمي وصنع المستقبل، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

157- وسائل التأهب للبحث العلمي، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

158- حلقات صناعة المستقبل، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

159- أمحمَّدٌ أميٌّ، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

160- طرق البحث العلمي ونيل المأمول، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

161- الطريقة العلمية لتحليل مضمون القيم، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

162-كسر الوهم، القاهرة: مكتبة القاضي، القاهرة: 2022م.

163- معجزات وبعضها من بعض، المصرية، القاهرة: 2022م.

164 ـ أيد السارقِ تقطع، المصرية، القاهرة: 2022م.

165 – العقل من اللاشيء إلى الشيء دراية، مكتبة القاضي، القاهرة: 2022م.

166 – النُّقلة من التكيف إلى التوافق، المصريّة للطباعة والنشر، القاهرة 2022م.

167 – أوهام الأنا (اللاهويَّة)، مكتبة القاضي، القاهرة: 2022م.

168 – استرداد السِّيادة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 2022م

169 – موت الموت، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 2022م.

170 – العقل قيد (من الأمّية إلى الاستنارة)، مكتبة القاضي، القاهرة، 2022م.

171 – الرِّجال القوامة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 2022م.

172- الدِّراية من الأمر إلى الطاعة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 2022م.

173- النشوز والقيم القوَّامة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 2022م.

174 – استطلاع الدراسات السابقة (من حيرة الباحث إلى نيل المأمول)، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 2022م.

175 – الخدمة الاجتماعية الناهضة (قواعد ومبادئ)، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 2022م.

176 – الخدمة الاجتماعيَّة الناهضة، (غرسُ ثقة، تحدّي صِعاب، إحداثُ نُقلة)، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 2022م.

177 – الخدمة الاجتماعية النَّاهضة (الدّور المهني للأخصائي الاجتماعي)، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 2022م.

المؤلّف في سطور

أ د. عقيل حسين عقيل

مواليد ليبيا 1953م

بكالوريوس آداب 1976م بدرجة الشّرف الأولى جامعة الفاتح (طرابلس).

ماجستير تربية وتنمية بشريَّة، الولايات المتحدة الامريكيَّة (جامعة جورج واشنطن) 1981م مع درجة الشّرف.

. دكتوراه في الخدمة الاجتماعيَّة.

. أستاذ بجامعة الفاتح كلية الآداب (طرابلس).

. شغل منصب أمين تعليم بلدية طرابلس (1986 . 1990).

. انتخب من قبل مؤتمر الشعب العام مفتشا عامًّا لقطاع الشؤون الاجتماعيَّة، ثمّ كلّف بالتفتيش على وزارتي التعليم العام والتعليم العالي 2006م.

. شغل منصب أمين التعليم العالي (وزيرًا) 2007 . 2009م.

. انتخب أمينًا عامًّا للتنمية البشريَّة بأمانة مؤتمر الشّعب العام 2009م.

. صدر للمؤلّف 92 بحثا نشرت داخل ليبيا وخارجها.

. صدر له (176) مؤلّفا منها ستة موسوعات.

. أشرف وناقش 83 رسالة ماجستير ودكتوراه.

. مجالات اهتمام المؤلف البحثيَّة:

1 . الخدمة الاجتماعيَّة والتنمية البشرية.

2 . طرق البحث الاجتماعي.

3 . الفكر والسياسة.

4 . الإسلاميات.

5 . الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلّفات باللغة الإنجليزية والتركية.

الموقع الإلكتروني: (موقع الدكتور عقيل حسين عقيل)

أو: https://draqeel.com/